

Subscription	قسمة الاشتراك
Journal of Dirasat (in Economics and Business) Issued by the Research Office Faculty of Economics, University of Garyounis	مجلة دراسات في الاقتصاد والتجارة تصدر عن مكتب البحوث كلية الاقتصاد - جامعة قاريونس
Name	الاسم :
Address	العنوان بالكامل:
Issue No	رقم العدد أو المجلد المطلوب
Quantity	عدد النسخ
Subscription period.....Year(s)	مدة الاشتراك : سنة (سنوات)
	طريقة الدفع :
	Cash / نقداً <input type="checkbox"/>
	Money Transfer / حوالة نقدية <input type="checkbox"/>

Subscription	قيمة الاشتراك
2LYD for Individuals (\$2)	2 دينار ليبي للأفراد
3LYD for Institutions (\$3)	3 دنانير ليبية للمؤسسات
Payable to: Journal of Dirasat (in Economics and Business)	ترسل قسمة الاشتراك باسم مجلة دراسات في الاقتصاد والتجارة مرفقة بقيمة الاشتراك .
Research Office, Faculty of Economics University of Garyounis Benghazi P.O.Box 1308	مكتب البحوث - كلية الاقتصاد - جامعة قاريونس بنغازي ص.ب 1308
Great Socialist Peoples Libyan Arab Jamahiriya.	الجمهورية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى





دراسات

في الاقتصاد والتجارة

دراسات
في الاقتصاد والتجارة

مجلة نصف سنوية يصدرها مكتب البحوث والاستشارات
بكلية الاقتصاد - جامعة قاربيونس ، بنغازي . ولاتعبر
الآراء التي تنشر في هذه المجلة إلا عن رأي أصحابها ،
ولاتمثل وجهة نظر هيئة التحرير أو جامعة قاربيونس .

أ.د. الكيلاني عبدالكريم الكيلاني

مدير التحرير

د. فيصل سالم الكيخيا

رئيس التحرير

أ.د. فتحي صالح بوسدارة
أ.د. سالم إسماعيل الحصادي
أ.د. علي سعيد علي

أعضاء هيئة التحرير

بسمة محمد الزاوي

أمانة سر المجلة

أ.د. بن عيسى أحمد حودانه
أ.د. محمود محي الدين بادي
أ.د. علي محمد شمبش
د. إبراهيم صالح الرفادي

الهيئة الاستشارية

قواعد وإجراءات النشر في المجلة

5. يعتبر بمثابة تعهد من صاحب البحث أو المقالة المقبولة للنشر في المجلة أن لا يعيد نشر نفس البحث أو المقالة في أي جهة إلا بإذن كتابي من المجلة .

6. أن تقتيد الدراسة أو المقالة بالمنهج العلمي للبحث والإسناد والموضوعية .
 كأن تحتوي الدراسة أو المقالة على مقدمة واضحة تبين منهج الدراسة ، وعلى متن يتضمن الموضوع المطروح وخاتمة تتضمن خلاصة البحث ونتائجه .

7. تقبل المجلة البحوث باللغتين العربية والإنجليزية .

8. ترحب المجلة بما يصلها من ملخصات الرسائل الجامعية (التي تمت مناقشتها وإجازتها) على أن تكون من إعداد صاحب الرسالة نفسه وكذلك البحوث التي ألفت في ندوة أو مؤتمر إلا أنها لم تنشر ، بشرط إعادة تقييمها وصياغتها بما يتلاءم وسياسة المجلة .

9. تتم الإشارة إلى الهوامش المستخدمة في البحث وفق ورودها فيه - بهذه الكيفية (1)- وتكتب قائمة بالهوامش في آخر البحث .

10. توضع قائمة المراجع في نهاية البحث وترتب وفقاً لمنهج البحث العلمي .

11. تطبع الملاحق (إن وجدت) على أوراق منفصلة معنونة ومرقمة بشكل منفصل مع توضيح مكان الملحق في متن البحث .

ترحب المجلة بالبحوث والدراسات النظرية والتطبيقية في مجالات العلوم الاقتصادية والمحاسبية وإدارة الأعمال والعلوم السياسية وأية دراسات أخرى تهدف إلى إثراء البحث العلمي في مجال العلوم الاجتماعية بشكل عام . كما ترحب المجلة بإنتاج المفكرين المتخصصين في المجالات المذكورة وكذلك نقدمهم وملاحظاتهم حول ما ينشر من بحوث أو دراسات بهذه المجلة .

وتقبل البحوث والدراسات وفقاً للشروط التالية :

1. أن تكون فكرة البحث أو الدراسة أصلية ولم يسبق نشرها في أي مجلة أو مطبوعة أخرى.

2. تقبل المجلة نشر مواضيع من رسائل علمية (دكتوراه) شريطة أن لا يتعدى الجزء المستخدم من الأطروحة 30% من المقال أو البحث ويشار إلى الجزء المستخدم بصفحاته صراحة .

3. لا تقبل المجلة نشر المقالات أو البحوث التي تستخدم أسلوب الحالة (قائمة على دراسة منظمة واحدة) في دراسة الموضوعات المختلفة .

4. تقبل المجلة نشر البحوث التي سبق وأن قدمت في مؤتمرات أو ندوات بشرط تعهد الباحث بعدم نشرها في أي جهة أخرى .

12. تقدم البحوث أو الدراسات مطبوعة على الحاسوب مع إرفاق أسطوانة (CD أو floppy) محتوية على البحث ، إضافة إلى بريد الباحث الإلكتروني .
13. يجب أن لا يزيد عدد صفحات البحث عن 25 صفحة مطبوعة مقاس (A4) (300 كلمة في الصفحة تقريبا) بما في ذلك الصفحات المحتوية على رسومات وخرائط وجداول وغيرها .
14. يعد الباحث ملخصاً لبحثه باللغة الإنجليزية إذا كانت اللغة العربية هي لغة البحث الأصلية. ويرسل ملخصاً باللغة العربية إذا كانت لغة البحث إنجليزية . وذلك بما لا يجاوز 300 كلمة تتضمن كلمات مفتاحية (Key Words) وفكرة البحث ونتائجه .
- 15 . يكتب الباحث أو المؤلف اسمه ثلاثيا ووجهة عمله .
16. يخضع كل ما يقدم للمجلة للتقييم حسب الأصول العلمية المتعارف عليها ، وتعرض البحوث على إثنين من المقيمين في مجال الاختصاص ، وللمجلة أن تطلب من الكاتب بناءً على رأي لجنة التقييم ، إجراء أي تعديلات شكلية أو موضوعية جزئية أو كلية على البحث أو الدراسة
- قبل إجازتها للنشر ، ويحق للمجلة إجراء التعديلات الشكلية البسيطة .
17. تقوم المجلة بإخطار أصحاب الأبحاث بقبولها من عدمه .
18. البحوث والدراسات المقدمة والغير مقبولة للنشر لاتعاد لأصحابها ، وكذلك ملاحظات المقيمين .
19. تعبر البحوث والمقالات المنشورة عن آراء كتابها ، ولا تعكس بالضرورة رأي المجلة أو كلية الاقتصاد بجامعة قارونس .
20. يمنح صاحب البحث أو الدراسة المنشورة نسختين مجانييتين من العدد المتضمن للبحث أو الدراسة .

المراسلات : باسم مدير تحرير مجلة " دراسات في الاقتصاد والتجارة "

كلية الاقتصاد – جامعة قارونس .

ص.ب 1308

هاتف: 00218 – 61 – 2240736

فاكس: 00218 – 61 – 2240736

بريد إلكتروني : E-mail: Dirrasateb @ Yahoo.com.uk

المحتويات

مقدمة العدد

○ المقالات والبحوث

- 1 توسيع قاعدة الملكية في الاقتصاد الليبي " نموذج مقترح " د. محمد خليل فياض □
- 16 اتجاهات سكان منطقة الجبل الأخضر نحو السياحة " دراسة ميدانية على عينة من السكان المحليين بمنطقة الجبل الأخضر " د. عبدالقادر أنويحي البدري □
أ. أحمد محمد العوامي
- 44 إدارة سياسات العمل الإنساني في ليبيا " بناء النظام الوطني للإغاثة والاستجابة للكوارث " د. علي سعيد البرغثي □
أ. أنس أبوبكر بعيرة
- 67 تحليل السلاسل الزمنية لمتغيرات دالة الطلب على الواردات في ليبيا " بعض التطبيقات العملية " د. محمود سعيد الفاخري □

○ عرض الكتب

- 101 إدارة أنشطة الابتكار والتغيير – دليل انتقادي للمنظمات أ.د. عبدالجليل آدم المنصوري □

○ الملخصات

- 107 استقصاء حول ملاءمة محتويات مناهج التعليم المحاسبي لليبيا أ.د. مصطفى بكار محمود □

○ دليل رسائل الماجستير

مقدمة العدد

يسرنا أن نسهم بهذا المجهود المتواضع في مجال البحث العلمي من خلال نشرنا لمجلة " دراسات في الاقتصاد والتجارة " المجلد السادس والعشرون لسنة 2007 ف ، الذي يتضمن عدداً من المقالات التي أعدت وقبلت للنشر عام 2008 ف ، وذلك في مجالات الاقتصاد وإدارة الأعمال والمحاسبة والعلوم السياسية . كما يتضمن هذا العدد دليلاً لبحوث الماجستير بالكلية التي تمت مناقشتها وإجازتها عن الفترة من 2007.1.1 ف إلى 2007.12.31 ف ، وذلك بهدف مساعدة طلبة الدراسات العليا والباحثين في هذا المجال على الإطلاع على الموضوعات التي تم بحثها.

وترحب المجلة بالبحوث والدراسات النظرية والتطبيقية في مجالات العلوم الاقتصادية والمحاسبية وإدارة الأعمال والعلوم السياسية ، وأية دراسات أخرى تهدف إلى إثراء البحث العلمي في مجال العلوم الاجتماعية بشكل عام . كما ترحب المجلة بإنتاج المفكرين المتخصصين في المجالات المذكورة ، وكذلك نقدهم وملاحظاتهم حول ما ينشر من بحوث أو دراسات بهذه المجلة .

وأخيراً، كلنا أمل أن تكون هذه المجلة وسيلة للاتصال العلمي بين المهتمين بالشؤون الاقتصادية والإدارية والمالية في الجماهيرية وغيرها من دول العالم.

والله ولي التوفيق

" هيئة التحرير "

المقالات والبحوث

توسيع قاعدة الملكية في الاقتصاد الليبي
" نموذج مقترح "

د. محمد خليل فياض
أستاذ مشارك، قسم الاقتصاد
كلية الاقتصاد - جامعة قارونس

ملخص :

انتهجت الكثير من دول العالم سياسات مختلفة لإعادة هيكلة اقتصادياتها لإصلاح أوضاعها الاقتصادية وتحسين الأداء، وقد كانت الخصخصة أحد أهم هذه السياسات التي استخدمت منذ بداية الثمانينيات من القرن الماضي . من ضمن الأهداف التي تضمنتها سياسة الخصخصة في الاقتصاد الليبي توسيع قاعدة الملكية. وتهدف هذه الدراسة النظرية إلى استعراض الإطار الفكري للخصخصة كمفهوم وأهداف وأساليب، ومقارنتها بمفهوم توسيع قاعدة الملكية، واقتراح نموذج لتحقيق هدف توسيع قاعدة الملكية.

مقدمة:

بمفهوم توسيع قاعدة الملكية، واقتراح نموذج لتحقيق هدف توسيع قاعدة الملكية.

ولتحقيق هدف الدراسة قسمت هذه الورقة إلى ستة أقسام وفقاً لما يلي : يتناول القسم الأول مفهوم إعادة الهيكلة متضمناً مفهوم وأهداف الخصخصة . أما القسم الثاني فيتناول ، طرق التحول إلى القطاع الخاص ، وخصص القسم الثالث لواقع الاقتصاد الليبي متضمناً عرضاً مختصراً لأهم الأحداث التي شهدتها منذ نهاية الخمسينيات، ويعرض القسم الرابع مفهوم وأساليب توسيع قاعدة الملكية . أما القسم الخامس فيتناول نموذجاً مقترحاً لتحقيق هدف توسيع قاعدة الملكية ، وأخيراً يعرض القسم السادس، أهمية تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي .

انتهجت الكثير من دول العالم سياسات مختلفة لإعادة هيكلة اقتصادياتها لإصلاح أوضاعها الاقتصادية وتحسين الأداء، وقد كانت الخصخصة أحد أهم هذه السياسات التي استخدمت منذ بداية الثمانينيات من القرن الماضي.

وقد تبنت مختلف الدول سياسة الخصخصة وبدوافع مختلفة وأساليب عديدة ، ومن هذا المنطلق ولأهمية الخصخصة والتوجه إلى نظام السوق لإدارة الاقتصاد الليبي ، وفقاً للعديد من القوانين والقرارات التي صدرت عن أمانة اللجنة الشعبية العامة ، والتي تؤكد هذا التوجه تأتي أهمية هذه الدراسة.

وتهدف هذه الدراسة النظرية إلى استعراض الإطار الفكري للخصخصة كمفهوم وأهداف وأساليب، ومقارنتها

1. إعادة هيكلة الاقتصاد

يقصد بإعادة هيكلة الاقتصاد، الإصلاح الاقتصادي الذي يتمثل في مجموعة السياسات التي يمكن اتباعها لتصحيح ما يعانيه الاقتصاد من اختلالات، بما يضمن تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية المرغوبة.

وتتضمن عملية تصحيح الاقتصاد عدة أبعاد، تتمثل في تصحيح إدارة الاقتصاد على المستوى الكلي Macro-economic adgustment وتصحيح نمط التسويق Marketization وإعادة البناء المؤسسي Institutional restructuring والتكامل الاقتصادي مع الدول الأخرى Integration with the world economy والخصخصة Privatization (Bornstein, 1992).

وتتمثل الخصخصة أهم أدوات الإصلاح الاقتصادي، ويمكن تحليل عملية الخصخصة من خلال مفهومها والأهداف التي تسعى إلى تحقيقها، والطرق التي يمكن اتباعها لتنفيذ الخصخصة.

1.1 مفهوم الخصخصة:

يقصد بالخصخصة بالمفهوم الواسع زيادة مساهمة القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي، وذلك من خلال إنشاء المؤسسات الاقتصادية (الصناعية والزراعية والتجارية والمالية) الجديدة دون تخفيض نشاط مؤسسات القطاع العام. ويمكن أن يتضمن مفهوم الخصخصة إحلال نشاط القطاع الخاص

محل نشاط القطاع العام بعدة طرق دون التنازل عن ممتلكات القطاع العام، من هذه الطرق منح امتياز تقديم خدمة معينة (خدمة الاتصالات مثلا) لمنشأة خاصة ولفترة طويلة، حيث تستخدم المنشأة الآلات والمعدات الخاصة بها لتقديم هذه الخدمة، فيما تنطوي الطريقة الثانية التي يمكن إتباعها على التعاقد مع منشأة خاصة لتقديم خدمة معينة لفترة قصيرة (محدودة) مثل تقديم خدمات الإعاشة أو النظافة للمستشفيات أو جمع النفايات، وصيانة الطرق.. الخ، والطريقة الثالثة تتمثل في عقود الإدارة، أي التعاقد مع شركة خاصة لإدارة منشأة عامة مثل التعاقد لإدارة فندق أو مستشفى مثلا. والمفهوم الضيق للخصخصة والأكثر شيوعاً هو بيع ممتلكات القطاع العام إلى القطاع الخاص.

2.1 أهداف الخصخصة:

تهدف الخصخصة إلى تحقيق العديد من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والتي يمكن مناقشتها كما يلي:

1.2.1 الأهداف الاقتصادية:

تتمثل الأهداف الاقتصادية للخصخصة في زيادة كفاءة أداء الاقتصاد، وفي هذا السياق يمكن التمييز بين نوعين من الكفاءة، كفاءة الإنتاج، وكفاءة التخصيص (Bornstein, 1992 and Duff, 1997).

*** الكفاءة الإنتاجية :**

المستخدمة هي أكبر أو أقل من السلع والخدمات المنتجة والتي تكفي لإشباع رغبات أو طلب المستهلكين.

تتحقق الكفاءة الإنتاجية إذا كان بالإمكان الحصول على نفس الإنتاج (أو أكثر) بتكلفة أقل، فإنتاجية العاملين في مشروعات (شركات) القطاع العام عادة ما تكون ضعيفة وذلك لعدة أسباب منها:

2.2.1 الأهداف الاجتماعية والسياسية:

هناك العديد من الأهداف السياسية والاجتماعية التي يستهدف تحقيقها من خلال سياسة الخصخصة، من هذه الأهداف:

1. إن خطة الإنتاج عادة ما تركز على الكمية دون الاهتمام بعنصر التكلفة.

2. ضمان العمل حقاً اجتماعياً.

3. الخسائر التي يحققها المشروع (الشركة) العامة يتم تغطيتها عن طريق دعم الميزانية، أو عن طريق القروض المصرفية منخفضة التكلفة (أسعار الفائدة منخفضة أو معدومة) في حين أن الشركات الخاصة وبدون دعم حكومي تكون أفضل أداءً، حيث يخضع مديروها لمراقبة مالكي الأسهم الذين يسعون إلى تعظيم أرباحهم.

*** تحقيق العدالة:**

يُعد هدف إعادة توزيع الدخل والثروة بين أفراد المجتمع أحد الأهداف الهامة لأي نظام اقتصادي، وأن هدف تحقيق العدالة يعتبر من أهم الأهداف التي عادة ما يركز عليها عند مناقشة سياسة الخصخصة، والتي يجب أن تكون آثارها عادلة بالنسبة لجميع أفراد المجتمع.

وعليه فإن خصخصة منشآت القطاع العام سوف تؤدي إلى تخفيض حجم العمالة إلى المستوى الأمثل، وترشيد استخدام المواد الخام والطاقة (Vickers & yarrow, 1988)

أحد صور تحقيق العدالة تتمثل في إعادة ممتلكات القطاع الخاص إلى مالكيها، وذلك في حالة القيام بتأميم ممتلكاتهم دون تعويض عادل، وإذا كان ذلك غير ممكن يتم تعويضهم مالياً بشكل عادل.

*** كفاءة التخصيص :**

*** تخفيض سوء توزيع الدخل والثروة:**

يتحقق ذلك بإعادة توزيع بعض ممتلكات القطاع العام بين المواطنين بعدالة وذلك بتوزيع أسهم الشركات العاملة المستهدف خصصتها، وهذا يضمن تحقيق الرأسمالية الشعبية (popular capitalism)، الأمر الذي

يقصد بها الوصول بتخصيص الموارد الاقتصادية إلى الحد الذي يعكس قيمة الاستهلاك التي يرغب المجتمع في الوصول إليها من حيث كمية المنتجات وأسعار هذه المنتجات، وهذا يعكس في ذات الوقت قيمة الموارد التي يرغب المنتجون في استخدامها، أي هل الموارد

بثلاث طرق رئيسية تتمثل في:

- 1- التخلي أو الاستغناء.
- 2- الاستبدال.
- 3- التعويض.

وكل طريقة من هذه الطرق تتضمن عدة أساليب، وذلك كما هو مبين في الجدول التالي رقم (1) (savas,1992).

سوف يخلق دعماً لبرامج الخصخصة، وللحرية الاقتصادية، ويدعم الديمقراطية (Dhanji & Milanovic,1991).

* العدالة السياسية:

تؤدي عملية الخصخصة إلى إضعاف قوة النخبة السياسية المسيطرة على مؤسسات الدولة الاقتصادية والسياسية.

2. طرق التحول إلى القطاع الخاص

يمكن تحويل مشروعات وشركات ومنشآت القطاع العام إلى القطاع الخاص

جدول رقم (1) طرق تحويل مؤسسات القطاع العام إلى القطاع الخاص

م	الطريقة	الأساليب
-1	التخلي أو الاستغناء: أ- البيع	1- للمشتري الخاص (عن طريق المزاد العلني والعروض المغلقة , المفاوضات) 2- للعامه (عن طريق بيع الأسهم). 3- للإدارة. 4- للعاملين. 5- للمستخدمين أو العملاء.
	ب-التحويل المجاني	1- للعاملين(بواسطة حقوقهم المالية التقاعدية). 2- للمستخدمين أو العملاء. 3- للعامه. 4- للمالك الأصلي (الإعادة).
	ج- التصفية	
-2	الاستبدال : أ- الانكماش ب- الانسحاب	
	-3	التفويض : أ- العقد ب- الامتياز

3. واقع الاقتصاد الليبي

ومنذ منتصف الخمسينيات من القرن الماضي شهد الاقتصاد الليبي عدة أحداث اقتصادية وسياسية محلية ودولية أثرت على قدرة وأداء الاقتصاد. تمثل الحدث الأول في اكتشاف النفط في نهاية الخمسينيات وبداية تصديره في مطلع الستينيات مما أحدث أثرا هامة على الاقتصاد الليبي، حيث لم يعد الاقتصاد الليبي نموذجا لاقتصاد متخلف وغير متطور، ولكن أصبح نموذجا لاقتصاد يتطور بصورة غير متوازنة وقد أخذت الدولة خلال فترة الستينيات بنظام السوق لإدارة الاقتصاد.

ونظراً لامتلاك الدولة لقطاع النفط فقد أخذت على عاتقها مسؤولية اتباع أفضل النظم والسياسات الاقتصادية لإنفاق عائدات النفط بما يضمن تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية المرغوبة. لذلك وضعت الخطة الخمسية الأولى 1963-1968 والتي كانت تهدف أساساً إلى الإنفاق على البنية التحتية للاقتصاد، مما أدى إلى تزايد طلب القطاع العام (الدولة) على السلع الرأسمالية والاستهلاكية، مثلما تزايد الطلب على السلع الاستهلاكية في السوق المحلي خلال تلك الفترة بسبب تزايد نفقات الشركات النفطية العاملة في البلاد، كما أن تزايد الإيرادات النفطية الناتجة عن تصدير النفط الخام أدى إلى تزايد الودائع لدى المصارف التجارية، مما مكن هذه المصارف من التوسع في منح القطاع الخاص القروض اللازمة لإنشاء الشركات التجارية لإنتاج

صنفت ليبيا حتى عقد الخمسينيات كأحدى الدول الأكثر فقراً في العالم من حيث الموارد الاقتصادية المتاحة، ومستوى الدخل، فعلى الرغم من المساحة الشاسعة للبلد والبالغه حوالي 680,000 ميل مربع (1,700,000 كم²) مليون وسبعمان ألف كيلو متر مربع، فإن 2% فقط صالح للزراعة، و4% منها صالح للرعى، وأن أكثر من 90% من الشعب يعاني من الأمية ومستوى الدخل يقدر بـ 35 دولاراً سنوياً، فيما كان الوضع الصحي سيئاً للغاية، حيث 50% من المواليد يموتون خلال السنة الأولى من ميلادهم، في حين كانت الصادرات محدودة جداً ومحصورة في بعض المنتجات الزراعية، وخردة الحديد المتحصل عليها من مخلفات الحرب العالمية الثانية.

ولم يكن قطاع الصناعة أحسن حالاً، فالتكوين الرأسمالي كان شبه معدوم، فلم تكن توجد محطات لتوليد الكهرباء ولا توجد عمالة ماهرة ولا يوجد رجل الأعمال القادر على تنظيم أي نشاط صناعي، وأن النظام المصرفي كان بدائياً والمرافق العامة تدار وتعمل بحالة من العجز، أما الميزانية العامة للدولة فكانت تعاني من عجز دائم، لذلك اعتمدت الحكومة في ذلك الوقت لتمويل نفقاتها على المساعدات الأجنبية، وعائدات إيجار القواعد العسكرية (gurney)(1959)(Higgins)(1971)(Farely).

اقتصادياً واجتماعياً وثقافياً تمتلك فيه الدولة (القطاع العام) الموارد الاقتصادية لاستثمار و إنتاج وتوزيع السلع والخدمات، وقد بدأت بوادر هذا التغيير في سبتمبر سنة 1975 ، حيث قامت الحكومة في تلك الفترة بتأميم التجارة الخارجية، وفي سنة 1977 تم إلغاء تجارة الجملة والتجزئة بالكامل وأنشئت الشركات العامة التي تقوم باستيراد وتوزيع السلع والخدمات بدلاً من القطاع الخاص (Abdussalam,A.1985;p77).

وتمثل الحدث الرابع في تحويل ملكية كافة المنشآت و الشركات الصناعية و الخدمية في سبتمبر 1979 إلى ملكية عامة (سيطرة القطاع العام علي هذه الشركات و المنشآت). إلا أن التغيير المستمر في الهياكل و المؤسسات السياسية والإدارية التي تقوم بوضع وتنفيذ السياسة العامة للمجتمع في مختلف القطاعات منذ سنة 1980 أثر سلباً علي كفاءة وأداء الاقتصاد.

فعلي الرغم من أن شركات ومؤسسات القطاع العام بمختلف أنواعها (الصناعية والزراعية والخدمية و التجارية) أنشئت لتحقيق الكثير من الأهداف الاجتماعية وشبه الاقتصادية مثل خلق فرص عمل، وتكوين قاعدة صناعية، وبناء كوادر هندسية وفنية وتوفير السلع والخدمات بالأسعار المناسبة لمستوي الدخل، وخلق فوائض اقتصادية يمكن استثمارها .. الخ، وعلي الرغم من نجاحها في تحقيق بعض هذه الأهداف إلا أنها جميعها تقريباً كانت تعاني من تدني المستويات الفنية المصاحبة لعمليات الإنتاج، مثل انخفاض الإنتاجية وتدني

واستيراد السلع والخدمات اللازمة لحاجة السوق المحلي المتزايد (Fayad,2000).

أما الحدث الثاني فتمثل في السياسات الاقتصادية التي تبنتها الدولة خلال عقد السبعينيات والتي كان لها دور هام في الحياة الاقتصادية والاجتماعية، ففي الوقت الذي استمرت فيه الدولة في إدارة الاقتصاد وفقاً لنظام السوق من جهة، وتبني سياسة التخطيط لإحداث التنمية واستمراريتها وذلك بوضع الخطة الثنائية الأولى 1971 - 1973، والخطة الثلاثية الأولى 1973 - 1975 ، من جهة أخرى، اتخذت السلطات الليبية في تلك الفترة عدة سياسات وخاصة فيما يتعلق بقطاع النفط بهدف زيادة الإيرادات النفطية والسيطرة على قطاع النفط وتصحيح آلية تسعير النفط الذي كان يتحدد من قبل الشركات الأجنبية المنتجة للنفط من هذه السياسات مطالبة الشركات النفطية بتغيير الترتيبات المتعلقة بالتسعير والملكية، وقد أدت اتفاقية سبتمبر سنة 1970، واتفاقيتا طهران (في فبراير) وطرابلس (في مارس) سنة 1971 إلى تصحيح الأسعار المعلنة للنفط الخام الليبي، والانهيار التام لآلية وضع الأسعار الخاصة بالنفط الخام في أوروبا والشرق الأوسط وأفريقيا، بالإضافة إلى سياسة تخفيض إنتاج النفط بعد سنة 1971 بهدف المحافظة عليه باعتباره ثروة ناضبة.

والحدث الثالث الذي شهده الاقتصاد الليبي تمثل في تغيير نمط إدارة الاقتصاد، من اقتصاد السوق إلي اقتصاد اشتراكي يعتمد علي التخطيط القومي الشامل

عامّة، وذلك بإصدار العديد من القوانين واللوائح والقرارات التي تنظم تأسيس وعمل مثل هذه الشركات والكفيلة بإزالة كافة العوائق التي تعيق ممارسة القطاع الخاص لنشاطه الاقتصادي.

كما تم إصدار العديد من القوانين التي تؤكد تبني الخصخصة بمفهومها الواسع والضيق كسياسة لإعادة هيكلة وإصلاح الاقتصاد الليبي، وحيث أن السياسة يقصد بها تحقيق هدف أو أهداف معينة، فإن سياسة الخصخصة قد يكون من ضمن أهدافها توسيع قاعدة الملكية.

4. توسيع قاعدة الملكية " المفهوم والأساليب "

يقصد بمفهوم توسيع قاعدة الملكية إعادة توزيع الدخل والثروة بين أفراد المجتمع بشكل أكثر عدالة، وعليه فإن مفهوم توسيع قاعدة الملكية يختلف عن مفهوم الخصخصة، فالخصخصة هي سياسة يمكن اتباعها للإصلاح الاقتصادي (لتحسين الأداء الاقتصادي) بالنسبة للدول التي تدار وفقاً لنظام السوق) وسياسة يمكن إتباعها لتغيير نمط إدارة الاقتصاد (بالنسبة للدول التي يدار اقتصادها مركزياً) بما يضمن الاستخدام الأمثل للموارد الاقتصادية، وحيث أن كل هدف يحتاج إلى أداة يمكن عن طريقها تحقيقه، وبما أن سياسة الخصخصة تتضمن عدة أساليب (أدوات) يمكن اتباعها لتحقيق الأهداف، عليه فهذه توسيع قاعدة الملكية يتطلب اختيار الأداة المناسبة.

مستوي الأداء، وذلك بسبب الاحتكار المطلق في السوق نتيجة لضعف الحماية، وسوء إدارة الكثير منها.

عليه، وفي ظل التوجهات المستقبلية للاقتصاد، وفي ظل التغيرات الاقتصادية الدولية، كان لابد من إعادة النظر في مسيرة الاقتصاد الليبي، فنمط الملكية السائد لتلك الشركات، وعدم استقلالية الإدارة، وأسلوب الرقابة المتبع، أوجد نمطاً من الإدارة في هذه الشركات والمؤسسات أقل ما يمكن أن يقال عنها أنها تتصف بكل صفات وسلبيات مؤسسات القطاع العام من بيروقراطية وتسبب وإهمال وتدني في الكفاءة والإنتاجية وتدني مستوى الأداء .. الخ.

أما الحدث الأخير الذي شهده الاقتصاد الليبي تمثل في العودة إلى نظام السوق لإدارة الاقتصاد الليبي، وذلك بصدر القانون رقم (5) لسنة 1985 بشأن الأحكام الخاصة بالتشاريكات، والذي أجاز للأفراد مزاولة النشاط الاقتصادي في شكل تشاركي وجماعي أو لحساب أنفسهم، وما تبعه من قوانين وقرارات تؤكد هذا التوجه. إلا أن الشركات والتشاريكات والمنشآت الفردية والعائلية لم تستطع أن تخلق أي تطور في النشاط الاقتصادي، ولم تسهم بشكل فعال في الناتج الإجمالي، وذلك نتيجة لطبيعة إنتاجها وصغر حجمها وقلة رأسمالها وبساطة الأسلوب الإنتاجي، ونتيجة لذلك فقد تم السماح بإنشاء الشركات المساهمة علي اعتبار أن مثل هذه الشركات أقدر علي تجميع رؤوس الأموال واستثمارها وخلق فرص عمل ومساهمة في النشاط الاقتصادي بصفة

من جهة أخرى، تشير بيانات المصرف المركزي إلي أن إجمالي المدخرات (ودائع لأجل، وودائع ادخارية) لدي المصارف التجارية خلال عام 2002 بلغت "2906" مليون دينار، وبافتراض أن نصف هذا المبلغ فقط يعود إلي مؤسسات وشركات عامة، فإن "1493" مليون دينار يعود للقطاع العائلي "الأهلي". وعلى افتراض أن هذا المبلغ هو عبارة عن رصيد لفترة عشر سنوات فقط (1993-2002)، عليه فإن متوسط الادخار السنوي للقطاع العائلي يعادل (149.3) مئة وتسعة وأربعين مليون دينار سنوياً فقط.

كما تشير بيانات الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق إلى أن عدد السكان الليبيين عام 2002 قدر بـ "5484.4" خمسة ملايين وأربعمائة وأربعين ألفاً وأربعمائة نسمة.

من هذه البيانات يتبين أن متوسط ادخار الفرد الليبي (27.200) سبع وعشرون ديناراً ومائتا درهم سنوياً فقط، أي (2.270) ديناران ومائتان وسبعون درهماً شهرياً، وعند مقارنة هذه القيم بأسعار أسهم الشركات المزمع تملكها، و المبينة بالجدول رقم (2)، يتضح ضعف القدرة التمويلية للأفراد الليبيين لشراء الشركات والوحدات الاقتصادية العامة المزمع بيعها.

وقد بينت الفقرة (3) سابقاً الأساليب التي يمكن اتباعها لتطبيق سياسة الخصخصة، وأن كل أسلوب له مزايا وعيوب، ولاختيار الأسلوب المناسب يجب الموازنة بين المنافع والتكاليف، أي الموازنة بين المزايا والعيوب، إلا أن هناك مشاكل جوهرية تواجه عملية التحول إلى نظام السوق في الدول النامية والدول التي تدار مركزياً، فالتحول إلى نظام السوق في مثل هذه الدول يواجه مشكلة بيع مشروع لا أحد يملكه ولا أحد يعرف قيمته، ولا يتوفر له مشتررون لديهم رأس المال اللازم. وعليه فإن قضايا الملكية، والقيمة، والبيع هي مشكلات جوهرية تواجه عملية التحول إلى نظام السوق في مثل هذه الدول.

في ظل إعادة هيكلة الاقتصاد الليبي تستهدف سياسة الخصخصة بيع أكثر من 350 شركة ووحدة اقتصادية عامة، وتعتزم الهيئة العامة لتمليك الشركات والوحدات الاقتصادية العامة تطبيق برنامج توسيع قاعدة الملكية من خلال بيع "84" شركة ووحدة اقتصادية عامة، وفي هذا الخصوص أصدرت أمانة اللجنة (و اللجنة) الشعبية العامة خلال الفترة 2003 - 2005 "7" قرارات باعتماد نتائج تقييم عدد "27" شركة ووحده اقتصادية بقيمة إجمالية (1013.921.171 د.ل) ألف وثلاثة عشر مليون وتسعمائة وواحد وعشرون ألفاً ومائة وواحد وسبعون ديناراً، وذلك كما هو مبين بالجدول رقم (2).

جدول رقم (2) القيم بمدة للشركات المعروضة للبيع خلال الفترة 2003 - 2005

س	الشركات المعروضة للملك	القيمة المعتمدة	عدد الأسهم	قيمة السهم	رقم قرار الاعتماد
1	مصانع تعبئة الزجاج - الوطنية للمشروبات- زمزم	25.300.00	253000	100 دل.	(98) لسنة 2003
2	الشركة الوطنية العامة للمشروبات	24.062.855	240628	100 دل.	(99) لسنة 2003
3	مصنع خبيز زليتن	1.181.897	11819	100 دل.	(100) لسنة 2003
4	مصنع خبيز مصراته	713.797	7138	100 دل.	(101) لسنة 2003
5	الشركة العربية للأسمت	600.000.000	6000.000	100 دل.	(45) لسنة 2005
6	الشركة الوطنية للمطاحن والأعلاف	275.000.000	5500.000	50 دل.	(106) لسنة 2005
7	مصنع لدائن صرمان	7.010.115			
8	مصنع أفران الزاوية	1.975.162			
9	مصنع اللدائن السواني	7.525.552			
10	مصنع صناديق الكرتون	2.904.566			
11	مصنع جنزور للغازات	5.837.448			
12	مصنع الصابون العطري	3.272.513			
13	مصنع ألبن جنزور	651.794			
14	مصنع ألبن عفة	12.616.238			
15	مصنع التحرر للمنظفات	3.945.301			
16	مصنع الحرية للإسفنج	2.567.866			
17	مصنع الأمل للتلاجات و الأفران	901.813			
18	مصنع بيان الساحة للإسفنج	1.902.962			
19	مصنع البلاط الأرضي	637.718			
20	مصنع الغسول	6.401.382			
21	مصنع منيع بن عشير	12.826.838			
22	مصنع ألبن الخمس	7.033.123			
23	المجمع التبريدي بالخمس	578.666			
24	مصنع تعليب الأسماك زليتن	4.675.039			
25	مصنع مجمدات مصراته	1.699.818			
26	مصنع اللدائن مصراته	1.596.937			
27	مصنع لدائن البيضاء	1.101.771			
	الإجمالي			1013.921.171 دل.	

ويحتفظ القطاع الذي يتبعه المشروع أو الشركة أو المنشأة بالنسبة الباقية، وأهم المزايا المتحققة من هذه الطريقة تتمثل في (Savas 1992):

ومن هنا فإن أفضل الأساليب التي يمكن اتباعها لتحقيق هدف توسيع قاعدة الملكية هو أسلوب التنازل المجاني (النسبة لا تقل عن 70% من الأسهم) للمشروعات العامة لأفراد المجتمع،

لمزاياه العديدة، كما أن هذا الأسلوب قد يؤدي إلى تطوير نوع جديد من الأنشطة الاقتصادية في الاقتصاد الليبي وهي صناديق الاستثمار، وتنشيط سوق الأوراق المالية عند بيع الأفراد لأسهمهم لحضي الأرباح في حالة نجاح هذه الشركات في السوق. إلا أن تحقيق هدف توسيع قاعدة الملكية يتطلب وضع نموذج يمكن من خلاله تحقيق هذا الهدف.

5. النموذج المقترح لتوسيع قاعدة الملكية

يقسم النشاط الاقتصادي في ليبيا من حيث مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي عادة إلى قطاع نفطي وآخر غير نفطي، في هذه الورقة سيتم تقسيم النشاط الاقتصادي إلى أربعة قطاعات تتمثل في:

- (1) قطاع الإنتاج السلعي.
- (2) قطاع خدمات التجارة والتوزيع.
- (3) قطاع الخدمات المالية.
- (4) قطاع الخدمات الاجتماعية.

ويمكن تقسيم هذه القطاعات إلى قطاعات نوعية تقسم بدورها إلى أنشطة، حيث يضم كل نشاط مجموعة من الشركات أو المؤسسات، كما هو مبين في الشكل رقم (1) الملحق رقم (1)، حيث تصنف الشركات العاملة في القطاعات الثلاثة الأولى بأنها مؤسسات تجارية تسعى إلى تحقيق الربح.

أما فيما يخص قطاع الخدمات الاجتماعية، فهو يتضمن أنشطة اقتصادية تقدم خدمات تشبع حاجات أساسية

1. العدالة: حيث تضمن هذه الطريقة عدم التمييز بين أفراد المجتمع.

2. تضمن هذه الطريقة تفادي مشكلة عدم توفر رأس المال اللازم لدى الأفراد لشراء أسهم الشركات المطروحة للبيع في حالة اتباع أية طريقة أخرى.

3. تضمن عدم انتقال رأس المال القليل الموجود لدى الأفراد إلى الدولة (وإلا أصبحت الدولة مستمرة في سيطرتها على الاقتصاد)، وعدم دورانه بالاقتصاد، مما يسبب ضعف الطلب الكلي.

4. تضمن التحول إلى نظام السوق بطريقة سريعة نسبياً.

5. لا تتطلب تقييماً مسبقاً.

6. يمكن أن تطبق بشكل جزئي، بما يضمن فتح المجال للأسواق للتطور وللقيمة السوقية أن تتحدد.

كما أن هناك عدة أسباب تدفع إلى ضرورة استخدام هذه الأداة (التنازل المجاني) لتوسيع قاعدة الملكية في الاقتصاد الليبي، وأهم هذه الأسباب:

1. إن تقييم المشروعات العامة مكلف مالياً ويحتاج إلى وقت، وذلك بسبب أن الأنظمة المحاسبية في المشروعات العامة لا تحقق الخصائص الأساسية المحاسبية في ظل نظام السوق.

2. ندرة الادخار الخاص، وضعف سوق الأوراق المالية.

3. عدم معرفة الأفراد بقرارات الاستثمار.

وعليه فإن أسلوب التنازل المجاني للأسهم للمواطنين يعتبر طريقة مقبولة ومهمة للتحول لنظام السوق، وذلك نظراً

الإجراءات، بالإضافة إلى غياب المعلومات المحاسبية اللازمة لاقتصاد السوق، كل ذلك يجعل عملية التقييم غير دقيقة وقد تكون عشوائية. وحيث أن الأداة المقترحة في هذه الورقة لتحقيق هدف توسيع قاعدة الملكية هو التنازل المجاني، فإن الطريقة الأنسب لتقييم الشركات المستهدفة التنازل عنها، هي طريقة القيمة الدفترية باعتبارها الأقل تكلفة.

2. إصدار أسهم لكافة الشركات، وبقيمة متساوية لكل شركة.

3. تكوين سلة من الأسهم تضم أسهم الشركات المزمع التنازل عنها، والتي تتبع لكافة النشاطات الاقتصادية.

4. تمنح كل أسرة سلة بدون مقابل (مجانيا) تضم أسهماً من كافة الشركات، وهذا يضمن تحقيق العدالة في توزيع الثروة.

6. أهمية تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي

على الرغم من أهمية نظام السوق في إدارة الاقتصاد، إلا أن هناك أسباباً فنية ومنطقية تدفع إلى ضرورة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي. فوفقاً لنظام السوق، فإن إنتاج السلع والخدمات، وأسعار هذه السلع والخدمات تتحدد بصورة متنافسة، وذلك وفقاً لتفضيلات المستهلكين ومستوى دخولهم، وبالتالي فإن نتائج نظام السوق يفترض أنها كفوة، بمعنى أن نظام السوق يحدد أسعار عناصر الإنتاج، ويعيد تخصيص عناصر

وضرورية لأفراد المجتمع مثل خدمات الصحة والتعليم والأمن، وأن المؤسسات التي تتضمنها هذه الأنشطة لا تهدف إلى تحقيق الربح. وحيث أن الدولة ممثلة في القطاع العام تمتلك المصدر الرئيسي للدخل (النفط) فإنها ملزمة بتوفير هذه الخدمات (ليس بالضرورة أن ينتجها القطاع العام)، وتمويل تكاليف إنتاجها وتقديمها عن طريق الميزانية العامة للدولة.

من هنا فإن مفهوم التوفير العام للخدمات الاجتماعية يختلف عن مفهوم الإنتاج العام، فالإنتاج العام للخدمات الاجتماعية يقصد به أن تقدم هذه الخدمات لأفراد المجتمع مجاناً بصرف النظر عن قيام بإنتاجها (هل هو القطاع العام أو القطاع الخاص) وتمويل تكاليفها عن طريق الميزانية العامة للدولة، أما الإنتاج العام فيقصد به إنتاج خدمة عامة أو خاصة من قبل القطاع العام أو إحدى مؤسساته.

وفي إطار التوجه لنظام السوق، والاقتناع بكفاءته في التخصيص والاستخدام الأمثل للموارد، يجب أن تهتم الدولة بتوفير الخدمات الاجتماعية.

ولغرض تحقيق هدف توسيع قاعدة الملكية يقترح القيام بالخطوات التالية:

1. حصر الشركات والمؤسسات والمنشآت والمشاريع العامة في كل نشاط وتقييم أصولها، إلا أن تحديد قيمة المشروع العام مجهود لا جدوى منه بسبب الإجراءات الإدارية والارتفاع النسبي في تكلفة التقييم والوقت الطويل اللازم لإنهاء

وإتمام الإجراءات اللازمة لتحقيق درجة أعلى من المنافسة.

2. حتى في ظل توفر شروط المنافسة الكاملة والهيكل القانونية المنظمة لها، فإن هناك بعض السلع والخدمات ذات خصائص معينة بحيث لا يمكن إنتاجها واستهلاكها في ظل نظام السوق، فمثلا الآثار الخارجية لبعض السلع والخدمات تؤدي إلى فشل نظام السوق ولا يمكن علاج هذه المشاكل إلا من خلال القطاع العام.

3. بعض الأهداف الاقتصادية والاجتماعية مثل إعادة توزيع الدخل لا يمكن أن يحققها نظام السوق.

4. حتى في ظل الأنظمة المتطورة اقتصادياً ومالياً، ليس بالضرورة أن يحقق نظام السوق مستوى عالٍ من التوظيف، ومستوى مستقر للأسعار، ومعدل نمو اقتصادي مرغوب فيه اجتماعياً واقتصادياً، وبالتالي فإن السياسة العامة من خلال القطاع العام تعد ضرورية لتحقيق هذه الأهداف.

من هنا فإن التحول إلى نظام السوق كسياسة تصحيحية أو بديلة لإدارة الاقتصاد لا يعني أن هذه السياسة سوف تحسن من أداء النظام الاقتصادي، فهي قد تخطئ وقد تكون غير كفؤة مثلها مثل سياسة تدخل الدولة في إدارة الاقتصاد، ومن هنا يجب الكشف بدقة عن كيفية تحسين فعالية تطبيق سياسة الخصخصة. فتبني نظام السوق لإدارة الاقتصاد لا يضمن تخصيصاً أمثل للموارد

الإنتاج بين النشاطات والقطاعات الاقتصادية ويؤدي إلى توزيع الدخل. ولكن يلاحظ أن نظام السوق كثيراً ما يعجز عن تحقيق الكثير من الأهداف، وأن ترك نظام السوق يعمل تلقائياً في أي اقتصاد فمن غير المتوقع أن يعمل هذا النظام بكفاءة، لأنه سوف يكون هناك اتجاه لإنتاج كمية كبيرة من سلع وخدمات معينة، وكمية منخفضة من سلع وخدمات أخرى، ويمكن تلخيص العوامل التي تؤدي إلى فشل نظام السوق في الوصول إلى نتائج كفؤة في الآتي (Duff,1997):

1. وجود سلع وخدمات عامة، وآثار خارجية.
2. عدم وجود منافسة كاملة، وما يؤكد ذلك وجود حالة الاحتكار.
3. عدم توفر المعلومات الكاملة عن حالة السوق.
4. عدم اليقين.
5. ارتفاع تكلفة إنهاء المعاملات.

وبالتالي فإن آلية نظام السوق بمفردها لا يمكن أن تحقق أو تنجز الوظائف الاقتصادية (التخصيص الأمثل للموارد، والتوزيع العادل للثروة، والاستقرار الاقتصادي). من هنا فإن السياسة العامة ووجود القطاع العام بدرجة مقبولة يكون ضرورياً للأسباب التالية:

1. حتى يتحقق هدف استخدام الموارد الاقتصادية بكفاءة، ففي ظل نظام السوق لا بد من توفر شروط المنافسة الكاملة لتحقيق هذا الهدف، وهذا يتطلب تدخل الدولة من خلال تشريع القوانين واللوائح

لقرارات التي يمكن أن تتخذها الدولة (القطاع العام)، هما العاملان الرئيسيان لاختيار السياسات والمؤسسات المثلى للتعامل مع أي من المشكلتين، فيجب الموازنة دائما بين مزايا وعيوب كل من الواسيلتين.

الاقتصادية ، فالسياسات والأساليب التي يمكن استخدامها يمكن أن تؤدي إلى تشويه وعدم كفاءة الاقتصاد ، فنظرية البديل الثاني الأفضل توضح أن نظام السوق يمكن أن يؤدي إلى حالة من السوء أكثر مما كان عليه الاقتصاد بدلا من تحسينها.

الخلاصة:

إن تبني الخصخصة كسياسة لتحسين أداء الاقتصاد أو للتحويل إلى نظام السوق وباستخدام كافة الأدوات والأساليب أصبحت سمة مميزة للأنظمة الاقتصادية المعاصرة، إلا أن الدول النامية والاشتراكية تواجه أثناء هذه المرحلة الانتقالية بمشكلات الملكية والتقييم والبيع، لهذا فإن التحول المجاني لأسهم المشروعات والشركات العامة لأفراد المجتمع يعد طريقة مهمة للتحويل إلى نظام السوق.

بالنسبة للتحويل في ليبيا فإن تبني النموذج المقترح الذي يراعى الهيكل الاقتصادي والأهداف الاقتصادية والاجتماعية قد يكون مناسباً، مع ضرورة دراسته بشئ من التفصيل واقتراح الحلول للمشاكل الإدارية التي يمكن أن تواجه عند التطبيق.

عليه فإن تصميم السياسة المثلى تكون ضرورية للموازنة بين عدم كفاءة نظام السوق وتدخل الدولة في تخصيص وتوزيع الموارد، فالمضار التي يمكن أن تنعكس على الأفراد أو تصيب الأفراد إذا ما ترك كل شئ لنظام السوق، والمضار التي يمكن أن يصاب بها الأفراد نتيجة

المراجع:

1. **Abdussalam, A (1985)** "The Impact of Recent Economic Changes in Libya on Monetary Aggregates" "in Planning and Development in Modern Libya. By M.M. Buru .S .M. Ghanem & k.s. Mclaclan. Menas press. Ltd..
2. **Bornstein ,M (1992)** "Privatization in Eastern Europe" Communist Economies and Economic Transformation. Vol. 4, No,3.Pp283-320.
3. **duff (1997)** "The Economics of Governments and Markets". First Edition .Longman.
4. **Fayad ,M. K (2000)** " Government Expenditure and Growth in Libya" Unpublished ph.D. Thesis. Liverpool Business School, Liverpool John Moores University. U.K.
5. **Farely , R (1971)** "Planning for Development in Libya : The Exceptional Economy in the Developing World". Parger .Publisher New York.
6. **Gurney, J "**Libya- The Economic Policy of Oil" ترجمة، عزيز، محمد، وبوسدره، فتحي (2003) " ليبيا - الاقتصاد السياسي للنفط"، الطبعة الأولى، منشورات جامعة قاريونس، بنغازي - ليبيا.
7. **Higgins.B (1959)** "Economic Development, Principles, Problems and Policies" London.

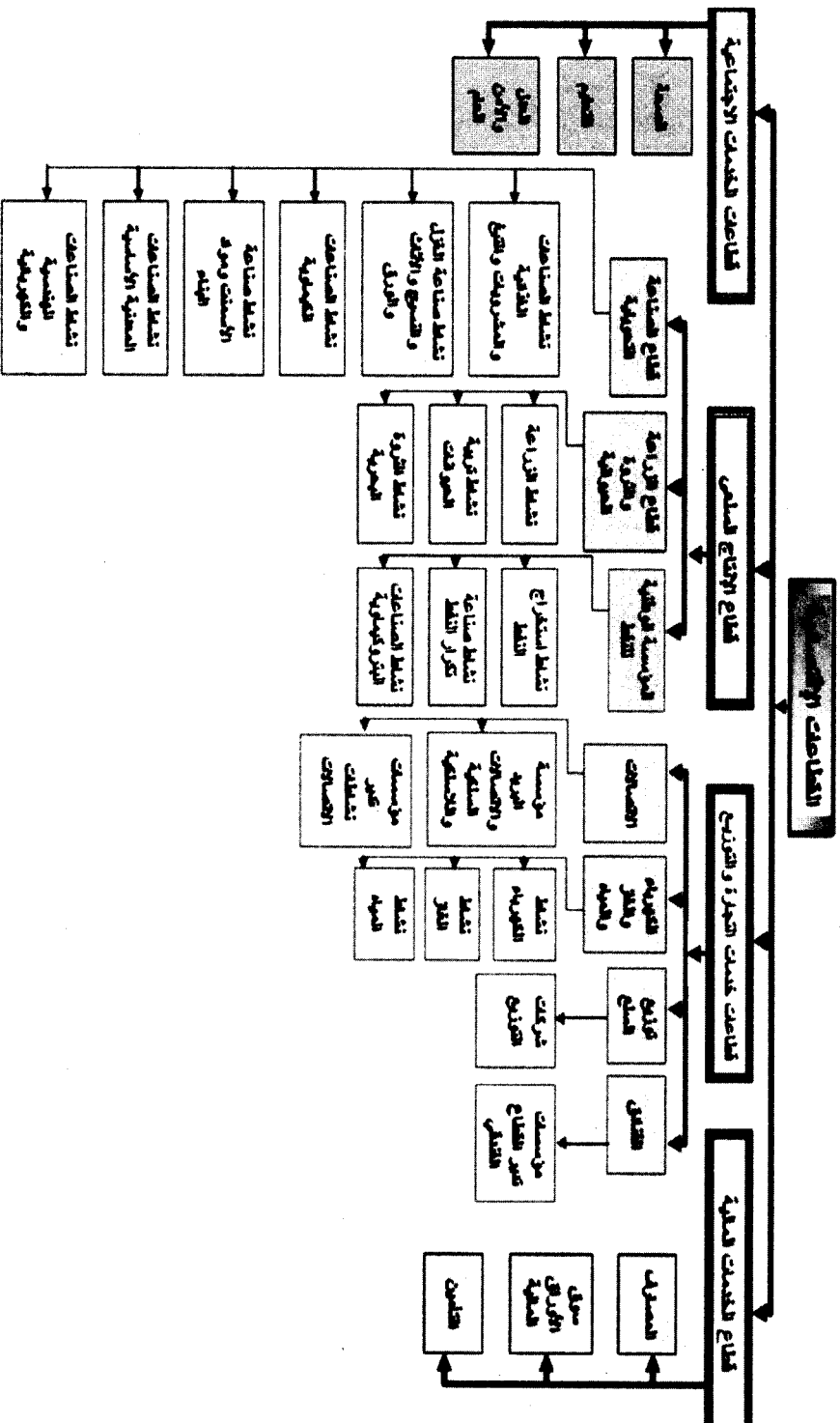
8. Savas, E, S. (1992) "Privatisation in Post-Socialist Countries." Public Administration Review. Vol. 52. No, 6.

ترجمة: الهندي، وحيد أحمد (1993) " التحويل إلى القطاع الخاص في الدول الاشتراكية سابقا". الإدارة العامة، العدد 81 صفحة 109-137.

9. Vickers, J & yarrow ,G (1991) "Economic Perspectives on Privatization". Journal of Economic Perspectives. Vol.5. No, 2. pp 111-132.

10. Vuylseke, C (1988) "Techniques of Privatization of State- Owned Enterprises." Vol. 1. Methods and Implementation. Technical Paper No,88 (Washington .DC. World Bank)

ملحق رقم (1)



د. عبد القادر أنويجي البديري
أستاذ مساعد، قسم الإدارة
كلية الاقتصاد، جامعة قاروينس
أ. أحمد محمد العوامي
محاضر مساعد، قسم الإدارة
كلية الاقتصاد، جامعة عمر المختار

اتجاهات سكان منطقة الجبل الأخضر نحو السياحة
" دراسة ميدانية على عينة من السكان المحليين
بمنطقة الجبل الأخضر "

ملخص :

تسعى الكثير من الدول إلى النهوض بقطاع السياحة لما له من إسهام كبير في رفع مستوى المعيشة من خلال الانتعاش الاقتصادي الذي تجلبه ، وتوفير العملات الصعبة التي تحتاجها البلدان في عملية التنمية ، واستيعاب نسبة كبيرة من الأيدي العاملة ، وتطوير البنية التحتية وغيرها . تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على اتجاهات السكان الليبيين بمناطق الجبل الأخضر نحو السياحة، وبيان مدى إدراكهم للأثار الإيجابية والسلبية للسياحة ولأهمية توفر مقومات السياحة بمناطقهم، وفيما إذا كانت هناك علاقة بين اتجاهاتهم وخصائصهم الشخصية. وقد توصلت الدراسة إلى أن السكان المحليين بمنطقة الجبل الأخضر يحملون اتجاهات سلبية نحو السياحة. كما بينت الدراسة عدم وجود علاقة بين الخصائص الشخصية للسكان المحليين وبين اتجاهاتهم نحو السياحة. وقد قدمت الدراسة العديد من التوصيات التي تسهم في تنمية ودعم قطاع السياحة بمنطقة الجبل الأخضر.

مقدمة :

سكنهم الدائم. ويجدر القول بأن التركيز على صناعة السياحة له آثار على سكان المناطق السياحية من ناحية تركيز أغلب الوظائف ضمن هذا القطاع فقط، بالتالي فقد بعض المزايا والخصائص الوظيفية التي يمكن أن توفرها قطاعات أخرى في تلك المناطق.

وثمة تحليلات لأثر السياحة على الجوانب المتعلقة باقتصاد الدول، وما يمكن أن توفره من مزايا، وكذلك تفحص أثرها على نواحي الاستثمارات والعوائد المالية ، وكيف تساهم في ضخ الأموال للدولة، ومساعدتها على تخطي مشكلاتها المالية.

تشهد دول العالم تغيرات وتحولات جوهرية تتسم بالسرعة الفائقة في شتى المجالات، ولعل من أهم مظاهر هذه التحولات هو الاتجاه نحو النهوض بالقطاع السياحي في الكثير من الدول لما له من إسهام كبير في رفع مستوى المعيشة من خلال العوائد المالية التي يحققها للدول ولاستيعابه لنسبة كبيرة من الأيدي العاملة، ومساهمته في الدخل القومي لكثير من الدول.

وتتمثل السياحة في مجموعة من الأنشطة الترويحية ، التي يقوم بها أفراد خلال انتقالهم إلى مناطق غير أماكن

و درنة و البيضاء و طلميثة (الدرسية) و شحات نحو السياحة.
2. بيان مدى إدراك السكان المحليين بضرورة توفر مقومات السياحة بمناطق الجبل الأخضر.
3. التعرف على طبيعة علاقة بعض الخصائص الشخصية لعينة الدراسة (الجنس، العمر، المستوى التعليمي) باتجاهات السكان نحو السياحة.

فرضيات الدراسة:

انطلاقاً من مشكلة الدراسة وأهدافها صيغت الفرضيات الرئيسية والفرعية التالية:

- **الفرضية الرئيسية الأولى:** هناك اتجاهات سلبية لدى السكان المحليين بمنطقة الجبل الأخضر نحو السياحة بأبعادها المختلفة.

وينبثق من هذه الفرضية الرئيسية الفرضيات الفرعية التالية:

الفرضية الفرعية الأولى: هناك اتجاهات سلبية لدى السكان المحليين نحو السياحة بمنطقة الجبل الأخضر.

الفرضية الفرعية الثانية: هناك اتجاهات سلبية لدى السكان المحليين نحو النمو والتطور (التحديث) في منطقة الجبل الأخضر.

الفرضية الفرعية الثالثة: هناك اتجاهات سلبية لدى السكان المحليين نحو السكان الجدد (المهاجرين الذين جذبهم قطاع

عليه فإن الموضوعية تدعو إلى فحص أثر هذا التحول نحو الاهتمام بقطاع السياحة على السكان المحليين في المناطق السياحية والتعرف على اتجاهات السكان نحوها ، وبيان مدى اقتناعهم بها من عدمه ، مما يسهم في التكهّن بحدود أفعالهم المحتملة.

مشكلة الدراسة:

لوحظ في الآونة الأخيرة زيادة الإقبال على السياحة في ليبيا، وحيث أن أغلب المناطق السياحية في ليبيا تقع في المناطق الريفية التي تتميز بعادات وتقاليد محافظة مستمدة من الإسلام، وبسبب ما تشهده هذه المناطق الريفية من نمو ملحوظ وتأثر بالسياحة من عدة نواحي ترتب عليه ظهور اختلافات في سلوك السياح عن سلوك السكان المحليين، فإن الأمر يستوجب التعرف على مدى تقبل السكان المحليين للسياحة وللسياح . وبالتالي تسعى هذه الدراسة إلى التعرف على اتجاهات السكان الليبيين بمناطق الجبل الأخضر السياحية نحو السياحة، وبيان مدى إدراكهم للأثار الايجابية والسلبية للسياحة ، ولأهمية توفر مقومات السياحة بمناطقهم، وفيما إذا كانت هناك علاقة بين الاتجاهات و خصائصهم الشخصية، ومحاولة تفسير ذلك في ضوء النظريات العلمية التي تناولت هذا الموضوع.

أهداف الدراسة:

1. قياس اتجاهات السكان المحليين في مناطق الجبل الأخضر ذات المواقع السياحية وهي : سوسة و رأس الهلال

تسعى إلى تحقيقها، وذلك على النحو التالي:

1. تعد الدراسة الحالية من أوائل الدراسات التي تتناول وبشكل علمي اتجاهات السكان المحليين في منطقة الجبل الأخضر نحو السياحة.

2. تأتي هذه الدراسة في الفترة التي تزداد فيها المطالب والتوجهات نحو الاهتمام بقطاع السياحة في ليبيا عامة ومنطقة الجبل الأخضر خاصة.

3. منح السكان بمنطقة الجبل الأخضر فرصة للتعبير عن اتجاهاتهم وإبداء آرائهم نحو السياحة بشكل عام، والاستفادة منها في وضع خطة تنمية شاملة للسياحة في هذه المناطق.

4. تعتبر هذه الدراسة إضافة لإثراء الدراسات العلمية في مجال السياحة، حيث تشكل حافزاً لإجراء مزيد من الدراسات حول السياحة وأثارها في التنمية في ليبيا.

نطاق الدراسة:

تناولت هذه الدراسة اتجاهات السكان المحليين الليبيين نحو السياحة في منطقة الجبل الأخضر، وبالتالي لا يدخل ضمن اهتمام الدراسة الحالية قيم أو ثقافة السكان المحليين بالمنطقة. واختيرت منطقة الجبل الأخضر لاحتوائها على عدد غير قليل من المقومات السياحية من الطبيعة الخلابة والمناخ المعتدل الربيعي أغلب أيام السنة، وكذلك احتوائها على آثار تاريخية في عدة مناطق مختلفة من الجبل الأخضر، وتم اختيار بعض مناطق الجبل الأخضر فقط دون غيرها بسبب الاتساع الجغرافي

السياحة للعمل به) في منطقة الجبل الأخضر.

الفرضية الفرعية الرابعة: هناك اتجاهات سلبية لدى السكان المحليين نحو مظاهر الصيانة والحفاظ على البيئة والشكل المتميز لمنطقة الجبل الأخضر.

- **الفرضية الرئيسية الثانية:** توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين اتجاهات السكان المحليين بمنطقة الجبل الأخضر نحو السياحة وبين الخصائص الشخصية للسكان.

وينبثق من هذه الفرضية الرئيسية الفرضيات الفرعية التالية:

الفرضية الفرعية الأولى: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين اتجاهات السكان المحليين بمنطقة الجبل الأخضر نحو السياحة وبين الجنس.

الفرضية الفرعية الثانية: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين اتجاهات السكان المحليين بمنطقة الجبل الأخضر نحو السياحة وبين العمر.

الفرضية الفرعية الثالثة: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين اتجاهات السكان المحليين بمنطقة الجبل الأخضر نحو السياحة وبين مستوى التعليم.

أهمية الدراسة :

تنبثق أهمية هذه الدراسة من حيوية الموضوع الذي تطرحه والأهداف التي

شهده العالم بعد الحرب العالمية الثانية، وزيادة دخول الأفراد، وقلة ساعات العمل وزيادة الإجازات المدفوعة، إلى جانب استخدام الطيران في النقل المدني، وارتفاع ملكية السيارات الخاصة. وتشير بيانات منظمة التجارة العالمية إلى ارتفاع أعداد السياح من حوالي 25.3 مليون سائح في كل أنحاء العالم عام 1950، إلى حوالي 402 مليون سائح عام 1990 ليحقق بذلك ارتفاعاً كبيراً، ثم تضاعف عدد السياح إلى أن وصل عام 2005 إلى حوالي 808 مليون سائح (World Tourism Organization, 2006).

أنماط السياحة

تشير السياحة إلى عملية انتقال الإنسان من موطن إقامته الأصلي إلى موطن آخر بطريق مشروع وسليم، ليس لغرض الإقامة الدائمة وغير مرتبط بممارسة أنشطة كسبية، وأن السائح هو كل شخص يقيم خارج موطنه المعتاد لفترة تزيد عن 24 ساعة، ولا تتحول هذه الإقامة إلى إقامة دائمة (منظمة السياحة العالمية، 1968)، ولذلك يمكن تقسيم السياحة إلى عدة أنماط حسب أغراض وأهداف السفر وتشمل هذه الأنماط ما يلي:

1 . السياحة الدينية: ويشمل ذلك زيارة المعالم الدينية للأديان، مثل أداء فريضة الحج عند المسلمين في مكة والمدينة، وزيارة الأماكن المقدسة بالنسبة للمسيحيين في فلسطين والفاتيكان بايطاليا (السيسي، 2000).

للمنطقة ومحدودية الإمكانيات المادية والزمنية المتاحة للدراسة، كذلك فإن تلك المناطق تشتمل على أغلب المقومات السياحية في المنطقة، أخيراً فإن النطاق الزمني للدراسة امتد خلال الشهرين السادس والسابع لسنة 2007 .

مجتمع وعينة الدراسة:

يتكون مجتمع الدراسة من كل السكان الليبيين في منطقة (إقليم) الجبل الأخضر، والذين يبلغ عددهم حوالي (525130) نسمة (الهيئة القومية للمعلومات، 2006). أما عينة الدراسة فقد تحددت بعدد (384) مفردة، وذلك بالاعتماد على جدول Kregicie and Morgan. وعينة الدراسة تم اختيارها على أساس الطبقة التناسبية، أي أن يتناسب عدد مفردات العينة داخل الطبقات (المنطقة) مع عدد مفردات كل طبقة في المجتمع.

ظهور السياحة وتطورها

لقد عرف الإنسان السفر والترحال منذ القدم، سواء كان الغرض تجارياً أم دينياً أم لطلب العلم، إلا أن التطور الفعلي في تاريخ السياحة لم يحدث إلا منذ بداية القرن العشرين، حيث تبلورت مفاهيم اقتصادية واجتماعية متطورة إبان النهضة الصناعية بشكل زاد فيه الاهتمام بالسياحة بغية الترويج عن النفس والاستجمام (Inskeep, 1991).

وبرزت السياحة كأسرع القطاعات نمواً في الاقتصاد العالمي، بسبب الاستقرار السياسي والاقتصادي الذي

النقل والمواصلات وشبكات المياه ونظام الصرف الصحي، وتسهيلات الضيافة، وتشديد الحدائق وغيرها (عبد الوهاب، 1990).

ومن ناحية أخرى، تعتبر السياحة أداة اجتماعية جيدة بما توفره من إمكانية التعارف وخلق علاقات متبادلة بين شعوب العالم، وحماية التراث الوطني والكنوز التاريخية، كما تسهم في تقوية شعور التآزر الوطني وخاصة من خلال السياحة الداخلية. أما من الناحية البيئية فتسهم السياحة في صون المناطق البيئية الهامة محلياً ودولياً (أبو رحمة وآخرون، 2001).

ولكن، على الرغم من الأهمية العظيمة للسياحة وأثارها الاقتصادية والبيئية والحضارية والسياسية، إلا أن هناك أيضاً بعض الانتقادات التي توجه للسياحة استناداً على أن هناك جوانب سلبية يمكن أن تخلقها السياحة، منها التضخم والموسمية وارتفاع أسعار السلع والأراضي وأماكن الإقامة في المناطق السياحية. كذلك فإن الموسمية التي تتصف بها صناعة السياحة تنعكس على العمالة المباشرة وغير المباشرة في القطاع، وما يترتب على ذلك من بطالة وكساد اقتصاديين في غير الموسم السياحي (Matheison and Wall, 1982).

والسياحة تتأثر أكثر من غيرها من القطاعات عند حدوث أزمات اقتصادية أو طبيعية أو سياسية، بالتالي فإن الاعتماد على قطاع اقتصادي واحد فقط -السياحة- وعدم تنويع القاعدة الاقتصادية للدول من

2 . السياحة التاريخية و الثقافية: حيث يتم زيارة الأماكن التاريخية الهامة في العالم مثل اليونان وإيطاليا وأسبانيا ومصر وتركيا وتونس وغيرها.

3 . السياحة الاقتصادية: وتشمل الرحلات الهادفة لأغراض اقتصادية مختلفة، مثل زيارة المعارض الدولية والأسواق التجارية، وإبرام الصفقات التجارية وغيرها (الحلاوي، 1978).

4 . السياحة العلاجية: وهدف هذا النوع البحث عن العلاج أو لقضاء فترة من الراحة والشفاء.

5 . السياحة الرياضية: يعتبر هذا النمط السياحي من مظاهر السياحة الحديثة، حيث تسافر أعداد ضخمة من البشر سعياً وراء المشاركة الفعلية في نشاط رياضي ما . أو للمشاركة في مناسبات رياضية ومشاهدة المباريات المختلفة (Mill, 1990).

إيجابيات السياحة وسلبياتها

تقوم السياحة بدور هام في تنمية الجوانب الاقتصادية والاجتماعية وتطويرها في المجتمعات الإنسانية التي تتوفر فيها مقومات قيام صناعة السياحة، لأن السياحة تسهم في رفع مستوى المعيشة من خلال الانتعاش الاقتصادي الذي تجلبه، فلها دور هام في جلب العملات الصعبة التي تحتاجها البلدان في عملية التنمية، كما تستوعب السياحة نسبة كبيرة من الأيدي العاملة، وتسهم في بناء البنية التحتية مثل شبكات

كما أن تنوع السياح وتعدد لغاتهم وبيئاتهم ومستويات معيشتهم، قد يُسهم في اختفاء الشخصية الثقافية لسكان المناطق السياحية، نتيجة لمحاكاة السكان لكل ما يرونه من أفكار وسلوكيات السياح اعتقاداً منهم أنه السلوك الصحيح.

ومن الناحية الصحية قد تساعد السياحة على انتشار الأمراض والأوبئة، مما دعا أغلب البلدان إلى معالجة هذه المشاكل بطلب من السياح التلقيح ضد أمراض معينة عند طلب سمة الدخول "الفيزا" (توفيق، 1997).

ومن الناحية البيئية هناك انتقاد للسياحة من أنها وراء مشاكل البيئة التي حدثت للحياة النباتية والحيوانية والمائية وغيرها، لأن عملية إنشاء مرافق سياحية جديدة يتطلب قطع مساحات من الأشجار وإنشاء طبيعة صناعية، الأمر الذي يُسهم في الإضرار بالنبات والحيوان والتربة، كذلك فإن المناطق السياحية تسهم في استهلاك وتلوث كميات كبيرة من المياه، مما يؤثر على مستقبل المجتمع ككل. كما أن الإزعاج يشكل جانباً سلبياً آخرًا للسياحة، وهو يأتي بسبب الضوضاء الناتجة عن السيارات والقطارات والطائرات وتجمع الناس والآلات الخاصة بمدن الترفيه والألعاب (Ioannides, 1995).

مقومات السياحة في ليبيا

يتطلب قيام صناعة السياحة توفر مجموعة من المقومات السياحية وهذه المقومات تنقسم إلى قسمين: قسم طبيعي كالموقع والمناخ وأشكال سطح الأرض،

شأنه تهديد اقتصادياتها، بالتنوع يسهم في تنمية أكثر اتزاناً للدول، ويسهل معالجة الأزمات التي تحدث في أحد القطاعات (Inskeep, 1991).

وللسياحة أثر سلبي على التركيبة السكانية في مناطقها، بسبب استقطابها أيدٍ عاملة من خارج الإقليم، وما ينجم عنه من نمو حضري سريع، ويؤدي إلى خلل في التركيب السكاني من حيث العمر والجنس، لأن غالبية المهاجرين نحو مناطق السياحة هم من صغار السن. كذلك ترتفع نسب الإناث في تلك المناطق وشغلهن الوظائف التي تحتاج إلى مهارات بسيطة، كالأعمال المساعدة والنظافة في الفنادق والمطاعم ومحلات الهدايا والإرث السياحي. كما أن الفوائد الاقتصادية التي تحققها السياحة تغري سكان المناطق إلى الالتحاق، بها الأمر الذي يؤدي إلى عدم توازن بين القطاعات الاقتصادية وإهمال حرف أساسية للاقتصاد الوطني منها الزراعة (الزوكة، 1997).

ومن الآثار الثقافية والاجتماعية السلبية للسياحة ما يحدث نتيجة التعارض والاختلاف بين الأفكار والثقافات الوافدة مع السياح أو العاملين في القطاع السياحي وبين أفكار ومعتقدات السكان بالمناطق السياحية، وكذلك اتباع بعض السياح لسلوك وتصرفات تتنافى مع الثقافة المحلية، الأمر الذي يؤدي إلى إثارة السكان المحليين وانزعاجهم، وبالتالي رفضهم للسياحة بجميع أنواعها (السيسي، 2000).

100 متر يبتعد إلى حوالي 20 كم في خليج البمبا وخليج سرت وأغلب السواحل الغربية، وهذا يناسب إقامة كافة النشاطات الترويحية المانية.

3. الطبيعة الصحراوية :

يشغل إقليم الصحراء ما يزيد عن 90% من الأراضي الليبية، وتزخر الصحراء الليبية بالجبال البركانية مثل جبل اكاكوس والعروق الرملية في السربير وبعض الواحات والبحيرات، كل ذلك يشكل عامل جذب لهواة الترحلق على الرمال والمغامرات الصحراوية وسباقات السيارات وغيرها.

4. المعالم التاريخية و الثقافية :

تزر ليبيا بالآثار والمعالم التاريخية، حيث تنتشر معالم الحضارة اليونانية في منطقة الجبل الأخضر في شرقي البلاد في شحات وسوسة وغيرها. أما معالم الحضارة الرومانية فيمكن مشاهدتها في لبدة وطرابلس وصبراتة في غربي البلاد.

كما تنتشر الآثار الإسلامية في كافة أرجاء البلاد، وتتمثل في المساجد والقلاع والحصون والمدارس التي توجد في المدن الساحلية أو الواحات الصحراوية. كما توجد بعض المعالم المسيحية مثل الكنائس ومعبد القس مرقص مؤسس الكرازة المرقسية المصرية بالجبل الأخضر.

أيضاً، يوجد بليبيا معلم سياحي حديث متمثل في مواقع الحرب العالمية الثانية في منطقة طبرق، وما خلفته من مقابر

والقسم الآخر يشمل الجوانب التاريخية والثقافية ومدى تطور البنية التحتية. وتحتوي ليبيا على العديد من المقومات منها:

1. خصائص الموقع:

تقع ليبيا تقريباً في الجزء الأوسط من الساحل الجنوبي للبحر المتوسط بواجهة بحرية تبلغ حوالي 1900 كم، وتشغل مساحة كبيرة من الجزء الشمالي لقارة أفريقيا تقدر بحوالي 1750000 كم مربع. هذا الموقع مناسب لتنمية صناعة السياحة وذلك للأسباب التالية:

أ . موقع ليبيا يؤهلها للعب دور همزة الوصل بين بلدان المشرق والمغرب وبين بلدان الصحراء الأفريقية.

ب . تتمتع ليبيا بمناخ معتدل أغلب فصول السنة، الأمر الذي يمثل عامل جذب للسياح أغلب أشهر السنة.

ج . موقع البلاد المتوسط في شمال أفريقيا وقربها من أوروبا، وامتلاكها لواجهة بحرية عريضة، وصفاء أجوانها معظم السنة، يجعلها مركزاً هاماً للمواصلات، ولسياحة العبور و يسهم إيجاباً في زيادة أعداد السياح .

2. الشواطئ :

تتميز الشواطئ الليبية بكثرة الخلجان والشواطئ الرملية والصخرية وبأن الرصيف القاري ليس عميقاً في أجزاء كثيرة منه، حيث يلاحظ بأن خط عمق

التاريخية والآثار القديمة، خاصة تلك الواقعة على سواحل البحر المتوسط (الدرسية (ظلمية)، سوسة، رأس الهلال، درنة)، والتي تتميز بموقع إستراتيجي يؤهل كل واحدة منها أن تكون مدينة سياحية من طراز مرموق، حيث مواقعها الجغرافية التي منحتها سهولة الاتصال بالدول المجاورة والدول الأوربية الأخرى بالطرق الجوية والبحرية والبرية، وتوفير الكثير من تسهيلات الضيافة مثل الفنادق والمطاعم والمصايف والمنتجعات السياحية، مما يساعد على تنشيط السياحة فيها. يضاف إلى المدن الساحلية هذه عدد من المدن الداخلية قريبة من ساحل البحر (البيضاء، شحات)، إذ لا تتجاوز المسافة بينها وبين الساحل 25 كم، علاوة على امتلاكها مقومات طبيعية تؤهلها أن تكون مدناً سياحية تجعل من إقليم الجبل الأخضر منطقة سياحية ذات مستقبل باهر (القزيري، 2002).

لكن الإقبال على أية منطقة سياحية سيظل محدوداً مهما كانت جاذبيتها السياحية، إذا لم تتوفر بها خدمات البنية الأساسية من نقل ومواصلات وتسهيلات ضيافة والخدمات الأخرى التي تحتاجها صناعة السياحة، فعناصر الجذب الطبيعية والتاريخية لا بد وأن ترافقها عناصر جذب لبنية أساسية متطورة وكوادر بشرية مدربة، تساهم في تحقيق أهداف العملية السياحية وتزيد الرغبة في التوجه إلى تلك الأماكن السياحية أكثر من مرة.

تحوي رفات آلاف الجنود الذين قتلوا في الحرب. وهذه المواقع ذات أهمية خاصة في جذب ما يعرف بسياحة الوفاء. بجانب هذه الكنوز التاريخية تمتلك ليبيا تراثاً غنياً ومتعدد الجوانب من الموسيقى والفنون الشعبية والأزياء والاحتفالات والماكولات الشعبية.

المقومات السياحية بمنطقة الجبل الأخضر

تم اختيار إقليم الجبل الأخضر لتطبيق الدراسة الميدانية بسبب احتوائه على الكثير من مقومات السياحة التي تجعل منه منطقة سياحية متميزة، حيث يتمتع إقليم الجبل الأخضر بإمكانيات سياحية كبيرة بفضل موقعه الجغرافي الإستراتيجي وتوفر الإمكانيات الطبيعية والبشرية فيه، حيث يمتد على هضبة مساحتها 300 كم مربع بين خليج بمبه شرقاً إلى سهل بنغازي غرباً، وبين البحر المتوسط شمالاً والصحراء في الجنوب، ويزخر الجبل الأخضر بتنوع من حيث تشكيلات سطح الأرض، ويشرف الجبل في معظم أجزائه على البحر، كما يمتاز الجبل بتنوع فريد من حيث الارتفاعات والانخفاضات عن مستوى سطح البحر للعديد من مناطقه، ومناخ الجبل الأخضر له أثر إيجابي على السياحة بصورة عامة، إذ يمتاز المناخ باعتداله طول أشهر السنة، كذلك يمتاز الإقليم بكثرة الوديان وبعض الشلالات والكهوف وبكثرة الغطاء النباتي الجيد وتنوعه.

أيضاً توجد بالجبل الأخضر العديد من المواقع التي لها تاريخ موغل في القدم تثير إعجاب وفضول محبي المدن

اتجاهات السكان المحليين نحو السياحة " خلفية نظرية "

يعرف (Kotler, 1980) الاتجاهات بأنها التقييمات الإدراكية الإيجابية أو السلبية والأحاسيس العاطفية والميل للفعل اتجاه موضوع أو فكرة معينة، والاتجاه يعبر عن حصيلة الضغوط الاجتماعية التي تبذلها عناصر البيئة الخارجية على الفرد، وذلك في إطار المعايير والعادات والتقاليد التي تمثل هذه الضغوط المختلفة (عبدالرحمن، 2003).

أيضاً عرفت الاتجاهات بأنها حالة ذهنية للفرد نحو قيمة ما، وبأنها ميل أو استعداد ثابت نحو مظهر محدد من بيئة الفرد ولها علاقة قوية بقيمة الفرد وشخصيته وهي لا تتغير بسرعة. وتتكون الاتجاهات وفق هذا التعريف من ثلاثة عناصر هي: الجانب الإدراكي ويعبر عن ما يعتقد الشخص - سواء كان صحيحاً أم خاطئاً - حول موضوع الاتجاه، والجانب التقييمي يشير إلى مدى حب أو كراهية شخص ما أو حادث معين، والجانب السلوكي يتعلق بميل الشخص أو نزوعه إلى التصرف بطريقة تتوافق مع اعتقاده ومشاعره تجاه موضوع الاتجاه (McDougal and Munro, 1987).

وتعتبر الاتجاهات أحد العوامل المهمة للتنبؤ بالسلوك، إلا أن العلاقة بين الاتجاه والسلوك ليست حتمية، لأن هناك عوامل كثيرة تؤثر في ذلك، مثل عوامل الحالة ومدى تأثير الأشخاص المرتبطين بموضوع الاتجاه، وعوامل الظاهرة نفسها.

قام العديد من الباحثين بإجراء العديد من الدراسات الاستكشافية الوصفية حول اتجاهات السكان المحليين نحو السياحة، هذه الدراسات تناولت التأثيرات المهمة للسياحة والعوامل المتعلقة بها، وقد ألفت هذه الدراسات الكثير من الضوء حول أسباب قبول أو رفض السكان للسياحة، وتحت أية ظروف يتفاعل السكان المحليين مع هذه التأثيرات (Ap, 1990). وقد أكد أحد المهتمين بأنه لا يوجد تبرير علمي مؤكد يبرز سبب إيجابية ميل السكان أو سلبيته تجاه السياحة (Husbands, 1989).

وقد قدمت العديد من النماذج التي طورت للمساعدة على فهم أثر السياحة، وعلاقتها باتجاهات السكان المحليين نحوها، فهناك من يرى بأن اتجاهات السكان المحليين نحو السياحة تبدأ بالشعور بمشاعر إيجابية وحيوية، ثم الشعور بالفقر، ثم الشعور بأن السياحة مصدر إزعاج، وهذا في حال أن الآثار السلبية للسياحة تفوق المنافع المتوقعة أو المتحصل عليها فعلاً (Doxey, 1975). وقد دعمت هذا النموذج بعض الدراسات الميدانية، منها دراسة (Long et al, 1990) حيث انتهت إلى أن اتجاهات السكان المحليين نحو السياحة تبدأ مؤيدة لها، ثم عندما تصل إلى نقطة معينة يبدأ هذا التأييد في الانخفاض. ولكن لا يمكن النظر إلى تتابع أو ترتيب هذا النموذج على أنه حتمي، حيث يعتقد أن المجتمعات التي لديها خبرة طويلة بالسياحة، قادرة على تطوير ميكانيكية للتغلب على عدم الارتياح للسياحة، وبذلك فإن اتجاهات السكان

المحليين نحو السياحة يمكن أن تتغير بمرور الوقت (Koman, 1978).

ومن ناحية أخرى أضاف (Hankelend, 1984) أن هناك زيادة في الاتجاهات السلبية بسبب استمرار النمو في القطاع السياحي وجدت بين السكان في المناطق الحضرية والمتطورة سياحياً مقارنة بالمناطق الأخرى.

أيضاً فإن سلوك واتجاهات السكان المحليين نحو السياحة من الممكن أن تشمل المقاومة والانسحاب أو الحياد، ثم بداية التقبل ثم التأييد ثم التبنّي والنظر بإيجابية للسياحة، حيث يرى أن استجابة سكان المناطق الريفية خصوصاً في العالم الثالث نحو السياحة متماثلة تقريباً، ولكن اتجاهاتهم وسلوكهم تبدأ في الاختلاف بسبب اختلاف الأفراد والجماعات في إدراكهم وعلاقتهم بنشاط السياحة (Dogan, 1989).

هناك نموذج آخر أكثر تعقيداً يفيد بأن المجتمع يمكن أن يحمل اتجاهات إيجابية وسلبية في نفس الوقت مع الدعم الفعلي أو الضمني للسياحة أو مقاومتها، هذا النموذج يساعد في شرح دور جماعات المصالح الصغيرة المرتبطة بالسياحة (Butler, 1980). وقد لاقى هذا النموذج دعماً من قبل (Murphy, 1989) الذي وجد أن الاتجاهات تختلف ما بين الموظفين ورجال الأعمال والسكان المحليين في مراكز السياحة البريطانية.

مما سبق، تتضح أهمية النموذج الذي قدمه (آب) والذي سماه نظرية التبادل

الاجتماعي، وهو يوضح أن السكان المحليين يقومون بمقارنة المزايا المتوقعة أو المتحصل عليها من السياحة مع التكاليف الحقيقية لتبادل الموارد والخدمات السياحية، ولذلك يمكن القول أن الاتجاهات الإيجابية للسكان نحو السياحة تحدث عندما يكون العائد المتوقع من السياحة مرضياً مقارنة بالتكاليف (Ap, 1990).

وقد أيد نظرية التبادل الاجتماعي (آب) الكثير من الباحثين الذين يرون أن معظم دراسات الاتجاهات والإدراك قامت بدراسة الاختلاف في التأثير المدرك للسياحة بين أنواع السكان المحليين، وأن هناك القليل من الاختلافات في إدراك تأثير السياحة بواسطة الخصائص الديموغرافية والاجتماعية للسكان، وأن إدراك تأثير السياحة يتناقص كلما زادت المسافة بين منزل المقيم ومركز المنطقة السياحية، وأن الاتجاهات الإيجابية نحو السياحة تزداد عند الأفراد الذين يعتمدون اقتصادياً على السياحة. وأضاف الباحث بأن الأدب المنشور دعم وجهة النظر التي ترى أن الناس الذين يحصلون على منافع من السياحة مدركون للأثر الاقتصادي للسياحة بشكل أكبر من التأثير الاجتماعي والبيئي للسياحة، وقد اقترحوا أن تقوم شركات العلاقات العامة بزيادة الدعم المحلي للسياحة بواسطة نشر وتطوير ثقافة السياحة ورسم صورة إيجابية للسياحة بين السكان المقيمين خصوصاً الذين لا يستفيدون من السياحة بشكل مباشر (Perdue et al, 1990).

واختبرت في بعض الدراسات السابقة (McDougall And Munro, 1987)، وتتكون الصحيفة من جزئين، الأول: يتعلق ببيانات عامة عن مالى الاستبيان وهي الجنس، العمر، المستوى التعليمي، والآخر: خاص بقياس اتجاهات السكان نحو السياحة.

و تم توزيع عدد 384 صحيفة استبيان، أستلم منها 324 صحيفة أي ما نسبته (84%)، بحيث كان الفاقد 60 صحيفة، وبعد فحص الصحائف تم استبعاد عدد 27 صحيفة لعدم صلاحيتها للتحليل بسبب نقص في بيانات الصحيفة أو وجود أكثر من إجابة عن السؤال الواحد، وبذلك أصبح عدد الصحائف الصالحة للتحليل 297 صحيفة أي بنسبة (77%) من عدد الاستثمارات الموزعة.

وقد تم ترميز الاستثمارات الصالحة للتحليل الإحصائي ثم إدخالها إلى الحاسوب تمهيداً لتحليلها بواسطة برنامج الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية (Statistical Package for Social Sciences- SPSS)، حيث استخدمت الجداول التكرارية والنسب المئوية وفق الخصائص العامة لمالني صحائف الاستبيان، وتم استخدام (المتوسط الحسابي)، لتحديد مدى تركيز الإجابات حول القيمة المتوسطة لها لجميع متغيرات الدراسة. كما أستخدم (الانحراف المعياري) لتبيان مدى انحراف الإجابات عن القيمة المتوسطة لها لمتغيرات الدراسة، كما تم استخدام اختبار (T) ومعامل ارتباط الرتب سبيرمان لاختبار فرضيات الدراسة.

وقد وجدت بعض الدراسات الأخرى بأن العمر ومستوى التعليم والحالة الاجتماعية متغيرات مهمة في تكوين الاتجاهات نحو السياحة (Husbands, 1989)، كما ثبت أيضاً أن نوع وكثافة الاتصال وطرق التعامل بين السكان و السياحة لها دور مهم جدا في تكوين اتجاه للسكان نحو السياحة، وخاصة إذا تعلق الأمر بتوفير فرص عمل واعتماد الاقتصاد على السياحة (Milman and Pizam, 1988).

بصفة عامة، يمكن القول أن الاعتماد على السياحة يؤدي إلى تكوين اتجاهات إيجابية نحو السياحة، فالسكان المحليون يقومون بإجراء مقارنة ما يحصلون عليه من السياحة مثل توفير فرص عمل وتطور ونمو مقابل التغيير في نمط الحياة والأزدحام المروري والتلوث والضرائب العالية التي يدفعونها، ونتيجة لذلك يتأثر اتجاه وسلوك الأفراد نحو السياحة. بمعنى، أن هناك العديد من العوامل المتداخلة التي تؤثر على اتجاهات السكان نحو السياحة، لكن هذه الدراسة تحاول الإجابة عن مجموعة من التساؤلات حول اتجاهات السكان بالمناطق السياحية نحو السياحة، وما إذا كانت النتائج تدعم نظرية التبادل الاجتماعي التي تحاول تفسير اتجاهات السكان المحليين نحو السياحة، وأيضاً تقديم بعض التوصيات حول هذا الموضوع.

الدراسة الميدانية:

تم جمع بيانات الدراسة عن طريق صحيفة الاستبيان التي طورت

عرض نتائج الدراسة الميدانية :

أولاً: اتجاهات السكان نحو السياحة في
منطقة الجبل الأخضر

خصائص أفراد عينة الدراسة :

تم استخدام مقياس متدرج في الإجابات عن فقرات أبعاد السياحة لكل فقرة من (1 إلى 5) وأن درجة المتوسط لكل فقرة تساوي (3) وهي المتوسط الافتراضي للمقياس، وهي تعبر عن حياد اتجاه المستقصى منه نحو السياحة، ومن حيث سلبيته وإيجابيته، كما أنها تعبر أيضاً عن المتوسط الافتراضي، وذلك حسب الدرجات المتاحة للبدائل.

تم تحليل خصائص عينة الدراسة من حيث الجنس والعمر والمستوى التعليمي، ويوضح الجدول رقم (1) خصائص العينة التي شاركت في الإجابة عن صحائف الاستبيان، حيث يتبين أن 65.7% من المشاركين هم من الذكور، وتراوح أعمارهم ما بين 20-39 سنة وذلك بنسبة 68.3%، أما بالنسبة للمستوى التعليمي فإن 60.3% من أفراد العينة يحملون الدرجة الجامعية أو ما يعادلها.

جدول رقم (1). خصائص أفراد عينة الدراسة

النسبة %	العدد	خصائص العينة
65.7	195	ذكر
34.3	102	أنثى
9.1	27	من 16 إلى 19 سنة
30.3	90	من 20 إلى 29 سنة
38	113	من 30 إلى 39 سنة
14.5	43	من 40 إلى 49 سنة
6.1	18	من 50 إلى 59 سنة
2	6	من 60 سنة فأكثر
1.3	4	يجيد القراءة والكتابة فقط
1.3	4	الشهادة الابتدائية
9.5	28	الشهادة الإعدادية
27.6	82	الشهادة الثانوية أو ما يعادلها
60.3	179	درجة جامعية أو ما يعادلها

بالتالي فإن السياحة ستحمل ضرراً أكبر مما تحمله من مزايا للمنطقة من وجهة نظر السكان المحليين .

ثانياً: اتجاهات السكان نحو النمو والتطور (التحديث) في منطقة الجبل الأخضر :

يبرز الجدول رقم (3) ملحق رقم (2) بأن اتجاه السكان في منطقة الجبل الأخضر نحو البعد الثاني المكون للاتجاه نحو السياحة (النمو والتطور بالمنطقة) كان إيجابياً، بمعدل فاق قليلاً متوسط المقياس حيث كان (3.02) وانحراف معياري قدره (0.45)، بالتالي يفرض الفرض الفرعي الثاني الذي ينص على : أن هناك اتجاهات سلبية لدى السكان المحليين نحو النمو والتطور (التحديث) في منطقة الجبل الأخضر.

ففي العبارة الأولى ، (المنطقة تنمو وتتطور ويجب العمل على استمرار هذا النمو) لم يوافق عليها ما نسبته 78.1% من عينة الدراسة، فالمنطقة من وجهة نظرهم لم تحفل بمظاهر النمو والتطور الكافيين، الأمر الذي يبينه الواقع المنظور لتلك المنطقة، ولكن من جهة أخرى فإن عينة الدراسة رفضت عدم وجود جهود لتحديث المنطقة بنسبة 78.5%، الأمر الذي يعكس وجود محاولات حثيثة لتحديث المنطقة، ولعل ضعف وقلّة الإمكانات المحلية تحول دون تحقيق التنمية والتطور اللازمين لذلك.

كما أن عينة الدراسة أبرزت أن المنطقة فقدت كثيراً من مزاياها بسبب النمو

من خلال تتبع فقرات الجدول رقم (2) ملحق رقم (1) نجد أن المتوسط الحسابي للعبارات الستة للسياحة في المنطقة محل الدراسة يساوي (2.38) أي أنه يقل عن المتوسط الحسابي الافتراضي لمقياس الدراسة (3)، أي تقبل الفرضية الفرعية الأولى التي تنص بأن هناك اتجاهات سلبية لدى السكان المحليين نحو السياحة بمنطقة الجبل الأخضر، وكان الانحراف المعياري يساوي (0.62).

فرغم أن عينة الدراسة وافقت وبنسب (73%-55.9%-62.6%) على التوالي على العبارات الإيجابية القائلة بأن السياحة تساعد على جلب خدمات وتسهيلات للمنطقة، وأن منطقة الجبل الأخضر تعتبر السياحة ميزة كبيرة لها مقارنة بالمناطق الأخرى، وأن السياح ينفقون النقود ويساهمون في خلق فرص عمل، إلا أن السكان وافقوا بنسب أكبر على العبارات السلبية القاضية بأن السكان لا يستفيدون من السياحة، وأن السياحة تشوه التراث الليبي، وأن ضرر السياح أكبر من المنفعة التي يقدمونها، وكانت نسب الموافقة تساوي على التوالي (89.5-80.8-69.1).

ولعل عدم الاهتمام بقطاع السياحة بمنطقة الجبل الأخضر - سواء من قبل الجهات العامة أم الخاصة- نجم عنه عدم استفادة السكان من هذا القطاع ، كما أن موافقة المبحوثين على أن صناعة السياحة تشكل تشويهاً وتعدياً على التراث الليبي، تعكس تخوف المواطن الليبي من أن السياحة وما تتطلبه من مظاهر المدنية وأساليب الترفيه من شأنها إحداث تعارض مع ما يحمله المواطن من عادات وتقاليد،

المقيمين (الوافدين) يفقد المنطقة كثيراً من المزايا، كما بين السكان بأنهم يشعرون بغربة في منطقتهم بسبب كثرة الوافدين إليها بنسبة موافقة تبلغ 69.7% من المبحوثين. كذلك، وافق السكان على أن هناك كثيراً من مثيري المشاكل انتقلوا للعيش في المنطقة بنسبة 66% .

في حين لم يوافق السكان على أن الوافدين أصبحوا جزءاً من مجتمع المنطقة، وأنه أمر جيد جذب الناس الطموحين للعيش بالمنطقة، كما أن السكان أبدوا عدم موافقتهم على أن المنطقة تحتاج لوجوه جديدة وأفكار لتطويرها، وقد كانت نسبة عدم الموافقة على هذه العبارات التوالي: (70.4%-70.3%-72%) على التوالي.

وتعكس نتائج إجابات المبحوثين - عينة الدراسة - بأن السكان المحليين يرفضون إقامة وافدين جدد في منطقتهم، هؤلاء الوافدون قد يكونون سياحاً ، أو من العاملين في قطاع السياحة القادمين من خارج المنطقة، هذا الأمر يمكن أن يعزى إلى طبيعة المجتمع الليبي المحافظ وعدم تقبله للغرباء بسهولة، لما قد يحمله هؤلاء من سلوكيات وأفكار تتنافى مع تقاليد وعادات المجتمع الريفي المحافظ.

رابعاً: اتجاهات السكان المحليين نحو مظاهر الصيانة والحفاظ على البيئة والشكل المتميز لمنطقة الجبل الأخضر:

من خلال البيانات الواردة في الجدول رقم (5) ملحق رقم (4) نجد أن عينة الدراسة ترى العيش في المنطقة كان أفضل قبل 20 سنة، بنسب موافقة تبلغ

العشوائي بها بنسبة موافقة 60.9% ، هذا الأمر يعكسه واقع بعض المناطق من وجود مباني سكنية عشوائية متاخمة للمعالم الأثرية بها، مما يعتبر تعدياً وتشويه للطبيعة الأثرية، كذلك فإن عينة الدراسة وافقت على ضرورة إيقاف التوسع السكاني بالمنطقة حفاظاً عليها بنسبة 69.4% ، ووافقوا أيضاً على أن أي توسع جديد غير مخطط له سيزيد من مشاكل المنطقة، حيث كانت النسبة 78.8% .

وأيضاً فإن السكان رفضوا إقامة مزيد من المصانع بمناطقهم بنسبة 53.6%، الأمر الذي من شأنه إظهار مدى حرص السكان على الحفاظ على طبيعة مناطقهم الريفية الزراعية من أي مصانع قد تشكل تشويهاً للمنطقة وتلوثاً لبيئتها.

ثالثاً: اتجاهات السكان المحليين نحو السكان الجدد (المهاجرين الذين قدموا للعمل في مجال السياحة) في منطقة الجبل الأخضر

يحمل السكان المحليون بمنطقة الجبل الأخضر اتجاهاً سلبياً نحو السكان الجدد القادمين للسكن والإقامة في منطقة الجبل الأخضر من مناطق أخرى، بمتوسط حسابي قدره 2.78 وانحراف معياري 0.54 ، أي أنه يقبل الفرض الفرعي الثالث الذي ينص على: هناك اتجاهات سلبية لدى السكان المحليين نحو السكان الجدد في منطقة الجبل الأخضر.

وكما هو موضح بالجدول رقم (4) الملحق رقم (3) ، فقد وافق المبحوثون بنسبة 82.8% على أن ازدياد أعداد

والحفاظ على البيئة والشكل المتميز لمنطقة الجبل الأخضر.

اتجاهات سكان منطقة الجبل الأخضر نحو السياحة بشكل عام:

يبين الجدول رقم (6) المتوسطات الحسابية والانحراف المعياري واختبار (T) للأبعاد الأربعة المكونة لاتجاهات السكان نحو السياحة، ومن خلال تتبع النتائج الواردة بالجدول نجد أن اتجاه سكان منطقة الجبل الأخضر نحو السياحة كان سلبياً، بمعدل متوسط حسابي ينخفض عن متوسط المقياس قدره 2.83 وانحراف معياري يساوي 0.27 ، بالتالي قد ثبتت صحة الفرضية الرئيسية الأولى التي تنص على : هناك اتجاهات سلبية لدى السكان المحليين بمنطقة الجبل الأخضر نحو السياحة بأبعادها المختلفة.

ولتأكيد هذه النتيجة تم إجراء اختبار (T) لبيانات الدراسة لبيان مدى وقوع قيم المتوسطات المتحصل عليها أعلى أم أقل من المتوسط الافتراضي للمقياس (3)، وقد أظهر اختبار (T) معنوية النتائج المتحصل عليها، بمعنى أن اختبار (T) أثبت بأن المتوسط العام كان أقل من قيمة متوسط المقياس.

هذه النتيجة أيدتها المتوسطات الحسابية لأبعاد الاتجاه الأربعة ما عدا البعدين الثاني والرابع، واللذين لم يؤثر الارتفاع الطفيف لمعدل المتوسط الحسابي لهما على قيمة المتوسط الحسابي للأبعاد الأربعة إجمالاً، كذلك فإن اختبار (T)

64.3% من إجمالي عينة الدراسة، ولعل السبب في هذه النتيجة هو ما آل إليه حال المنطقة خلال السنوات الأخيرة بسبب قلة الاهتمام بالمواقع السياحية.

كما أن عينة الدراسة رأت أنه بذلت جهود للحفاظ على الطابع الريفي المميز للمنطقة بنسبة مدعمة بلغت 77.1%، كما رأى السكان بأن الاهتمام بتوفير فرص عمل لسكان المنطقة أهم من الحفاظ على المناظر الجميلة بالمنطقة من أجل السياح، وكانت نسبة الموافقة على هذه العبارة 57.2% .

من جهة أخرى رفضت عينة الدراسة وجوب صون الحياة البرية على حساب نمو وتطور المنطقة بنسبة مقادارها 66.4%، ولعل في هذه النتيجة إشارة إلى رغبة السكان في تحقيق التوازن في مستوى الاهتمام بطبيعة المنطقة وبين عملية نموها وتطورها لضمان تحقيق مستوى عيش كريم لأهلها. يؤكد هذه النتيجة العبارة الأخيرة الحائزة على نسبة موافقة 88.6% والتي مفادها لزوم استغلال طبيعة المنطقة الجميلة في السياحة لتحقيق منافع لسكانها. ولم يمانع أفراد عينة الدراسة من وجود ملاعب وأماكن ترفيه بالمنطقة بنسبة موافقة بلغت 83.1%.

ومن خلال تتبع المتوسطات الحسابية للعبارات الستة الواردة بالجدول السابق نجد أن المتوسط العام لها قد بلغ قيمة 3.15 بانحراف معياري قدره 0.40، بمعنى رفض الفرض الفرعي الرابع القائل بأن: هناك اتجاهات سلبية لدى السكان المحليين نحو مظاهر الصيانة

جدول رقم (6) اتجاهات سكان منطقة الجبل الأخضر نحو السياحة

اختبار T	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	أبعاد السياحة
0.00	0.62	2.38	(1) الاتجاه نحو السياحة في منطقة الجبل الأخضر
0.86	0.45	3.02	(2) الاتجاه نحو النمو والتطور المنطقة الجبل الأخضر
0.00	0.54	2.78	(3) الاتجاه نحو السكان الجدد في منطقة الجبل الأخضر
1.00	0.40	3.15	(4) الاتجاه نحو مظاهر الصيانة والحفاظ على البيئة والشكل المتميز لمنطقة الجبل الأخضر
0.00	0.27	2.83	اتجاه السكان منطقة الجبل الأخضر نحو السياحة بشكل عام

للفقرات الثلاثة عشرة، ما عدا الفقرة الأخيرة التي كانت نسبة الرضا عنها عالية بما مقداره 51% ومتوسط حسابي فاق متوسط (5.5) مقداره 5.99 وانحراف معياري 3.35، مما يدل على أن السكان يرون بأن المنطقة بيئة مناسبة لإنجاب وتربية الأطفال.

أما باقي فقرات الجدول فقد تفاوتت نسب عدم الرضا لها، فالفقرات الثانية والثالثة والرابعة والخامسة والسابعة والتاسعة والعاشر حازت على أعلى النسب من عدم الرضا تلتها الفقرات الأخرى، التي تحصلت على معدل رضا أعلى بقليل ضمن مستوى الرضا المنخفض، فمثلا السكان أبدوا عدم رضائهم عن مستوى الخدمات الصحية بالمنطقة، وكذلك عدم الرضا عن بدائل السكن بالمنطقة، أيضاً ظهر عدم رضا السكان عن وسائل الترفيه والرياضة المتاحة لهم وأيضاً انخفاض رضائهم عن الطريقة التي يؤخذ بها رأيهم في القرارات المهمة المتعلقة بالمنطقة.

أظهر عدم معنوية قيمة (T) للبعدين الثاني والرابع بينما أظهر معنوية قيمة الاختبار لإجمالي الأبعاد الأربعة.

خامساً: رضا السكان نحو أوجه جودة الحياة بمنطقة الجبل الأخضر:

يبين الجدول رقم (7) ملحق رقم (5) ثلاثة عشر عنصراً (أو محددات) مختلفاً تعكس في مجموعها أوجه مختلفة لمظاهر الحياة اليومية والوظيفية والأمنية والخدمية لسكان الجبل الأخضر، ولها تأثير كبير في تكوين اتجاه السكان نحو السياحة بالسلب أو الإيجاب في حال عدم الرضا أو الرضا عن كل عنصر منها، وقد تم احتساب المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لإظهار درجة رضا السكان عن كل عنصر وعن إجمالي الرضا عن كل العناصر مجتمعة.

والجدول يبين انخفاض نسب الرضا وأيضاً انخفاض المتوسط الحسابي عن متوسط المقياس لإجابات عينة الدراسة

الصيد البري والبحري) التي تحصلت على نسبة أهمية 74.1% ، وكانت نسب الأهمية لباقي الفترات تقع ما بين هاتين النسبتين.

هذه النتيجة تبين ارتفاعاً في درجة إدراك ووعي سكان منطقة الجبل الأخضر بأهمية مقومات السياحة وضرورة توفرها للنهوض بهذا القطاع، و برغم ذلك فإن ظهور اتجاه سلبي للسكان تجاه السياحة لعل سببه هو عدم حصول السكان على منافع مادية كافية من السياحة، أو لتضرر السكان المباشر بسبب سلوكيات بعض السياح، هذا الأمر يتجلى للعين المجردة لزائر هذه المناطق حيث أن بعض السياح يقومون بالعبث بالطبيعة وبالغابات من حيث اقتلاعها أو إضرار النيران بها أو ترك الفضلات دون وضعها في أماكنها المخصصة لها، كما أن بعض السياح يقومون بالعبث، بالمعالم والشواهد التاريخية بالمنطقة.

-العلاقة بين اتجاهات السكان المحليين نحو السياحة وبعض الخصائص الشخصية:

في هذا الجزء يتم اختبار الفرضية الرئيسية الثانية للدراسة، والتي تبحث في طبيعة العلاقة بين اتجاهات سكان منطقة الجبل الأخضر نحو السياحة وبين بعض الخصائص الشخصية للسكان المحليين (العمر - الجنس - المستوى التعليمي)، وذلك باستخدام معامل ارتباط الرتب سبيرمان (Spearman) الذي يناسب طبيعة هذه الدراسة.

وبرغم التفاوت في نسب الرضا للفقرات إلا أن هذا التفاوت لم يكن ذا تأثير كافٍ لرفع مستوى الرضا عن هذه العناصر بالكامل، حيث بلغ معدل الرضا متوسط حسابي عام للعناصر الثلاثة عشرة قدره 4.19 وانحراف معياري بلغ 2.01 ، أي أن هناك انخفاضاً في رضا السكان بمنطقة الجبل الأخضر حول عناصر أو محددات الحياة اليومية لهم، هذه النتيجة تدعّم إلى حد كبير الاتجاه السلبي للسكان نحو السياحة بالمنطقة.

سادساً: درجة أهمية مقومات السياحة من وجهة نظر السكان

رغبة في معرفة مدى إلمام السكان المحليين بمنطقة الجبل الأخضر بدرجة أهمية مقومات السياحة، عرضت على عينة الدراسة ثلاثة عشر مقوماً من مقومات السياحة، والتي في حال توفرها يمكن تطوير وتنمية قطاع السياحة والنهوض به بالمنطقة، وقد طلب من عينة الدراسة بيان درجة أهمية كل منها على حدة. جدول رقم (8) ملحق رقم (6) .

يبين الجدول رقم (8) أن عينة الدراسة أكدت على الأهمية الكبيرة لكل مقوم من هذه المقومات، وتركزت إجابات عينة الدراسة حول خيارات (هام جداً وهام) وقد تحصلت هاتان الدرجتان من الأهمية على أعلى نسب، كانت أعلاها للخيار الأول القاسي بضرورة توفر معالم سياحية معروفة تاريخياً، حيث أعطت عينة الدراسة نسبة أهمية مقدارها 95.7% . وكانت أدنى نسبة أهمية للفقرة الثالثة عشرة (وجود أندية لممارسة هواية

- العلاقة بين اتجاهات السكان نحو السياحة و الجنس:

من الجدول (9) يلاحظ أن قيمة معامل ارتباط (سبيرمان) بين اتجاه السكان نحو السياحة وبين متغير جنس السكان كانت (0.062)، وهي قيمة ليست ذات دلالة إحصائية. هذا يؤدي إلى رفض الفرضية الفرعية الأولى، والتي تنص على أنه: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين اتجاه سكان منطقة الجبل الأخضر نحو السياحة وبين جنس السكان. وعند إجراء اختبار الارتباط بين كل بعد من أبعاد الاتجاه الأربعة نحو السياحة وبين متغير الجنس للسكان، نجد أن هناك ارتباط ذات دلالة إحصائية بين الاتجاه نحو مظاهر النمو والتطور (التغيير) في منطقة الجبل الأخضر ومتغير الجنس، وهي علاقة سالبة عند مستوى دلالة (0.05)، بينما لم تظهر علاقة دالة إحصائية بين جنس السكان المحليين وباقي أبعاد الاتجاه نحو السياحة.

- العلاقة بين اتجاهات السكان نحو السياحة و العمر:

من خلال نتائج اختبار معامل الارتباط (سبيرمان) بين اتجاه السكان نحو السياحة وبين متغير عمر السكان نجد أنه لم تظهر علاقة دالة إحصائية بين المتغيرين كما موضح بالجدول رقم (9)، هذا يؤدي إلى رفض الفرضية الفرعية الثانية، والتي تنص على أنه: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين اتجاه سكان منطقة الجبل الأخضر نحو السياحة وبين عمر السكان. ولكن عند إجراء اختبار الارتباط

بين كل بعد من أبعاد الاتجاه الأربعة نحو السياحة وبين متغير عمر السكان، نجد أن يوجد هناك ارتباط سالب ذو دلالة إحصائية بين الاتجاه نحو مظاهر الصيانة والحفاظ على منطقة الجبل الأخضر ومتغير العمر قيمتها (0.165) دال عند مستوى (0.01)، بينما لم تظهر علاقة دالة إحصائية بين متغير عمر سكان المنطقة وباقي أبعاد الاتجاه نحو السياحة.

- العلاقة بين اتجاهات السكان نحو السياحة و مستوى التعليم

لم تظهر علاقة ذات دلالة إحصائية بين اتجاه سكان منطقة الجبل الأخضر وبين متغير المستوى التعليمي لهم، حيث أن قيم معامل الارتباط (سبيرمان) كانت (0.003)، وهي قيمة غير ذات دلالة إحصائية كما موضح بالجدول رقم (9)، أي أنه رفضت الفرضية الفرعية الثالثة والتي تنص على وجود علاقة دالة إحصائية بين اتجاهات السكان بمنطقة الجبل الأخضر نحو السياحة وبين مستوى تعليم السكان. وبإجراء اختبار الارتباط بين أبعاد الاتجاه وبين متغير المستوى التعليمي وجدت علاقة سلبية دالة إحصائية بين بعد النمو والتطور (التغيير) بالمنطقة والمستوى التعليمي بالمنطقة، في حين لم تكن هناك قيم اختبار دالة بين باقي الأبعاد الأخرى للاتجاهات نحو السياحة.

جدول رقم (9) معاملات الارتباط بين اتجاهات السكان نحو السياحة وبين الخصائص الشخصية

الخصائص الشخصية			الأبعاد
المستوى التعليمي	العمر	الجنس	
-0.009	0.001	-0.009	1- السياحة في منطقة الجبل الأخضر
-0.265(*)	0.038	-0.223(*)	2- النمو والتطور (التحديث) في منطقة الجبل الأخضر
-0.014	0.057	0.002	3- السكان الجدد في منطقة الجبل الأخضر
-0.066	-0.165(**)	0.111	4- مظاهر الصيانة والحفاظ على البيئة والشكل المتميز لمنطقة الجبل الأخضر
0.003	-0.014	-0.062	العلاقة بين اتجاه السكان نحو السياحة وبين الخصائص الشخصية.

* معنوية عند مستوى 0.05 .

** معنوية عند مستوى 0.01 .

اتجاههم ايجابياً، وإذا كانت المزايا والمنافع الفعلية للسياحة أقل من توقعاتهم كان اتجاههم سلبياً نحوها.

ثانياً: لم تظهر علاقة ذات دلالة معنوية بين الخصائص الشخصية للسكان المحليين بمنطقة الجبل الأخضر وبين اتجاههم نحو السياحة، وهذه النتيجة لم تتوافق مع نتائج دراسة هاسباندس (Husbands, 1989) التي أظهرت أن العمر والمستوى التعليمي والحالة الاجتماعية للسكان متغيرات مهمة في تكوين الاتجاه نحو السياحة.

ثالثاً: لدى سكان منطقة الجبل الأخضر إمام (وعي) جيد بأهمية توفر مقومات السياحة بمناطقهم، وأن السياحة لا تتمتع بقدر جيد من المقومات الكافية بمناطقهم، لذا فإن توفر هذه المقومات من شأنه دعم السياحة، وبالتالي إمكانية تحول اتجاه السكان نحو قبول السياحة.

من خلال البيانات الواردة بالجدول السابق فإنه يثبت عدم صحة الفرضية الرئيسية الثانية التي تنص على وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين اتجاهات السكان المحليين بمنطقة الجبل الأخضر نحو السياحة وبين بعض الخصائص الشخصية للسكان.

النتائج:

من خلال العرض السابق لبيانات الدراسة يمكن استخلاص النتائج التالية:

أولاً: يحمل السكان المحليون (المقيمون) بمنطقة الجبل الأخضر اتجاهاً سلبياً نحو السياحة بمناطقهم، وهذه النتيجة متوافقة تماماً مع نظرية التبادل الاجتماعي التي قدمها (أب) والتي مفادها أن السكان المحليين يقومون بمقارنة وتقييم المزايا والمنافع التي يحصلون عليها من السياحة، فإذا كانت في مستوى مرض لهم كان

والسياسات التي تقوم بها الدولة في هذا المجال.

2. الاهتمام بتنمية وتطوير والحفاظ على قطاع السياحة وتحسين عوامل الجذب السياحية بالمنطقة، وذلك ضمن إطار التنمية الاجتماعية والاقتصادية والبيئية الشاملة التي تشهدها ليبيا الآن، هذا الأمر يشمل الاهتمام بالأمكان السياحية وتوفير المرافق الخدمية المناسبة كأماكن الضيافة والنقل والاتصالات والترفيه.

3. إقامة هينات أو أجهزة متخصصة في السياحة تقوم بعمليات التخطيط والتنمية والدراسة، وذلك لتفادي التنمية العشوائية وعواقبها الاقتصادية والاجتماعية غير المرغوبة بالمناطق السياحية، هذه العواقب من شأن حدوثها استمرار بقاء اتجاه سلبي نحو السياحة لدى السكان المحليين، لأن التدابير الوقائية والتوجيهية أفضل وأقل تكلفة من الإجراءات التصحيحية.

4. رفع الوعي السياحي بين أفراد المجتمع عن طريق الإعلام السياحي والتعريف بأهمية السياحة اقتصادياً واجتماعياً وبيئياً ورسم صورة ايجابية لها، وخاصة لدى السكان الذين لا يستفيدون من السياحة بشكل مباشر.

5. عدم التركيز على العمالة الوافدة في قطاع السياحة، ودعم السكان المحليين بالمناطق السياحية اقتصادياً من خلال إعطائهم فرص عمل في المرافق السياحية الموجودة بمناطقهم يمكن أن يساهم في تغيير في الاتجاهات لدى السكان نحو الإيجابية.

رابعاً: تبين أن لدى عينة الدراسة رضا منخفضاً حول بعض مظاهر حياتهم اليومية من حيث (الوظائف وبدائلها، بدائل السكن ومستوى الخدمات الصحية والتعليمية وغيرها بالمنطقة)، ويمكن القول أن درجة الرضا حول أوجه جودة الحياة بمنطقة الجبل الأخضر من قبل السكان تمثل عنصراً داعماً ومحدداً للاتجاه نحو السياحة.

خامساً: إن هذه النتائج لا يمكن تعميمها بشكل مطلق على مناطق أخرى، لأن منطقة الجبل الأخضر تتميز بطابع ريفي محافظ ولا تتوفر بها بدائل التطور الكافية، فالسكان في هذه المنطقة يعتمدون اقتصادياً على أنشطة أخرى غير السياحة، مثل تربية الماشية والزراعة والتجارة والعمل في القطاع العام. لذلك فإن تعميم النتائج على مناطق أخرى تختلف في نواحي التطور الاقتصادي والعمراي والحضاري عن منطقة الجبل الأخضر غير صحيح.

التوصيات:

تحقيقاً لهدف دعم السياحة وتنميتها تمشياً مع التوجه السائد لتطوير مصادر الدخل لليبيين، ينبغي اتخاذ العديد من الإجراءات التي تجعل من المواطنين عنصراً داعماً للسياحة ومحافظاً عليها، حيث أنه من متطلبات نجاح السياحة تأييد وقبول السكان المحليين لها، كما يجب العمل على ما يلي:

1. الأخذ بالاعتبار نتائج الدراسات التي تقيس إدراك واتجاه السكان نحو الظواهر المختلفة في المجتمع ومنها السياحة، الأمر الذي من شأنه إنجاح برامج التخطيط

- 10.** توفيق، ماهر عبد العزيز (1997)، صناعة السياحة، عمان: دار زهران.
- 11.** عبد الحكيم، محمد صبحي و الديب، حمدي احمد (1996)، جغرافية السياحة، القاهرة: مكتبة الانجلو المصرية.
- 12.** عبد الرحمن، سعد (2003)، القياس النفسي، النظرية والتطبيق، ط4 ، القاهرة: دار الفكر العربي.
- 13.** عبد الوهاب، صلاح الدين (1990)، السياحة الدولية، القاهرة: مطبعة زهران.
- 14.** ملوخية، أحمد فوزي (2005)، التنمية السياحية، الإسكندرية: مكتبة بستان المعرفة.

ثانياً: المراجع الأجنبية

1. Ap, J. (1990), 'Resident Perception Research on the Social Impacts of Tourism'. *Annals of Tourism Research*, 17(4), pp:610-616.
2. Butler, R. (1980) 'Tourism as an Agent of Social Change' *Tourism as a Factor in National and Regional Development*, Occasional Paper 4, Department of Geography, Trent University, Peterborough. pp: 85-90.
3. Dogan, H (1989) 'Forms of Adjustment: Sociocultural Impact of Tourism' *Annals of Tourism Research*, 16 (2).pp: 216-236.
4. Doxey, G (1975) 'A causation theory of Visitor-resident Irritants: Methodology and Research Inferences' in *The Impact of tourism, sixth Annual Conference Proceeding of the Travel Research Association*.
5. Edgell, D.L.(1990) *International Tourism policy* , New York: Van No strand Reinhold.
6. Hankeland , j (1984), ' Sociocultural Impacts of Tourism in Scandinavia: Studies of three host Communities' *Tourism management* . 5 (3),pp: 207-214

6. ضبط وتوجيه السياحة في ليبيا بشكل يناسب البيئة الليبية ويكفل احترام عادات وتقاليد المجتمع المحلي المحافظ وذلك تقادياً لمواجهة ورفض السكان للسياحة، وذلك بشرح وتوضيح ثقافة المجتمع المحلي للسياح الأجانب وحثهم على احترام ثقافة وعادات وتقاليد المجتمع المحلي.

المراجع:

أولاً: المراجع العربية

1. أبو زحمة، مروان و بليبل، أنس و الحناوي، ريماء و الحسن، هديل(2001)، مبادئ السياحة، عمان: دار البركة.
2. الحسيني، عرفان(2002)، السياحة في الجماهيرية- الواقع والأفاق، تحرير: سعد القزيري، السياحة في ليبيا الإمكانات والمقومات، الزاوية: دار أساريا.
3. الدحلوي، خلف جاسم (1978)، "جغرافية السياحة في العراق"، رسالة دكتوراة، غير منشورة، كلية الآداب، جامعة الإسكندرية.
4. الزوكة، محمد خميس (1997)، صناعة السياحة من المنظور الجغرافي، الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية.
5. السيسى، ماهر عبد الخالق (2000)، مبادئ السياحة، القاهرة: مجموعة النيل العربية.
6. القزيري، سعد خليل (2002)، السياحة في ليبيا، الإمكانات والمعوقات، الزاوية: دار أساريا.
7. الطيب، سعيد صفي الدين (2005)، دراسات في جغرافية ليبيا السياحية، طرابلس: المكتب الوطني للبحث والتطوير.
8. الهيئة العامة للسياحة (بدون تاريخ)، ليبيا الجماهيرية العظمى مهد الحضارات وموطن السحر والجمال، طرابلس.
9. الهيئة القومية للمعلومات والتوثيق(2007)، النتائج الأولية لتعداد سنة 2006 ، طرابلس.

7. Husbands, W (1989) 'Social Status and Perception of Tourism in Zambia', *Annals of Tourism Research*, 16 (2).pp: 239-249.
8. Inskeep , E., (1991) *Tourism planning : An Integrated and Sustainable Development Approach .* , New York , Van Nostrand Reinhold .
9. Ioannides, D. (1995), 'Strengthening the Ties Between Tourism and Economic Geography: A theoretical Agenda', *Professional Geographer*, 47 (1).
10. Jafari, J. ,(1973), *Role of Tourism on Socio-Economic Transformation of Developing Countries.* , Masters Thesis , Cornell University .
11. Kotler . P, (1980), *Marketing Management Analysis Planning Implementation and Control.* 4th ed. N.J: Prentice Hall Inc
12. Long, P, Perdue, R and Allen (1990), L 'Rural Resident Tourism Perception and Attitudes by Community Level of Tourism' *Journal of Travel Research*. 28(3), pp3-9.
13. Matheison, A. and Wall, G. (1982). *Tourism Economic Physical and Social Impacts*, New York: Longman.
14. McDougall, G. And Munro, H. (1987) 'Scaling and Attitude Measurement in Tourism and Travel Research in Ritchie, B and Goeldner', c (eds)' *Travel, Tourism and Hospitality Research*, Wiley, New York.
15. Medlik , S., (1997) *managing Tourism* , Oxford : Longman.
16. Milman, A and Pizam, A (1988) 'Social Impacts of Tourism on Central Florida' *Annals of Tourism Research*, 15 (2).pp: 191-204.
17. Mill , R.C., (1990) *Tourism The International Business*, New Jersey : Prentice - Hall International inc ..
18. Murphy, P(1989). 'Perception and Attitudes of Tourism of Decision Making Groups in Tourism Center' *Journal of Travel Research*' 21(3), pp8-12.
19. Perdue, R. Long, P. and Allen, L.(1990) ' Resident Support for Tourism Development' *annals of tourism research* , 17 (4) pp 586-599.
20. Rothman, R, (1978) 'Residents and Transients: Community Reaction to Seasonal Visitors' *Journal of Travel Research*' 6(3).pp 8-18
21. Smith ,V.L (ed)(1989), *Hosts and guests: The Anthropology of Tourism* 2nd ed, Philadelphia, University of Pennsylvania press.
22. World Tourism Organization-UNWTO(2006), Committed to Tourism, Travel and The millennium Development Goals.
www.unwto.org/index.php

ملحق رقم (1)

جدول رقم (2) اتجاهات السكان نحو السياحة في منطقة الجبل الأخضر

الاحراف المعوارى	التوسط الحسابي	الإحصائيات											
		غير موافق بشدة		غير موافق		محايد		موافق		موافق بشدة		العبر	
		نسبة	عدد	نسبة	عدد	نسبة	عدد	نسبة	عدد	نسبة	عدد		
0.91	1.55	7.4	22	11.4	34	8.1	24	42	125	31	92		1- السياحة تساعد على جلب الخدمات والسيارات للمنطقة.
1.21	1.22	2	6	4.4	13	4	12	25.9	77	63.6	189	2- السكان المحليين (المقيمين) لا يستفيدون كثيراً من السياحة.	
1.17	1.84	13.1	39	16.5	49	14.5	43	36.7	109	19.2	57	3- تعتبر السياحة ميزة كبيرة لهذه المنطقة مقارنة بالمناطق الأخرى.	
1.25	2.14	7.7	23	13.5	40	16.2	48	31	92	31.6	94	4- السياح يتفوقون اللقود ويساهمون في خلق فرص عمل.	
1.31	2.68	6.1	18	6.4	19	6.7	20	26.6	79	54.2	161	5- صناعة السياحة أصبحت تشكل تشويقياً وتحدياً على التراث الليبي.	
1.26	2.35	6	18	13	38	12	36	27	81	42	124	6- الضرر الذي يسببه السياح أكثر من المنفعة التي يقدمونها.	
0.62	2.38	التوسط الحسابي والاحراف المعوارى											

ملحق رقم (2)

جدول رقم (3) اتجاهات السكان نحو النمو والتطور (التحديث) في منطقة الجبل الأخضر

الإعراف المعيارى	المتوسط الحسابى	الإحصائيات												البيان
		غير مواقع بشدة		غير مواقع		محايد		مواقع		مواقع بشدة		عدد		
		نسبة	عدد	نسبة	عدد	نسبة	عدد	نسبة	عدد	نسبة	عدد			
1.13	1.88	50	149	28	83	8.8	26	9.8	29	3.4	10	1- المنطقة تنمو وتتطور ويجب العمل على استمرار هذا النمو.		
1.37	2.62	28	84	25	75	13.5	40	23	67	10.4	31	2- تحتاج المنطقة إلى إقامة مزيد من المصانع بها.		
1.28	3.72	4	11	21.2	63	14	42	21.2	63	39.7	118	3- قعدت المنطقة الكثير من مزاياها بسبب النمو المشوارى بها.		
1.17	1.88	52.2	155	26.3	78	8.4	25	8.1	24	5	15	4- لم تبتل جهود كبيرة لتحديث هذه المنطقة.		
1.25	3.90	6	18	11	33	14	40	25	75	44	131	5- يجب إيقاف التوسع السكانى فى المنطقة حفاظا عليها.		
1.16	4.18	4.7	14	7.4	22	9.1	27	23.2	69	55.6	165	6- أى توسع جديد غير مخطط له سوف يزيد من مشاكل المنطقة.		
0.45	3.02	المتوسط الحسابى والإعراف المعيارى												

ملحق رقم (3)
جدول رقم (4) اتجاهات السكان المحليين نحو السكان الجدد الذين قدموا للعمل في مجال السياحة في منطقة الجبل الأخضر

الاحتراف المعياري	المتوسط الحسابي	الإجابات												العبرة
		غير موافق بشدة		غير موافق		محايد		موافق		موافق بشدة		عدد		
		نسبة	عدد	نسبة	عدد	نسبة	عدد	نسبة	عدد	نسبة	عدد			
1.03	4.26	2.4	7	7.1	21	7.7	23	28.3	84	54.5	162	1- ازدياد أعداد المقيمين بالمنطقة يقدها كثير من المزارب والمناجع.		
1.12	2.07	3.7	11	8.8	26	17.8	53	30.3	90	39.4	117	2- أئمر بلتي غريب في منطقتي بسبب كثرة السكان الوافدين إليها.		
1.27	3.81	37.7	112	32.7	97	11.8	35	9	27	8.8	26	3- السكان الوافدين أصبحوا جزءا مهما من مجتمع المنطقة.		
1.21	2.38	6.4	19	15.2	45	12.5	37	39	116	26.9	80	4- الكثير من مشوري المشاكل انتقلوا إلى الإقامة في هذه المنطقة.		
1.17	2.12	38	113	32.3	96	13.1	39	12.1	36	4.4	13	5- أمر جيد أن تجذب المنطقة كثيرا من الناس الطموحين والمبارزين للوئش فيها.		
1.19	2.08	41	121	31	93	13	38	9	28	6	17	6- المنطقة تحتاج لوجه (سما) وأفكر جديدة لتطوير المنطقة.		
0.54	2.78	المتوسط الحسابي والاحتراف المعياري												

ملحق رقم (4)

جدول رقم (5) الاجامات نحو مظاهر الصيانة والحفاظ على البيئة والشكل المعتمد لمنطقة الجبل الأخضر

الاحتراف المعواري	المتوسط الحسابي	الأجساميات												المعبرة
		غير موافق بشدة			غير موافق			محايد		موافق		موافق بشدة		
		نسبة	عدد	نسبة	عدد	نسبة	عدد	نسبة	عدد	نسبة	عدد			
1.16	3.67	4.7	14	14.8	44	16.2	48	37	110	27.3	81	1- العيش في هذه المنطقة كان أفضل قبل 20 سنة سابقة.		
1.05	1.96	40.7	121	36.4	108	12.8	38	6.7	20	3.4	10	2- لم تبتل جهود الحفاظ على الطابع الريفي المميز للمنطقة.		
1.02	2.57	6.7	20	10.1	30	26	77	47.8	142	9.4	28	3- توفير فرص عمل لسكان المنطقة أهم من الحفاظ على المناظر الجميلة فيها من أجل السياح.		
1.18	2.14	39.1	116	27.3	81	18.5	55	10.4	31	4.7	14	4- يجب الحفاظ على الحياة البرية حتى ولو كان ذلك على حساب بعض التمر والتطور للمنطقة.		
0.99	4.12	3	8	6	19	8	23	42	126	41	121	5- بعض الملاعب والأماكن الترفيهية لن تزدى لتشيده جمال المنطقة كثيرا.		
0.80	4.46	0	0	4	12	7.4	22	27.3	81	61.3	182	6- يجب الاستفادة من الطبيعة الجميلة للمنطقة واستغلالها في السياحة لتحقيق منافع لسكان المنطقة.		
0.40	3.15	المتوسط الحسابي والاحتراف المعواري												

ملحق رقم (5)

جدول رقم (7) التحليل الإحصائي لدرجة رضا السكان عن أوجه جودة الحياة بمنطقة الجبل الأخضر

الأحزاب المعيارى	المتوسط المسلمي	غير راضٍ (منخفض الرضا)		راضٍ إلى حد ما (متوسط الرضا)		راضٍ عظيم		ملاحظة
		نسبة	عدد	نسبة	عدد	نسبة	عدد	
2.90	4.76	40	120	28	83	32	94	1- رطبته العالية.
2.39	3.55	56	166	30	91	14	40	2- خيرات (بدائل) الوظائف المتوفرة في هذه المنطقة.
2.57	3.74	55	164	29	86	16	47	3- الطريقة التي تتوسع بها المنطقة.
2.48	3.45	58	173	29	87	13	37	4- بدائل السكن المتوفرة في المنطقة.
2.57	3.56	61	181	24	72	15	44	5- الخدمات الصحية في المنطقة.
2.39	3.18	54	159	22	67	24	71	6- المواصلات العامة في المنطقة.
2.60	3.69	57	170	26	76	17	51	7- الرياضة والترفيه في المنطقة.
2.87	4.87	37	111	30	87	33	99	8- مستوى الجرائم منخفض في المنطقة.
2.50	3.52	57	168	29	86	14	43	9- الطريقة التي يولخ بها راكبوها في القرارات المهمة بالمنطقة.
2.60	3.88	51	151	31	93	18	53	10- توفر الخدمات والتسهيلات في قريبتك أو في الأرب تجمع لمقر سكنك.
3.12	4.52	43	127	22	66	35	104	11- مستوى التعليم في المنطقة لا يختلف عنه في المدن الرئيسية للبيئة.
2.84	4.40	45	134	31	91	24	72	12- تبقى مشاكل الضمان الاجتماعي والتقاعد الاهتمام الجيد في هذه المنطقة.
3.35	5.99	30	91	19	54	51	152	13- تحضر منطقة الجبل الأخضر بيئة مناسبة لإنتاج وتربية الأطفال.
2.01	4.19							المتوسط المسلمي والأحزاب المعيارى

ملحق رقم (6)
جدول رقم (8) درجة أهمية توفّر مقومات السياحة بمنطقة الجبل الأخضر

درجة الأهمية		مهم		مهم جدا		المقومات
غير مهم	مهم الى حد ما	مهم	مهم جدا	نسبة	عدد	
نسبة	عدد	نسبة	عدد	نسبة	عدد	
0.3	1	4	12	21	62	1- توفّر معالم سياحية معروفة تاريخيا
4.7	14	11.8	35	38.4	114	2- توفّر الأندية وأماكن الترفيه
5.4	16	10.8	32	34	101	3- توفّر المقومات المطبوعة عن المناطق السياحية
6	19	13.5	40	35	103	4- توفّر برامج سياحية متنوعة ممتدة على مسبقا
4	12	16.2	48	32	95	5- توفّر حدائق للحيوانات و حديقة أحياء مائية
5.4	16	13.8	41	32.7	97	6- توفّر أندية علمية وأندية وثقافية
2.4	7	19.5	58	30.6	91	7- توفّر الاستراحات السياحية العامة والمجانية
3.4	10	8	24	33	98	8- توفّر الأماكن الخاصة لجوارس العائلات في المناطق السياحية
3.7	11	14.5	43	28.3	84	9- توفّر مساكن نظيفة مثل الفنادق والشاليهات والشقق المفروشة وبأسعار معقولة
5	15	8.7	26	31.3	93	10- توفّر وسائل المواصلات
2.8	8	12.1	36	31.6	94	11- انخفاض تكلفة الأسعار للسلع والخدمات السياحية
4.7	14	15.5	46	31.3	93	12- كفاية الإعلانات الترويجية عن المناطق السياحية
4.4	13	21.5	64	28.6	85	13- وجود أندية لممارسة هواية الصيد البري و البحري

إدارة سياسات العمل الإنساني في ليبيا
" بناء النظام الوطني للإغاثة والاستجابة للكوارث"

د. علي سعيد البرغثي
أستاذ العلوم السياسية ، كلية الاقتصاد
جامعة قاريونس
أنس أبوبكر بعيرة
مساعد محاضر ، كلية الاقتصاد
جامعة قاريونس

ملخص :

ينصب موضوع هذه الورقة حول مجال إدارة سياسات العمل الإنساني في ليبيا ، الذي يُعد مستحدثاً في دراسات تحليل السياسة العامة ، من خلال تناوله بالتحليل والتقويم القضية المتصلة ببناء نظام وطني فاعل للاستجابة للكوارث الإنسانية والإغاثة في ليبيا . لقد تم تناول هذا الموضوع من خلال دراسة ثلاثة محاور رئيسية هي ، بناء نظام الإغاثة والاستجابة الوطني والإطار التشريعي والمؤسسي المرتبط بسياسات إدارة العمل الإنساني في ليبيا إضافة إلى متطلبات إدارة سياسات النظام الوطني للاستجابة للكوارث في ليبيا. وقد خلصت الدراسة إلى ضرورة النظر بشكل علمي و منهجي إلى كافة القضايا المتصلة بجملة المبادئ الأساسية لنظام الاستجابة الدولية وأخذها بعين الاعتبار ، ودراسة الإطار التشريعي و المؤسسي المرتبط بإدارة نظام الإغاثة و الاستجابة الليبي وتقويمه وتطويره بشكل مستمر حتى يواكب التطورات الحادثة في منظومة العمل الإنساني الدولي . إضافة إلى الاهتمام بالمعايير العالمية و ما يتصل بها من مؤشرات الأداء التنفيذي لاستراتيجيات الاستجابة و المساعدات الإنسانية وتطويعها لتناسب الواقع المحلي الليبي . وأخيراً ضرورة إنتهاج و تبني استراتيجيات تأخذ في حساباتها جميع المتغيرات في البيئة المحيطة بالتنفيذ محلياً و إقليمياً و دولياً ، تكون مبنية على سياسات واضحة و مستقرة تتميز بالكفاءة الفاعلة صوب الأهداف العامة المعلنة للأعمال و الأفعال الإنسانية .

حيث أعادت هذه الكوارث مسألة التفكير في بناء السياسات العامة الدولية والوطنية و إستراتيجيات و نظم الاستجابة للكوارث الطبيعية للنظم الوطنية والدولية وللمتضررين منها على السواء إلى قلب الأحداث ودائرة الضوء⁽¹⁾ .

كما أن المراقب لنشاطات الإغاثة والمساعدات الإنسانية يلمس أن تطور الاهتمام بالعمل الإغاثي العالمي قد بدأ

لقد شهدت السنوات القليلة الماضية اهتماماً غير مسبوق بظواهر الكوارث الإنسانية والطبيعية في العالم ، وهو ما يلمسه المتتبع لقنوات ومؤسسات الإعلام والرأي العام ومؤسسات المعونة الإنسانية ؛ وقد تجلى ذلك في مظاهره الكبرى من خلال ما ظهر من كوارث طبيعية كالأعاصير ، وزلزال شرق آسيا ، وأمواج المد البحري Tsunami التي ضربت سواحل المحيط الهندي ؛

كما شهد الجهد الإنساني المنشغل بالكوارث المزيد من الاهتمامات المتصاعدة والتي تمثلت في انعقاد مؤتمر (هيوغو) في اليابان ، والذي أطلق خطة عالمية لمدة عشر سنوات أقرها المندوبون من خلال ما عرف باسم : " إطار عمل هيوغو : 2005-2015" ، والذي دعا الدول إلى وضع معالجة لمخاطر الكوارث والاستجابة في صلب جداول أعمالها السياسية وسياساتها العامة الوطنية ، كما جاء في بيان صحفي أصدرته الأمم المتحدة أن : " الوثيقة التي تبناها المؤتمر تربط بين تقليص مخاطر الكوارث وقدرة الدول على المحافظة على تنمية مستدامة والتغلب على الفقر"⁽⁵⁾.

المحور الأول : بناء نظام الإغاثة والاستجابة الوطني

مفاهيم ومبادئ أساسية

(1) مفهوم الكوارث الإنسانية والاستجابة لها

نظراً لكون مصطلح (الكوارث الإنسانية) يشار إليه في المعنى العام المعتمد دولياً بأنه يعبر عن : " تلك الأحداث الفاجعة التي تحدث فجأة وتسفر عن خسائر في الأرواح وإحداث معاناة وكروب إنسانية هائلة ودمار مادي على نطاق واسع"⁽⁶⁾.

فقد كان من المنطقي أن يبرز مصاحباً لها مفهوم (الاستجابة) لتلك الكوارث الإنسانية الطبيعية كمفهوم علمي حديث يوظف ضمن إطار يعبر عن تمام

يشهد انتقالاً لافتاً منذ صدور تقرير الأمم المتحدة السنوي عن أعمال المنظمة في عام 2001 حيث ورد في نص التقرير بأنه :

" من المحزن أن حلول هذه الألفية لم يصاحبه انخفاض في المعاناة التي تسببها الكوارث الطبيعية وحالات الطوارئ المعقدة في جميع أنحاء العالم ؛ فما زالت أفغانستان وأنغولا وجمهورية الكونغو الديمقراطية والسودان والصومال تعيش في ظل صراعات طال أمدها، وما زال السكان المدنيون الضعفاء يشكلون أهدافاً متممة للعنف ، ويتحملون وطأة المعاناة الناجمة عن الصراعات ، وظلت أيضاً الهجمات المؤسفة على العاملين في المجال الإنساني مستمرة"⁽²⁾.

وقد أشار التقرير ذاته إلى أن حجم الكوارث الطبيعية والصحية وعددها يتناميان بشكل مضطرب ، وهو ما يزيد من الطلب على المساعدة الإنسانية لمجابهتها ؛ حيث تستلزم الحاجة المتنامية لمواجهة تلك الكوارث ضرورة توفر قدر أكبر من الكفاءة والفاعلية في جهود الإغاثة ، التي تضطلع بها المؤسسات الرسمية وغير الرسمية العاملة في ميدان الإغاثة و المساعدات الإنسانية⁽³⁾ ، وهو ما تبلور من خلال الفكرة التي دعت إليها الأمم المتحدة في نص تقريرها عن أعمال المنظمة من ضرورة قيام (التنسيق في الاستجابة من خلال الإجراءات الإنسانية) الرامية إلى حماية المتضررين من الكوارث ومجابهة تلك الكوارث بشتى أنواعها⁽⁴⁾.

(2) المبادئ الأساسية لعمليات الاستجابة في ميدان الإغاثة والمساعدات الإنسانية

حتى تؤدي الاستجابة للكوارث الإنسانية و الطبيعية دورها المأمول ؛ فقد عمدت المنظمات والوكالات الإنسانية الدولية وعلى رأسها حركة الصليب والهلال الأحمر الدوليتين المعنيتين بشؤون الإغاثة والمساعدات الإنسانية إلى ضرورة استحداث إطار أولي عام يحكم العملية الإغاثية في العالم ، ويتم من خلاله عرض أهم المبادئ الأساسية للعمل الإنساني المتصل بالإغاثة والمساعدات الإنسانية ، والذي تم التعارف عليه من خلال (مدونة السلوك الإنساني) التي تلتفت إلى جملة المبادئ التي تحكم عملية الاستجابة في ميدان المساعدة والحماية الإنسانيين الدوليتين ولعل من أبرز تلك المبادئ الأساسية⁽⁹⁾ :

1- مبدأ الضرورة الإنسانية :

يستند هذا المبدأ إلى أن الحق في تلقي المساعدة الإنسانية ، ومنحها هو مبدأ إنساني أساسي يجب أن يتمتع به كافة المواطنين في جميع البلدان ، ووفقاً لما تقر به الدول الأعضاء في المجتمع الدولي من ضرورة الالتفات إلى واجب تقديم المساعدة الإنسانية متى قامت الحاجة إليها .

وهو ما يقتضي ضرورة النظر إلى قضية الحاجة الملحة للوصول غير المعرقل إلى السكان المتضررين انطلاقاً من المسؤولية الإنسانية .

متصاعد في جهود مواجهة للكوارث الإنسانية في العالم ؛ والتي تميزت بكونها قد غدت جهوداً غير مسبوقه في الوقت الراهن ، من خلال بلوغ قيمة المعونة الإنسانية التي تم التعهد بها خلال السنوات القليلة السابقة مبلغاً يناهز رقم الـ 17 مليار دولار ، بما جاوز السنوات السابقة بشكل مطلق⁽⁷⁾ ؛ حيث تعني الاستجابة بموجب ذلك : " تلك الضرورة التي تظهر في الحالات التي تعبر فيها السلطات المختصة عن عدم قدرتها على تلبية الحاجات الملحة من قبل السكان إلى الحماية والمساعدة في الإقليم الخاضع لسيطرتها ، وعندما يتضح من خلال عمليات التحليل والتقييم أنه لم يتم تلبية تلك الاحتياجات⁽⁸⁾ " .

وكان من الطبيعي تأسيساً على ذلك أن تقوم الدعوة من قبل المنظمات الكبرى والمعنية بالشأن الإغاثي في العالم إلى ضرورة أن يكون العمل الإغاثي مكملاً لمسؤوليات الدول الإنسانية كحماية المدنيين والمستهدفين بنشاط الإغاثة والمساعدات الإنسانية ، وتلازمها مع جهود رامية إلى بناء " ثقافة الحماية الإنسانية " والتي يجب أن تمتد خارج إطار الأمم المتحدة ، والتي لا يمكن لها أن تقوم إلا ببناء نظم وطنية فاعلة في مجال الاستجابة للكوارث الإنسانية مؤسسة على جملة من المبادئ الأساسية التي تحكم عمليات الاستجابة في ميدان الإغاثة والمساعدات الإنسانية .

5- مبدأ بناء الاستجابة للكوارث وفق القدرات المحلية :

حيث لا يتأتى تطبيق هذا المبدأ في الواقع العملي إلا بتقوية قدرات الموظفين المحليين وشراء المواد المحلية والتعاون التجاري والاقتصادي مع الشركات المحلية، والشراكة مع الوكالات الإنسانية غير الحكومية المحلية كشركاء في التخطيط والتنفيذ، كما يجب التعاون مع الهياكل الحكومية المحلية متى كان ذلك ملائماً، و منح الأولوية الكبيرة للتنسيق السليم للاستجابات الطارئة..... ويتعين أن يشمل هذا التنسيق ممثلين عن هيئات الأمم المتحدة المعنية .

6-مبدأ السعي للحد من الهشاشة المستقبلية :

أي أن أعمال الإغاثة التي تتميز بالفاعلية والكفاءة هي تلك التي تؤدي إلى التقليل إلى أدنى حد من الأثر السلبي للمساعدات الإغاثية الإنسانية، في محاولة تجنب الاعتماد طويل المدى للمستفيدين على المعونة الخارجية .

بموجب المفاهيم والمبادئ أنفة الذكر والتي يعتمد عليها تأسيس النظام الوطني للإغاثة والاستجابة للكوارث الإنسانية؛ فإن سياسات العمل الإنساني لبناء نظام الإغاثة والاستجابة الإنسانية في ليبيا تعني : مجموعة من الأهداف الأساسية المعلنة والبرامج المتعلقة بها والتي تتأسس على جملة المبادئ الإنسانية المتعارف عليها، مع توافر إعلان النية حولها، تصاحبها أفعال تشريعية وتنفيذية

ويتمثل الباعث الأول للاستجابة لحالات الكوارث في تخفيف المعاناة الإنسانية بين صفوف أولئك الأقل قدرة على تحمل ما تسببه الكوارث من ضغوط وكروب .

2 - مبدأ منح المساعدة الإنسانية دون تمييز :

أي أن تقدم مساعدات الإغاثة الإنسانية استناداً إلى توافر التقييم الشامل لاحتياجات ضحايا الكارثة والقدرات المحلية القائمة بالفعل للوفاء بتلك الاحتياجات، وبحيث تعكس المعونات المقدمة مدى المعاناة التي ترمي إلى تخفيفها.....على أن تتسم السياسات العامة المطبقة بالعالمية وعدم التحيز والاستقلال، وتوفير مساعدات الإغاثة العادلة والوصول إلى جميع ضحايا الكوارث على قدم المساواة .

3-مبدأ الحيادية في استخدام المعونات :

و يتم وفقاً لهذا المبدأ منح المعونة الإنسانية وفقاً لاحتياجات الأفراد والأسر والمجتمعات، وعدم ربط الوعد بالمعونة أو تقديمها أو توزيعها بتبني أو قبول عقائد سياسية أو دينية معينة أو التحيز لمواقف سياسية ودينية .

4 - مبدأ احترام ثقافات وأعراق الشعوب:

أي أن تراعي منظمات ووكالات الإغاثة خصوصية الشعوب الثقافية والعرقية في إطار عملها .

عمل وإجراءات تطبيقية إزاء تنفيذ الأعمال الإنسانية والاستجابة التي انبثقت أهدافها أساساً من القوانين والتشريعات المعلنة .

(1) التشريعات الأساسية المرتبطة بسياسات الإغاثة والاستجابة للكوارث في ليبيا:

إن تجميع وتتبع جل التشريعات الصادرة والمتصلة بأعمال الإغاثة الإنسانية والاستجابة لحالات الطوارئ والكوارث يبين أن تجميع هذه التشريعات يتصل بشكل واضح بوجود العديد من الملاحظات حولها سواء ما اتصل منها بالنواحي التشريعية ، أم ما قد يتصل بتحديد فئات وعوامل الاختطار المختلفة ، والجوانب المتعلقة بالتدابير التنفيذية التي تختص بنشاطات الإغاثة والاستجابة لحالات الطوارئ والكوارث في ليبيا ، والتي سيتم تناولها بالبحث والتحليل من خلال جملة من الملاحظات العامة حولها .

ويتتبع البحث في المصادر الليبية المتخصصة ، يمكن إيراد جملة من التشريعات الصادرة والمتصلة بأعمال الإغاثة الإنسانية والاستجابة لحالات الطوارئ والكوارث كالاتي⁽¹⁰⁾:

1. قانون رقم (11) لسنة 1971 في شأن الدفاع المدني .

2. قرار اللجنة الشعبية العامة رقم (464) لسنة 1430 بإعادة تشكيل المجلس الأعلى للدفاع المدني .

توضح كيفية صنع وتنفيذ وتحقيق الأهداف المعلنة في مجال الإغاثة والاستجابة للكوارث وحالات الطوارئ في المجتمع .

المحور الثاني: الإطار التشريعي والمؤسسي المرتبط بسياسات إدارة العمل الإنساني في ليبيا

يُعد تتبع الإطار التشريعي المرتبط بالسياسات العامة عموماً ، وسياسات العمل الإنساني والاستجابة في ليبيا على وجه الخصوص ، نشاطاً بالغ الأهمية يوظفه الباحثون المتخصصون في السياسات العامة وبحوث الإدارة العامة ، لكونه يوفر النظرة الكلية المبنية على التحليل القطاعي المتكامل الذي يوفر النظرة الإستراتيجية صوب تشخيص المشكلات العامة وعرضها من مختلف الجوانب المترتبة بها ، ومن ثم القيام بتتبع عملية تنفيذها وتقويمها وتحديد مؤشرات الإنجاز أو الإخفاق والوضوح من عدمه في تطبيق تلك السياسات .

وفي هذا المسند ؛ فإن الإطار التشريعي لإدارة سياسات العمل الإنساني المرتبط بمجال الإغاثة والمساعدات الإنسانية وبناء نظام الاستجابة لحالات الكوارث والطوارئ ، ينصرف بشكل أساسي الى كل من عملية صناعة القوانين والإجراءات التشريعية المحددة لمسارات وأهداف أعمال الإغاثة والاستجابة للطوارئ ، ومن ثم النظر إلى التدابير التنفيذية الناجمة عن تلك القوانين التي تعبر عن انتهاج السلطات العامة في داخل الدولة لسياسات عامة في شكل برامج

3. قرار المجلس الأعلى للدفاع المدني رقم (146) لسنة 1424 م بشأن الإجراءات الواجب اتباعها اتقاء لأخطار الغارات الجوية .
4. قرار وزير العمل رقم (38) لسنة 1974 بإصدار لائحة إجراءات الوقاية اللازمة لعمال الموانئ المشتغلين في شحن وتفريغ السفن.
5. قرار وزير النقل البحري رقم (25) لسنة 1975 بشأن تحديد أنواع حمولات السفن من المتفجرات والمواد الخطرة .
6. قرار أمين اللجنة الشعبية العامة للموصلات والنقل البحري رقم (11) لسنة 1981 بشأن تقرير بعض الضوابط الخاصة بدخول السفن إلى الموانئ الليبية .
7. قرار مجلس الوزراء بشأن تعويض المواطنين في حالات الكوارث الطبيعية والحرائق .
8. قرار اللجنة الشعبية العامة بتعديل بعض أحكام القرار الصادر بشأن تعويض المواطنين في حالات الكوارث والنكبات الطبيعية.
9. قانون رقم (2) لسنة 1982 م في شأن تنظيم استعمال الإشعاعات المؤينة والوقاية من أخطارها .
10. قرار اللجنة الشعبية رقم (329) لسنة 1987 بإنشاء جهاز خدمات الإسعاف .
11. قرار اللجنة الشعبية العامة رقم (308) لسنة 1987 في شأن بعض الإجراءات الخاصة بمقاومة الأمراض والأفات الزراعية .
12. قرار اللجنة الشعبية العامة رقم (947) لسنة 1989 بتشكيل لجنة لمواجهة حالة الجفاف الطارئة والقيام بالتدابير اللازمة لمواجهتها .
13. القانون الصحي رقم (106) لسنة 1973 .
14. القانون رقم (7) لسنة 1982 في شأن حماية البيئة .
15. قرار اللجنة الشعبية العامة للاستصلاح الزراعي وتعمير الأراضي رقم 3 لسنة 1984 في شأن التدابير اللازمة لوقاية المراعي والغابات من الحرائق .
16. القانون رقم (4) لسنة 1373 و.ر بشأن الأحكام الخاصة بنقل المواد الخطرة على الطرق العامة .
17. قرار اللجنة الشعبية العامة رقم (134) لسنة 1993 بإنشاء اللجنة الوطنية للعمل التطوعي الشبابي .
18. قرار اللجنة الشعبية العامة رقم (323) لسنة 1993 في شأن تنظيم المركز الليبي للاستشعار عن بعد وعلوم الفضاء .
19. قرار اللجنة الشعبية العامة رقم (437) لسنة 1423 بإنشاء مصلحة الأرصاد الجوية .
20. قرار اللجنة الشعبية العامة رقم (749) لسنة 1423 بتشكيل اللجنة الوطنية الدائمة للإغاثة .

السياسات العامة ، وما يمكن أن يتم في الاتجاه المستقبلي لإستراتيجيات بناء نظام الاستجابة الوطني وسياساته العامة في الإطارين التشريعي والتنظيمي :

1- لقد حددت التشريعات المتعاقبة فئات مختلفة للاختطار في ليبيا يمكن استخلاصها من التشريعات الصادرة ، حيث تمثلت فئات الاختطار المختلفة والتي نبه المشرعون الى إتصالها بالخصوصية الليبية فيما يلي :

- الأخطار المختلفة التي يواجهها الدفاع المدني (كانهيارات المباني والحرائق وغيرها) .
- أخطار الغارات الجوية .
- الأخطار المتعلقة بأعمال الشحن والتفريغ وحمولات المواد المتفجرة في الموانئ .
- أخطار الحرائق في المدن .
- الكوارث الطبيعية (الزلازل ، أمواج البحر العاتية ، السيول ، الرياح) .
- أخطار الإشعاعات المؤينة .
- الآفات والأمراض الزراعية .
- حالة الجفاف العام .
- حرائق الغابات .
- نقل المواد الخطرة على الطرق العامة
- أخطار التلوث (مثل إنسكاب الزيت ، النفايات) .
- الأخطار المناخية المتصلة بالأرصاد الجوية .
- الأزمات الطارئة المختلفة (هجرة ، نزوح ، أمراض صحية) .

21. قرار اللجنة الشعبية العامة رقم (749) لسنة 1423 باعتماد النظام الأساسي للجنة الوطنية الدائمة للإغاثة .

22. قرار اللجنة الشعبية العامة رقم (137) لسنة 1374 و.ر (2006 م) بإنشاء الهيئة الليبية للإغاثة والمساعدات الإنسانية.

23. قانون رقم (4) لسنة 1375 و.ر بشأن إنشاء مجلس الأمن الوطني .

24. قرار اللجنة العامة رقم (288) لسنة 1374 و.ر (2006) بإعادة تنظيم الجهاز الإداري للجنة الشعبية العامة للأمن العام .

25. قرار اللجنة الشعبية العامة رقم (78) لسنة 1374 بشأن تقرير بعض الأحكام في شأن اختصاصات اللجنة الشعبية العامة للأمن العام .

26. قرار اللجنة الشعبية العامة رقم (374) لسنة 1374 و.ر (2007 م) بإنشاء صندوق ليبيا للمساعدات والتنمية في أفريقيا .

(2) الصورة العامة للإطار التشريعي المرتبط بسياسات بناء النظام الوطني للإغاثة والاستجابة :

من خلال العرض السابق للتشريعات الليبية المتصلة بأعمال الإغاثة والمساعدات الإنسانية يمكن استخلاص جملة من الملاحظات التي تبين أبرز ملامح الصورة العامة للإطار التشريعي ، وبالتالي تساعدنا في إدراك الاتجاه العام الذي ساد في

المبادئ التنظيمية تحديد بنى تنفيذ السياسات العامة وهاكلها التنفيذية والعلاقات فيما بينها وبين البنى الإدارية الأخرى ذات الصلة بالنشاط والمناظرة لها في إطار السعي لبناء الإستراتيجيات التنفيذية الوطنية المتكاملة والمحكمة لمجابهة المشكلات والاحتياجات العامة على المستوى الوطني .

ولكون الإطار التشريعي هو من يحدد المسار التنفيذي لهياكل السياسات العامة باعتباره يحدد الأهداف العامة التي يتجه صوبها الأداء التنفيذي ؛ فقد مثلت الإجراءات التنفيذية انعكاسا للواقع التشريعي المرتبط بسياسات بناء نظام الإغاثة والاستجابة الإنسانية للبيبة .

فمن خلال تتبع التدابير التنفيذية للسلطات المختصة بمواجهة فئات الاختطار المختلفة في ليبيا يمكن للجدول التالي أن يوضح تعدد التدابير التنفيذية لتلك الجهات والانفصال الذي يعترضها خلال تطبيق تلك التدابير⁽¹¹⁾ .

2- إن صنع سياسات العمل الإنساني في ليبيا قد سجل انتقالات متعددة ما بين القوانين والقرارات ، وهو ما ألقى بتأثيره حول خلق حالة عامة من عدم الاستقرار التشريعي ، فتارة تجد قانوناً يحدد فئة خطر معينة ، وقراراً يليه يتناول فئة خطر أخرى ، ثم يرد قرار لاحق له يلغيه أو يعدله .

3- عدم وجود تشريع جامع يتولى التنظيم والتنسيق بين التشريعات المحددة لفئات الاختطار المختلفة لأعمال الإغاثة والاستجابة للبيبة .

4- غياب التفصيلات المتصلة بالتدابير التنفيذية لبعض التشريعات بما يتسبب في غياب الخطة العامة الوطنية (NRP) للطوارئ تجاه فئات الاختطار المختلفة .

وقد ألفت جملة الملاحظات آنفة الذكر بتأثيرها على الإطار المؤسسي والتنظيمي لتنفيذ سياسات العمل الإنساني المتصلة بالإغاثة والمساعدات الإنسانية لكون الإطار التشريعي يحدد الأهداف العامة ويحدد المسارات التنفيذية للتشريعات الأساسية وتدابيرها الصادرة في أي مجال من مجالات السياسة العامة .

(3) الإطار التنظيمي والمؤسسي للنظام الوطني للإغاثة والاستجابة الإنسانية :

تمثل المبادئ التنظيمية والمؤسسية داخل النظام السياسي والإداري في الدولة إحدى العوامل الأساسية الحاسمة التي تلقي بتأثيرها على فاعلية وكفاءة السياسات العامة في أي قطاع مجتمعي ؛ حيث تشمل

التدابير والإجراءات التي يجب على السلطات المعنية اتخاذها في حالات الكوارث والطوارئ

الجهة	نوع التدابير
الدفاع المدني	التدابير العامة للدفاع المدني
الدفاع المدني	أخطار الغارات الجوية
وزارة العمل	احتياطات سلامة العمل في شحن السفن
وزارة النقل البحري	تحديد أنواع حمولات السفن من المتفجرات
المواصلات والنقل البحري	ضوابط خاصة بدخول السفن في الموانئ الليبية
مؤتمر الشعب العام	تنظيم استعمال الأشعة المؤينة والوقاية من أخطارها
أمانة الصحة	التدابير الصحية
الهيئة العامة للبيئة	التدابير البيئية
أمانة الزراعة	التدابير اللازمة لوقاية المراعي والغابات من الحرائق
الأمن العام	الاحتياطات الخاصة بنقل المواد الخطرة على الطرق العامة
أمانة الزراعة	إجراءات خاصة بمقاومة الأمراض والأفات الزراعية
جهاز خدمات الإسعاف - أمانة الصحة	تدابير تخص إجراءات الإسعاف
أمانة الزراعة	التدابير العاجلة لمواجهة حالة الجفاف
مركز الاستشعار عن بعد	الشبكة الوطنية للرصد الزلزالي
اللجنة الوطنية للعمل التطوعي الشبابي	تدابير التطوع والعمل الشبابي
مصلحة الأرصاد الجوية	اختصاص الأرصاد الجوية ورصد المناخ
اللجنة الوطنية الدائمة للإغاثة (ملغي)	اختصاص تقديم المساعدات في حالات الكوارث
الهيئة الليبية للإغاثة والمساعدات الإنسانية	اختصاص الإغاثة والاستعداد لمواجهة الكوارث
لجنة إدارة الهيئة الليبية للإغاثة والمساعدات الإنسانية	اختصاص تنظيم أعمال الإغاثة والاستجابة
مجلس الأمن الوطني	اختصاص عام بجميع التدابير في حالة السلم والحرب
مركز إدارة الأزمات - قطاع الأمن العام	اختصاص تنفيذي في مواجهة حالات الأزمات والطوارئ
صندوق ليبيا للمساعدات والتنمية في أفريقيا	اختصاص تقديم المساعدات الإنسانية والتنمية في أفريقيا

المصدر : الهيئة الليبية للإغاثة والمساعدات الإنسانية ، مشروع الخطة الوطنية للكوارث.

وجود تدابير تنفيذية جامعة تنبثق من هيكل يتولى التنظيم الإداري العام والتنسيق والتوجيه والمراقبة على الإجراءات التنفيذية المحددة لفئات الاختطار المختلفة لأعمال الإغاثة والاستجابة الليبية . كما يلاحظ كذلك انتقال الاختصاصات التنفيذية بين عدة

يمكن من خلال الجدول السابق المعبر عن التدابير التنفيذية المنبثقة عن الإطار المؤسسي ملاحظة أن النظام الوطني للاستجابة الإنسانية في ليبيا قد عانى من غياب الجهة المركزية التي تختص بتنسيق عمليات الاستجابة تجاه فئات الاختطار المختلفة ، من خلال عدم

بسياسات الإغاثة وبناء النظام الوطني للاستجابة ، ويستوجب بطبيعة الحال ضرورة رصد وتحليل كيفية استحداث والاستجابة للكوارث يتسق مع الاهتمام العالمي القائم حالياً في مجال العلاقة بين كل من نشاطات الإغاثة وغيرها من القطاعات المعبرة عن النشاطات المناظرة لها في داخل المجتمع ؛ وخصوصاً في الحالات التي تنجم عن وجود كوارث متعددة ، وما قد يترتب عنها من وجود فئات كبيرة متضررة وخسائر ، وما قد يصاحب ذلك الأمر من قيام مشاكل داخل البلاد أو خارجها⁽¹³⁾ .

وفي هذا السياق يبرز دور الهيئة الليبية للإغاثة والمساعدات الإنسانية كجسم قانوني وإداري مستحدث يتولى برمجة وتنفيذ المساعدات الإنسانية للفئات والأفراد الأشد ضعفاً وضحايا الكوارث الإنسانية ، أخذة على عاتقها إعداد وإدارة خطط تقديم المساعدات وأعمال الإغاثة الوطنية والاستجابة في المقام الأول للكوارث الطبيعية والصحية الحاصلة داخل الجماهيرية وخارجها ، مع توفير وسائل ومكونات الاستجابة للكوارث من خلال المساعدات الإنسانية والمادية لتحسين ظروف المحتاجين والتخفيف من آثار الكوارث⁽¹⁴⁾ .

لقد بدا واضحاً من خلال استحداث الهيئة الليبية للإغاثة والمساعدات الإنسانية بأنها قد نشأت كرد فعل عما شاب جهود الإغاثة الإنسانية السابقة من أوجه قصور ؛ حيث أن أبرز أوجه القصور تلك قد تمثل فيما يلي⁽¹⁵⁾ :

جهات إدارية وتشريعية مختلفة في مستوياتها الإدارية مما يعد انعكاساً واضحاً للإطار التشريعي المحيط بالنظام الوطني للاستجابة والوضع السابق لأعمال الإغاثة والاستجابة وربطها بالتغيرات الإقليمية والدولية في هذا المجال .

1. استحداث النظام الوطني للاستجابة للكوارث في الجماهيرية:

نظراً لما شاب النظام الوطني للإغاثة والاستجابة الإنسانية في ليبيا من عدم الوضوح ، والقصور في التحديد الواضح للأهداف العامة المعلنة ، وغياب التنسيق ؛ فقد بادرت السلطات الإدارية الليبية المختصة في ليبيا ممثلة في اللجنة الشعبية العامة بتكليف المختصين في الشأن الإغاثي الليبي بشأن إعداد دراسة علمية تمثل الأساس لاستحداث نظام وطني يتولى رسم وتنفيذ سياسات العمل الإنساني المتصلة بالإغاثة والاستجابة للكوارث ، ويكون معبراً عن التوجهات العامة المتبناة والمنتجة في ميدان العمل الإنساني في ليبيا⁽¹²⁾ .

2. الوضع السابق لإدارة سياسات العمل الإنساني في ليبيا :

في إطار السعي لبناء خطة وطنية متكاملة ومحكمة للكوارث على الصعيد الوطني تبرز الحاجة الملحة لطرح ذلك الموضوع الهام والحيوي وذي الخصوصية العالية في ليبيا ، ألا وهو ضرورة وجود نظام وطني فاعل وكفؤ لإدارة سياسات العمل الإنساني

الاستجابة وخصوصاً في حالات الكوارث
الطارئة .

هـ - غياب مفهوم الشراكة:

لا بد من توافر التنسيق الكامل ،
والمشاركة التضامنية للاستفادة القصوى
من الموارد المتاحة ،... مع النظر بشكل
إستراتيجي إلى قضية أن يتبنى نظام
المساعدات بالجماهيرية في المستقبل
شراكات فاعلة على المستويات الإقليمية
والدولية .

و - غياب إدراك أبعاد التغييرات في بيئة النظام الدولي للمساعدات الإنسانية:

لقد تسبب غياب الإدراك بأبعاد
المتغيرات الطارئة على نظام الإغاثة و
المساعدات الدولي إلى انكماش وعدم
فاعلية نظام المساعدات المحلي ، وهو ما
يوجب ضرورة الإلمام بالتغييرات
الجوهريّة التي تطرأ على النظام الدولي
للمساعدات من خلال طبيعة المساعدات ،
والأطراف المنخرطة في النظام والتي
يأتي على رأسها جملة التحولات في بيئة
الإغاثة والاستجابة الدولية التي أخذت
تنزع ناحية الاهتمام ببرامج العمل الدولية
صوب التخفيف من مخاطر الكوارث ،
وخفض نسب المخاطر وتعزيز الآليات
الوطنية للإغاثة والاستجابة⁽¹⁶⁾ ، و
النزوع باتجاه تعزيز دور التعاون الدولي
وتعزيز دور تكنولوجيا المعلومات
والاتصالات من خلال التنظيم الفاعل
المستند على استخدام أنظمة الاتصال
التقنية المتطورة⁽¹⁷⁾.

أ- غياب الأهداف في أعمال الإغاثة والاستجابة للكوارث والظوارئ:

وهنا يعد تحديد الأهداف أمراً لازماً
لاتصالها بالنتائج ؛ حيث يجب أن تكون
تلك الأهداف واضحة وقابلة للقياس .

ب - غياب وحدة التنسيق :

وقد تمثل ذلك في وجود انتشار أفقي
لعديد من المؤسسات القائمة على تقديم
المساعدات ، الأمر الذي أدى إلى حدوث
تضارب في حركة الإغاثة وعدم
فاعلية الأداء ، و ترتب عنه ضياع
في قاعدة التخصص الوظيفي بما
استوجب ضرورة قيام بنية مركزية
تتولى التنسيق بين المؤسسات الفرعية في
اتجاه واحد .

ج - غياب مفهوم النطاق الجغرافي :

فلا بد من توفر التنسيق بين المكونات
الفرعية العاملة في مجال الإغاثة المحلية
مع مكونات نظام المساعدات
الدولية الإقليمية والدولي ، دون الانعزال
عنها .

د - غياب مفهوم الاستعداد :

ويعني ذلك ضرورة تطور نظام
المساعدات الوطني حتى يتمكن
من الانتقال من نظام الاستجابة إلى نظام
الاستعداد ، و يتمكن كذلك من تخطي
التكلفة الهائلة وقلّة الفاعلية فينتقل
إلى نظام الاستعداد الناجم عن نظام

ز- غياب الاستقرار الإداري لبنية تشريع وتنفيذ سياسات الإغارة الاستجابة الوطنية:

بناءً على تحليل الإطار التشريعي ؛ فقد لوحظ وجود انتقالات مختلفة لعدة بنى تولى كل منها الاستجابة لمصادر الخطر المختلفة دون التنسيق مع البنية الأخرى ، مما تسبب في عدم وجود الاستقرار الإداري للهيكل التنفيذية ، وضعف اختصاص هيكل الإغاثة السابق (اللجنة الوطنية الدائمة للإغاثة) ، مع توزع اختصاصات الاستجابة وتدبيرها التنفيذية على عدة بنى متعددة دون التنسيق فيما بينها⁽¹⁸⁾.

(4) النظام الوطني للاستجابة للكوارث والتغيرات الراهنة في نظام المساعدات الدولي والإقليمي:

إن إدراك طبيعة وتفاصيل العمل في نظام الاستجابة للكوارث وتقديم المساعدات الإنسانية على المستوى الدولي والإقليمي قد أصبحت من أكثر المتغيرات الحاسمة التأثير في تحديد مدى نجاح أو فشل برامج الاستجابة للكوارث وتقديم المساعدات الإنسانية على المستوى الوطني في ليبيا ، وذلك وفقاً لطبيعة التحولات التي بدأت تطرأ على نظام الاستجابة الدولي والإقليمي من خلال النزوح تارة إلى الاعتماد على العمل الفردي في الاستجابة ، أو الاتجاه إلى التركيز على أنماط الشراكة في الاستجابة وتقديم المساعدات الإنسانية .

وتأسيساً على ذلك ؛ فإن مسألة الاستجابة للكوارث الإنسانية وبناء رؤية إستراتيجية لنظام وطني قادر على تنفيذ سياسات إنسانية كفؤة وتحقيق الأهداف العامة في هذا المجال يتطلب ضرورة النظر إلى جملة المتغيرات الراهنة في النظام الدولي للاستجابة للكوارث والمساعدات الإنسانية والتي لعل من أبرزها⁽¹⁹⁾:

1- التغيير في البناء الهيكلي للاستجابة للكوارث الإنسانية:

ويعنى ذلك ضرورة الالتفات إلى مسألة التخطيط الإستراتيجي في الاستجابة للكوارث وتقديم المساعدات من خلال تجاوز المفهوم التقليدي لها انتقالاتاً إلى المفهوم الحديث المرتكز على استخدام آليات متعددة وفعالية استخدامها في تنفيذ برامج الاستجابة للكوارث ؛ حيث تمثل شعبة التنسيق والاستجابة التابعة لمكتب الأمم المتحدة لتنسيق الجهود الإنسانية هذا المنحى ، من خلال اضطلاعها بمهمة تنسيق الاستجابات الدولية للكوارث مع التنسيق أساساً مع السلطة المحلية المختصة بشأن الاستجابة الوطنية في الدولة المعنية بالكارثة⁽²⁰⁾.

2- التغيير في طبيعة مشروعات الاستجابة للكوارث وبرامج المساعدات:

وهو تغير النظرة إلى الأهداف العامة المجتمعية المنشودة من برامج الاستجابة للكوارث وتقديم المساعدات من خلال مبدأ ربط موضوع المساعدات باحتياجات

والاجتماعية لبرامج الاستجابة وتقديم المساعدات ، بما يتسق مع تطور الآليات النظام الدولي للمساعدة ؛ حيث أفضت العولمة إلى قيام حقيقة أساسية مفادها ضرورة أن يتأسس التعاون والتنسيق في إدارة الكوارث الإنسانية على جميع المستويات الإقليمية والدولية ، من خلال انخراط واشتراك الجميع في ذلك بما في ذلك وكالات الأمم المتحدة ، السلطات الوطنية المختصة ، القطاع الخاص ، والتنسيق الكامل بين كافة وسائل الاتصال الحديث ، وتوفير مصادر التمويل لإيجاد صندوق لاحتياطي مالي قوي يمكن إنشاؤه لصالح البلدان المتضررة من الكوارث⁽²¹⁾ .

المحور الثالث : متطلبات إدارة سياسات النظام الوطني للاستجابة للكوارث في الجماهيرية

(1) النظام الوطني للإغاثة الإنسانية والاتساق مع المعايير الدولية في مجال الاستجابة للكوارث :

لقد بدا واضحاً في استحداث الهيئة الليبية للمساعدات الإنسانية كجهاز وطني للاستجابة للكوارث وتقديم المساعدات وجود نمو متسارع في إدراك الجهات المختصة والعاكفة على التنفيذ بضرورة السعي نحو قضية تحقيق الكفاءة والفاعلية في الأداء من خلال الإدراك لطبيعة الظروف والمتغيرات التي طرأت على نظام الاستجابة الدولي ، فقد نصت الفقرة (د) من المادة الثالثة في قرار إنشاء الهيئة على ضرورة تدعيم قدرات الهيئة على تحقيق أهدافها من خلال تعزيز القدرات المباشرة وضرورة الاتساق مع

التنمية المجتمعية ، واستهداف الفئات الأشد ضعفاً في المجتمع وإحداث الانتقال اللازم .

3-التغير في أنماط الفقر والاستضعاف:

في هذا الصدد تبرز النظرة إلى الفقر بمفهومه الراهن وليس التقليدي ، والذي يلتفت إلى جملة الظروف التي تؤدي للفقر وفي مقدمتها مظاهر التهميش والاستضعاف ، والحرمان من الخدمات والرعاية الصحية و فرص التعليم ؛ حيث ينبغي الإشارة إلى أن حدة الفقر تزداد مع تزايد وحدة نمط الاستضعاف والتهميش خصوصاً تلك الناجمة عن الكوارث الإنسانية الصحية (كارثة الإصابة بمرض الإيدز مثلاً) .

4- التغير في الإطار الزمني:

وهو تغير ينطوي على ضرورة توفر تقديرات حول المراحل الزمنية التي يجب التعامل معها حتى في ظروف مساعدات الطوارئ والكوارث وغيرها ، بما يمكن من توفر معدلات الأداء الواضحة والقبلة للقياس .

5-التغير الناتج عن العولمة :

لقد أفضت العولمة إلى وجوب بناء الرؤية الإستراتيجية للنظام الوطني للاستجابة للكوارث وتقديم المساعدات الإنسانية من المرحلة التقليدية السابقة ، إلى التعاون الدولي في مجال الاستجابة ، مع توفر الحفاظ على الأبعاد الإنسانية

المعايير العالمية الدولية المعتمدة فيما يخص الاستجابة للكوارث²³

- معايير الميثاق الإنساني (اسفير)
لسياسات الاستجابة للكوارث والطوارئ :

1. المعايير الدولية المشتركة في حالات الاستجابة:

وهي معايير تقييم إستراتيجيات الاستجابة في أكثر من مجال مشترك و من أبرزها:

أ- معيار المشاركة : مشاركة السكان المتضررين في تقييم احتياجات برنامج المساعدة الإنسانية وتصميمه ومتابعته .

ب- معيار التقييم الأولي : الفهم الأولي لظروف الكارثة وما يهدد الكرامة الإنسانية وسبل العيش .

ج- معيار الاستجابة الفعلية للكارثة : التحرك لتلبية الاحتياجات.

د- معيار تحديد الفئات المستفيدة : توفير المساعدات وفقا لمقاييس العدالة وعدم التحيز ووفق حالات الضعف والفقر .

هـ- معيار المتابعة : متابعة التغييرات في الظروف العامة بشكل مستمر ، بهدف تحسين برنامج المساعدة ثم تقليله بشكل تدريجي .

و- معيار تقييم النتائج : أي فحص العمل الإنساني بشكل منهجي وغير متحيز من أجل استخلاص الدروس ، وتحسين الممارسات ، وتطوير المساءلة في برامج الاستجابة والمساعدات .

ز- معيار قياس كفاءة المسؤولين عن الإغاثة : ويشمل الخبرات ، القدرات ، المؤهلات .

وفي هذا الصدد فإن فهم وإدراك الجهود الإنسانية في مجال الاستجابة للكوارث يقتضي النظر إلى أبرز المشروعات الإنسانية المتصلة باستحداث معايير معتمدة عالمياً تطبقها النظم الوطنية برعاية ميثاق إنساني عالمي لإجراء عمليات تقويم ومساءلة مستمرة للنظم الوطنية في مجال إستراتيجيات الاستجابة للكوارث بمختلف أنواعها ، إلى جانب تحسين نوعية المعونات والاستجابة للكوارث الإنسانية⁽²³⁾ ، حيث يعد مشروع " اسفير Sphere الميثاق الإنساني والمعايير الدنيا في مجال الاستجابة للكوارث " ، المحاولة الأبرز في هذا المجال ؛ فهو المشروع الذي تم اقتراحه للمرة الأولى في عام 1997 والذي أعدته اللجنة الدائمة للاستجابة الإنسانية والمنظمات التطوعية للتعاون في حالات الطوارئ (فويس) والمجلس الدولي للوكالات التطوعية بالاشتراك مع كل من حركتي الصليب والهلال الأحمر الدوليتين ، وتم الانتهاء من تطوير المعايير الدولية فيه بشكل أكبر بنهاية عام 2004 .

وسيتّم في هذا السياق عرض جملة من المعايير العالمية المعتمدة في مجال الاستجابة للكوارث وتقديم المساعدات الإنسانية بشكل عام ، والتي تستوجب أن تكون سياسات النظام الوطني للإغاثة والاستجابة متسقة معها بما يتواءم مع طبيعة الظروف المحلية .

3- المعايير الدولية في مجال الإيواء والتوطين :

ومن أهم هذه المعايير المعتمدة في مجال الإيواء والتوطين ما يلي :

أ- معيار التخطيط الإستراتيجي : أي العمل على عودة الأسر المنكوبة إلى منازلها أو استضافتها وتوفير الأمن لها .

ب- معيار التخطيط المادي : قيام تخطيط مادي محلي يضمن إمكانية وصول المتضررين إلى المأوى والمرافق الأساسية.

ج- معيار مدى توفير المساحات المسقوفة للمتضررين للعيش : للاضطلاع بأنشطتهم الإنسانية الأسرية والعيش بكرامة إنسانية.

د- معيار التصميم : تصميم المأوى لكي يحظى بقبول السكان المنكوبين من كارثة ما.

4- المعايير الدولية للاستجابة في مجال توفير الأمان الصحي للمتضررين :

لكون مشكلات وكوارث الصحة تعد شائعة في كثير من بلدان العالم ؛ فقد قدم الباحثون المتخصصون في سياسات وإستراتيجيات الإغاثة تعريفاً منهجياً للأمان الصحي في الإغاثة الإنسانية حيث عرف بأنه " شعور المواطن أو المتضرر بأن الخدمات الصحية متوافرة بكفاءة وفعالية بما يضمن له التخلص من أي نوع من المرض حال وقوعه أو وقع الكارثة ، وأن يشعر المتضرر بأنه دائماً تحت مظلة

ح- معيار الإشراف على الموظفين وإدارة شؤونهم ودعمهم .

2- المعايير الدولية للأمن الغذائي والتغذية والمعونة الغذائية :

ولعل من أهم هذه المعايير المعتمدة ما يلي :

أ- معيار الأمن الغذائي : وجود الفهم الواضح لطريقة حصول الناس على الغذاء مع فهم وقع الكارثة وتأثيراتها على طرق الحصول على الغذاء.

ب- معيار التقييم والتحليل الخاص بالتغذية : فهم أسباب سوء التغذية ونوعها وحدتها وأفضل استجابة ممكنة لها.

ج- معيار الأمن الغذائي العام : أي الحصول على المواد الغذائية اللازمة للبقاء على قيد الحياة وحفظ الكرامة الإنسانية .

د- معيار الإنتاج الأولي : أي حماية آليات الإنتاج الأولي ودعمها .

هـ- معيار الدخل والاستخدام : تأمين فرص لمتضررين للحصول على فرصة دخل مناسبة.

و- معيار خدمات التغذية العامة لفئات المستضعفين : تلبية احتياجات هذه الفئة ومساندتها .

ز- معيار تصحيح سوء التغذية : مواجهة سوء التغذية المعتدل .

- مؤشر الإبقاء على المستوى الحالي لمعدل وفيات الأطفال أو تخفيضه إلى ما يقل عنه .

ب- معيار دعم نظم الصحة المحلية والوطنية

ولتفت هذا المعيار إلى دعم نظم الصحة المحلية أو على المستوى الوطني وتدعيم مقدمي هذه الخدمات حيث يتم اختبار هذا المعيار بواسطة عدة مؤشرات أساسية للقياس ومنها :

-مؤشر مساندة منظمات الإغاثة لمرافق الصحة المحلية .

-مؤشر مساندة أفراد الصحة المحليين .
- مؤشر دعم المرافق الصحية المحلية وعدم إقامة أية مرافق أجنبية بديل دون إذن السلطات المختصة.

ج- معيار تقديم الرعاية الصحية الأولية:

وهو المعيار الذي يلتفت إلى تقديم خدمات الصحة وفقاً لمبادئ الرعاية الصحية الأولية .

وفيما يتعلق بالمؤشرات القابلة للقياس فهي :

- مؤشر حصول كافة الناس على المعلومات الخاصة بالصحة لرعاية صحتهم والنهوض بها .
- مؤشر توفير الخدمات الصحية على جميع المستويات : الأسرة ، المجتمع ، المستشفيات ... الخ .

من الرعاية الصحية لا يعلم متى يحتاج إليها⁽²⁴⁾ . وفي هذا السياق تمثل المعايير العالمية لتقييم أداء النظم الوطنية في مجال سياسات الاستجابة الإنسانية لحالات الكوارث تعبيراً عملياً للمبادئ والحقوق التي يجسدها الميثاق الإنساني الدولي ؛ فلا يمكن ضمان الأمن الصحي في إغاثة أي مجتمع متضرر أو من المحتمل أن يتضرر دون النظر إلى قضية ضمان الحق في الصحة ، وتدريب المسؤولين المهنيين في النظام الوطني للاستجابة للكوارث على نظم الرعاية الصحية المناسبة بما يكفل تلبية الاحتياجات الدنيا للفئات المتضررة.

ولقياس فاعلية بلوغ الأهداف العامة لعمليات الإغاثة والاستجابة للكوارث من قبل النظام الوطني ولعل من أبرز هذه المعايير ما يلي⁽²⁵⁾ :

أ- معيار ترتيب خدمات الصحة حسب الأولويات : أي حصول المتضررين على خدمات الصحة التي يستحسن ترتيبها حسب الأولويات بما يتيح مواجهة أهم أسباب الارتفاع المفرط للوفيات وانتشار الأمراض .

ولهذا المعيار عدة مؤشرات أساسية للقياس لعل من أبرزها :

- مؤشر تحديد عدد الوفيات ، وتدوينها ، ومتابعتها .
- مؤشر اشتراك السلطات المحلية والمجتمع المحلي في تقديم المعونات .
- مؤشر الإبقاء على معدل الوفيات الخام أو تخفيضه إلى ما يقل عنه قبل وقوع الكارثة .

ولبيانات الصحة كذلك جملة من المؤشرات الأساسية منها :-

- مؤشر توحيد البيانات المتصلة بالخصائص السكانية ونسب الوفيات وانتشار الأمراض وخدمات الصحة بشكل منهجي .

- المؤشر المتصل بتعيين منظمة مختصة تعنى بتنسيق النظام الموحد للبيانات الصحية وتنظيمه والإشراف عليه .

- مؤشر إصدار التقارير المنتظمة لتحليل وتفسير البيانات وإطلاع كافة المنظمات الإنسانية عليه .

- مؤشر شمول النظم الموحدة للبيانات على العنصر المتعلق بالإنذار المبكر لضمان الكشف عن تفشي الأمراض المعدية ومواجهتها على وجه السرعة .

كما تتوفر معايير فنية أخرى مثل :
معايير مكافحة الأمراض المعدية والتشخيص المبكر للحالات المرضية ومعايير التأهب لحالات الأمراض وبيان أسبابها ومواجهتها ، مثل الملاريا والإيدز ومعايير الأمراض غير المعدية ، و حساب معدلات الوفيات ونسب انتشار الوفيات .

(2) الاتجاه المستقبلي في إدارة سياسات العمل الإنساني في ليبيا:

إن الحديث عن الاتجاه المستقبلي لإدارة سياسات العمل الإنساني في مضمار بناء النظام الوطني للإغاثة والاستجابة للكوارث في ليبيا ، يستوجب ضرورة ربطه بشكل مباشر بكافة

- مؤشر استناد خدمات الصحة إلى مناهج علمية تقوم على بيانات أكيدة وذات مصداقية .

د- معيار الخدمات السريرية :

أي الحصول على خدمات سريرية موحدة تتبع بروتوكولات ومبادئ توجيهية مقبولة .

إن أهم مؤشرات هذا المعيار ما يلي :

- مؤشر أن يتناسب عدد المرافق الصحية مع احتياجات السكان .

- مؤشر مراقبة ورصد أعداد المراجعين على المرافق الصحية .

- مؤشر مستويات التوظيف المناسبة بحيث لا يضطر الأطباء إلى فحص أكثر من 50 مريضاً في اليوم الواحد بصورة مستمرة .

- مؤشر مدى تدريب الموظفين العاملين بالمرافق الصحية على استعمال البروتوكولات وقائمة العقاقير الأساسية مع الإشراف عليهم .

- مؤشر الالتزام في العقاقير الطبية بالمبادئ التوجيهية المعترف بها دولياً .

هـ- معيار نظم بيانات الصحة الوطنية في داخل الدولة :

وينطوي هذا المعيار على ضرورة استرشاد سياسات الاستجابة للكوارث الصحية بالبيانات المناسبة التي يجري جمعها وتحليلها واستعمالها بشكل منهجي منسق ومرتب .

المحاور أنفة الذكر والقضايا الأساسية المرتبطة بها وفق الآتي :

1- المتطلبات التشريعية والمؤسسية اللازمة لإدارة سياسات الإغاثة والاستجابة الإنسانية في ليبيا :

من خلال جملة الملاحظات الواردة فيما يخص كلا من الإطارين التشريعي والمؤسسي الحاكمين لإدارة السياسات العامة الليبية في قطاع الإغاثة والاستجابة للكوارث ، يمكن استنتاج الملاحظات العامة المتصلة برسم الصورة العامة للاتجاه المستقبلي للسياسات :

1. لكون الاستقرار يعد شرطاً أساسياً من شروط النمو والتقدم في أي قطاع من قطاعات السياسة العامة ؛ فلا بد أن يعمد المشرعون في ليبيا إلى خلق حالة عامة من الاستقرار العام في إصدار التشريعات المرتبطة بالإغاثة والكوارث من ناحية القوانين ، وتحديد الأهداف العامة ، لكون الاستقرار التشريعي يفضي الى تحديد واضح للمسارات التنفيذية الواضحة لتطبيق وإدارة سياسات العمل الإنساني في ليبيا بالكفاءة المطلوبة .

2. يتطلب بناء نظام الاستجابة الوطني اقتراح تطوير التشريعات والتدابير التنفيذية المبنية عليها بما يؤدي إلى عدم التعارض والتصادم في الاختصاصات بين الهياكل التنفيذية .

3. العمل على استقرار سلطة مختصة مركزية واحدة في مجال تنفيذ وإدارة واقتراح سياسات الإغاثة والاستجابة في

ليبيا ، مع ضرورة قيام التنسيق المتكامل لكافة التدابير التنفيذية مع المؤسسات المناظرة لها في فئات الاخطار المختلفة.

4. التنسيق بين المؤسسات المعنية بالكوارث والطوارئ والابتعاد عن المنافسة على إصدار التمويل والدعم وازدواجية النشاط والتأكيد على التكامل والتنسيق الجيد وتوزيع الموازنات والإمكانيات المادية حسب نسب الاخطار⁽²⁶⁾ .

5. يتطلب بناء النظام الوطني للاستجابة التركيز في التدابير التنفيذية على البنية التحتية من حيث المخططات العمرانية ، واعتماد خطط تمنع حدوث أضرار من جراء السيول والفيضانات والزلازل⁽²⁷⁾ ، واعتماد سياسة وطنية للسلامة وبرامج الوقاية والأمان ، وخلق الاتصال الدائم مع الآليات الراصدة للكوارث المحتملة كالزلازل والأرصاد الجوية وهيئات الرصد البحري الخ .

6. خلق الشراكة مع القطاع الأهلي في أعمال الإغاثة والاستجابة للكوارث الإنسانية باعتباره خير داعم للعمل الإنساني (تجلى هذا الأمر واضحاً في أعمال الاستجابة الطارئة لهيئة الإغاثة الليبية في لبنان) .

2- متطلبات تنمية العلاقات والتعاون الإقليمي والدولي اللازمة لإدارة سياسات الإغاثة والاستجابة الإنسانية في ليبيا :

وهي متطلبات نابعة في المقام الأول من التغير الناتج عن العولمة وفي بيئة

أ- الارتباط بوحدة الإنذار المبكر (EWU) للمساعدة في وضع خطط الاستعداد العاجلة والتنسيق المستمر مع مؤشر الإنذار المبكر العالمي، ومنظومة المخاطر العالمية الإلكترونية (Reliefweb) .

ب- الاتصال والتنسيق مع فريق الأمم المتحدة لتقييم الكوارث والتنسيق (UNDAC) الذي يتولى عمليات التنسيق الميداني ، والخبرة التي يوفرها الفريق في مجال التدريب على الحالات الطارئة .

ج- التنسيق مع الفريق الاستشاري الدولي للبحث والإنقاذ (INSARAG) : وهي شبكة دولية تضع معايير لأعمال البحث والإنقاذ في المدن ، وتتبع خطوطاً إرشادية وإجراءات موحدة لتنسيق عمليات الاستجابة تجاه كوارث الزلازل ؛ حيث يجري هذا الفريق تدريبات المحاكاة الإقليمية الدائمة مع الدول المتعاونة بشكل دوري .

د- قسم حالات الطوارئ البيئية (EES) : يمثل آلية دولية للاستجابة للحالات الطارئة للدول التي تواجه مشكلات بيئة طارئة .
هـ - الشركة الإنسانية الدولية ، ووحدات الدعم المتصل بالمعدات (IHP) : وهي تلك الوحدات الدولية التي تشكل وحدات دعم للإغاثة لها سرعة الحركة والقدرة على الانتشار السريع وتوفير الاتصالات والمرافق المكتبية والدعم اللوجستي بحسب الطلب .

3- مناقشة إمكانية المصادقة على إتفاقية (تامبير) الدولية المتعلقة بنشر وسائل الاتصال في أثناء الكوارث والتي قدمها الاتحاد الدولي للاتصالات (ITU)

النظام الدولي للمساعدات الذي سبقت الإشارة إليه ، وما أفضت إليه العولمة من وجوب بناء الرؤية الإستراتيجية للنظام الوطني للاستجابة للكوارث وتقديم المساعدات تأسيساً على وجود التعاون الإقليمي الدولي في مجال الاستجابة للكوارث المتسق مع تطور آليات النظام الدولي للمساعدة ؛ حيث يتأسس التعاون والتنسيق في إدارة الكوارث الإنسانية على جميع المستويات الإقليمية والدولية ، من خلال إنخراط واشتراك الجميع في ذلك بما في ذلك : وكالات الأمم المتحدة ، السلطات المركزية الوطنية المختصة، القطاع الخاص ، وقيام التنسيق الكامل بين كافة وسائل الاتصال الحديث ، وتوفير مصادر التمويل لإيجاد صندوق لاحتياطي مالي قوي يمكن إنشاؤه لصالح البلدان المتضررة من الكوارث .

و يتطلب الانخراط في مجال التعاون الدولي للنظام الوطني الليبي للإغاثة والاستجابة مايلي :

1- العمل على تنفيذ مبادئ إتفاق هيوغو للحد من الكوارث واستغلال وثيقة منظمة (ISDR) كمنهاج عمل ، مع ضرورة التنسيق مع كل من : برنامج الأمم المتحدة الإنمائي UNDP ومنظمة الصحة العالمية والاتحاد الدولي لجمعيات الصليب والهلال الأحمر⁽²⁸⁾ .

2-التنسيق مع فرع خدمات الطوارئ (ESB) بمكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية مع الربط المباشر بالآليات الدولية والتي منها⁽²⁹⁾ :

والمعروضة على اللجنة الشعبية العامة لمناقشة موضوع التصديق .

4- التركيز على الدور المتزايد لدور تكنولوجيا الاتصال والمعلومات (ICT) كعناصر رئيسة وأساسية يمكن لها تسهيل عمليات الإغاثة وإدارة الكوارث ، وفي تأسيس شبكات الإنذار المبكر ، مع تخصيص المزيد من الموارد المالية والأفراد المدربين ، والنظم المالية والتقنية المساندة .

5- التركيز على دور التطبيق عن بعد كأمر حاسم وفاصل في إنقاذ الأرواح عندما تحل الكارثة .

6- إجراء تمارين المحاكاة المستمرة لتنمية المهارات التحليلية في إدارة الكوارث الإنسانية وتحسين قدرات الاستعداد والاستجابة .

ملاحظات نهائية:

إن بناء الرؤية الاستراتيجية لنظام الاستجابة الوطني للكوارث ، وأعمال الإغاثة بالجمهورية اللذين ينطلقان أساساً مما هو متعارف عليه من مبادئ إنسانية بالخصوص، يقتضي ضرورة النظر بشكل علمي ومنهجي إلى كافة القضايا أنفة الذكر والمتصلة بجملة المبادئ الأساسية لنظام الاستجابة الدولية ، وتوفر الإدراك الوطني للتغيرات والتبدلات الحاصلة في نظم الاستجابة والمساعدات الإنسانية الوطنية والدولية ، ودراسة وفهم الإطار التشريعي والمؤسسي المرتبط بإدارة نظام الإغاثة والاستجابة الليبي ، مع النظر

باهتمام إلى جملة المعايير العالمية وما يتصل بها من مؤشرات الأداء التنفيذي لإستراتيجيات الاستجابة والمساعدات الإنسانية ، والمتطلبات اللازمة في الاتجاه المستقبلي في سياسات الاستجابة الإنسانية ، بما يمكن من انتهاج وتبني إستراتيجيات تأخذ في حساباتها جميع المتغيرات في البيئة المحيطة بالتنفيذ محلياً وإقليمياً ودولياً ، تكون مبنية على سياسات عامة واضحة ومستقرة تتميز بالكفاءة والفعالية صوب الأهداف العامة المعلنة للأعمال والأفعال الإنسانية .

الهوامش :

1- الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب والهلال الأحمر الدولي ، تقرير عن الكوارث في العالم ، (جنيف ، 2006) ، ص 4 .

2- منظمة الأمم المتحدة ، التقرير السنوي عن أعمال المنظمة لسنة 2001.

لمزيد من التفاصيل ، انظر موقع منظمة الأمم المتحدة على شبكة المعلومات الدولية:
الرابط الإلكتروني

<http://www.un.org/arabic/documents/sgreport01/sg01rp2.htm>

3- The World Bank , Natural Disaster Hotspots- A Global Risk Analysis, (The World Bank Hazard unit, washington,D.C., 2005) .P.7

4- نفس المصدر السابق ، ص 1.

5- بيان الأمم المتحدة الصحفي ضمن أعمال مؤتمر هيوغو ، منشور على موقع مكتب الإعلام لوزارة الخارجية الأميركية على شبكة المعلومات الدولية

http://usinfo.state.gov/gi/global_issues/recovery.html

الإنسانية ، ص 2 من القرار . ، موقع اللجنة الشعبية العامة www.gpc.gov.ly

15- علي سعيد البرغثي ، دراسة علمية حول استحداث الهيئة الليبية للمساعدات الإنسانية والإغاثة للعرض على اللجنة الشعبية العامة ، بدون بيانات أخرى ، ص 3 .

16- محمد سعد أمبارك ، تقرير عن مشاركة الهيئة في فعاليات المؤتمر الأول لبرنامج العمل الدولي للتخفيف من مخاطر الكوارث - (مكتب شؤون الإعلام والتوثيق : الهيئة الليبية للإغاثة والمساعدات الإنسانية ، 0007) ، ص 2 .

17- المؤتمر الإقليمي الموسع حول : الكوارث : الحد من آثارها وإدارة الأزمات - التعاون الدولي ودور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ، التقرير النهائي للمؤتمر ، (الإسكندرية ، 2007) ، ص 4 .

18- محمد حمد العسلي ، وأنس أبوبكر بعيرة ، تقرير عن أهم التشريعات المتصلة بأعمال الإغاثة والاستجابة لحالات الكوارث والطوارئ في ليبيا ، (مشروع الخطة الوطنية للكوارث ، الهيئة الليبية للإغاثة والمساعدات الإنسانية ، 2007) .

19- علي سعيد البرغثي ، وأنس أبوبكر بعيرة ، النظام الوطني للاستجابة للكوارث الإنسانية - نظرة في دور الهيئة الليبية للإغاثة والمساعدات الإنسانية في الاستجابة للكوارث الطبيعية ومشكلات الأمن الصحي ، مصدر سبق ذكره ، ص 8 .

20- جورج مواري ، المنسق الإقليمي لتنسيق عمليات الإغاثة في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وإيران وأفغانستان بمكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية OCHA ، ورقة حول خدمات وأدوات الاستجابة للكوارث ، (دبي : مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الجهود الإنسانية ، 2007) ، ص 1 .

21- الهيئة الليبية للإغاثة والمساعدات الإنسانية ، مكتب شؤون الإعلام والتوثيق ، تقرير عن مشاركة الهيئة ضمن فعاليات المؤتمر الإقليمي الموسع بعنوان : الكوارث - الحد من آثارها ، دور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ، 2007 ، ص 10 .

6- Thomas D. Schneid ,Larry Collins, Disaster Management and Preparedness,(Lewis Publishers , 2001) , p.1

7- الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب والهلال الأحمر الدولي ، تقرير عن الكوارث في العالم - ملخص - ، مصدر سبق ذكره ، ص 4 .

8- مشروع " سفير Sphere " - الميثاق الإنساني والمعايير الدنيا في مجال الاستجابة للكوارث ، (عمان : المطبعة الوطنية ، 2004) ، ص 35 .

9- مدونة السلوك للحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر والمنظمات غير الحكومية في مجال أعمال الإغاثة في حالات الكوارث موقع اللجنة الدولية للصليب الأحمر الدولي : الرابط الإلكتروني:

<http://www.icrc.org/Web/ara/siteara0.nsf/html/64ZDEF#a>

10- محمد حمد العسلي ، وأنس أبوبكر بعيرة ، تقرير عن أهم التشريعات المتصلة بأعمال الإغاثة والاستجابة لحالات الكوارث والطوارئ في ليبيا ، (مشروع الخطة الوطنية للكوارث ، الهيئة الليبية للإغاثة والمساعدات الإنسانية ، 2007) ، ص 1 .

11- محمد حمد العسلي ، وأنس أبوبكر بعيرة ، تقرير عن أهم التشريعات المتصلة بأعمال الإغاثة والاستجابة لحالات الكوارث والطوارئ في ليبيا ، مصدر سبق ذكره ، ص 4 .

12- الهيئة الليبية للإغاثة والمساعدات الإنسانية ، مكتب شؤون الإعلام والتوثيق ، تقرير النشاط العام 2006-2007 ، ص 5 .

13- علي سعيد البرغثي ، وأنس أبوبكر بعيرة ، النظام الوطني للاستجابة للكوارث الإنسانية - نظرة في دور الهيئة الليبية للإغاثة والمساعدات الإنسانية في الاستجابة للكوارث الطبيعية ومشكلات الأمن الصحي ، بحث مقدم في ندوة يوم الصحة العالمي 2007 بعنوان : الأزمات والكوارث ، 2007 ، ص 6 .

14- الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى ، اللجنة الشعبية العامة ، قرار اللجنة الشعبية العامة رقم 137 لسنة 2006 بإنشاء الهيئة الليبية للإغاثة والمساعدات

4- مدونة السلوك للحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر والمنظمات غير الحكومية في مجال أعمال الإغاثة في حالات الكوارث ، موقع اللجنة الدولية للصليب الأحمر الدولي على شبكة المعلومات الدولية :

رابط الإلكتروني :
<http://www.icrc.org/Web/ara/siteara0.nsf/html/64ZDEF#a2>

5- جورج موارى ، المنسق الإقليمي لتنسيق عمليات الإغاثة في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وإيران وأفغانستان بمكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية OCHA ، ورقة حول خدمات وأدوات الاستجابة للكوارث ، (مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الجهود الإنسانية : دبي ، 2007)

6- منظمة الأمم المتحدة ، التقرير السنوي عن أعمال المنظمة لسنة 2001 ، موقع منظمة الأمم المتحدة على شبكة المعلومات الدولية :

<http://www.un.org/arabic/documents/sgreport01/sg01rp2.htm>

7- الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى ، اللجنة الشعبية العامة ، قرار اللجنة الشعبية العامة رقم 137 لسنة 2006 بإتشاء الهيئة الليبية للإغاثة والمساعدات الإنسانية . موقع اللجنة الشعبية العامة على شبكة المعلومات الدولية www.gpc.gov.ly

8- علي سعيد البرغثي ، دراسة علمية بشأن استحداث الهيئة الليبية للمساعدات الإنسانية والإغاثة للعرض على اللجنة الشعبية العامة ، 2006 ، بدون بيانات أخسرى .

9- علي سعيد البرغثي ، وأنس أبوبكر بعيرة ، النظام الوطني للاستجابة للكوارث الإنسانية - نظرة في دور الهيئة الليبية للإغاثة والمساعدات الإنسانية في الاستجابة للكوارث الطبيعية ومشكلات الأمن الصحي - ، بحث مقدم في ندوة يوم الصحة العالمي 2007 بعنوان : الأزمات والكوارث ، 2007 .

10- محمد حمد العسيلي، وأنس أبوبكر بعيرة ، تقرير عن أهم التشريعات المتصلة بأعمال الإغاثة والاستجابة لحالات الكوارث والطوارئ في ليبيا ، (مشروع الخطة الوطنية للكوارث ، الهيئة الليبية للإغاثة والمساعدات الإنسانية ، 2007) .

22- الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى ، اللجنة الشعبية العامة ، قرار اللجنة الشعبية العامة رقم 137 لسنة 2006 بإتشاء الهيئة الليبية للإغاثة والمساعدات الإنسانية ، ص 2 من القرار . ، موقع اللجنة الشعبية العامة www.gpc.gov.ly

23- مشروع " أسفير Sphere " - الميثاق الإنساني والمعايير الدنيا في مجال الاستجابة للكوارث ، مصدر سبق ذكره ، ص35.

24- طلعت الدمرداش ابراهيم ، اقتصاديات الخدمات الصحية ، (القاهرة : مكتبة المدينة ، 2000) ، ص35 .

25- مشروع " أسفير Sphere " - الميثاق الإنساني والمعايير الدنيا في مجال الاستجابة للكوارث ، مصدر سبق ذكره ، ص258 .

26- محمد سعد امبارك ، تقرير عن مشاركة الهيئة الليبية للإغاثة والمساعدات الإنسانية في فعاليات المؤتمر الأول لبرنامج العمل الدولي للتخفيف من مخاطر الكوارث ، مصدر سبق ذكره ، 2007 ، ص2 .

27- نفس المصدر السابق ، ص2 .

28- نفس المصدر السابق ، ص2 .

29- جورج موارى ، المنسق الإقليمي لتنسيق عمليات الإغاثة في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وإيران وأفغانستان بمكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية OCHA ، ورقة حول خدمات وأدوات الاستجابة للكوارث ن مصدر سبق ذكره ، ص1 .

المصادر:

1- الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب والهلال الأحمر الدولي، تقرير عن الكوارث في العالم (جنيف ، 2006) .

2- مشروع اسفير Sphere - الميثاق الإنساني والمعايير الدنيا في مجال الاستجابة للكوارث " ، (عمان : ، 2004) .

3- طلعت الدمرداش ابراهيم ، اقتصاديات الخدمات الصحية ، (القاهرة : مكتبة المدينة ، 2000) .

15-The World Bank , Natural Disaster Hotspots- A Global Risk Analysis, The World Bank Hazard Unit, Washington,D.C., 2005.

16- Thomas D. Schneid, Larry Collins, Disaster Management and Preparedness, Lewis Publishers, 2001.

11- محمد سعد امبارك ، تقرير عن مشاركة الهيئة الليبية للإغاثة والمساعدات الإنسانية في فعاليات المؤتمر الأول لبرنامج العمل الدولي للتخفيف من مخاطر الكوارث – ، (مكتب شؤون الإعلام والتوثيق: الهيئة الليبية للإغاثة والمساعدات الإنسانية ، 2007) .

12- الهيئة الليبية للإغاثة والمساعدات الإنسانية ، مكتب شؤون الإعلام والتوثيق ، تقرير النشاط العام 2006-2007 .

13- الهيئة الليبية للإغاثة والمساعدات الإنسانية ، مكتب شؤون الإعلام والتوثيق ، تقرير عن مشاركة الهيئة ضمن فعاليات المؤتمر الإقليمي الموسع بعنوان : الكوارث – الحد من أثارها ، دور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ، 2007 .

14- بيان الأمم المتحدة الصحفي ضمن أعمال مؤتمر هيوغو للحد من الكوارث ، منشور على موقع مكتب الإعلام لوزارة الخارجية الأمريكية على شبكة المعلومات الدولية

http://usinfo.state.gov/gi/global_issues/recovery.htm

تحليل السلاسل الزمنية لمتغيرات دالة
الطلب على الواردات في ليبيا
" بعض التطبيقات العملية "

د.محمود سعيد الفاخري
أستاذ مشارك - قسم الاقتصاد
كلية الاقتصاد - جامعة قارونس

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل دالة الطلب على الواردات في ليبيا والتعرف على المتغيرات الأكثر تأثيراً في سلوكها ، وذلك بعد التأكد من سكون السلاسل الزمنية لمتغيرات هذه الدالة، مما يساعد في توجيه أدوات السياسة التجارية مستقبلاً بما يحقق أهداف خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، واستعمال أسلوب التكامل المشترك للتعرف على ما إذا كانت هذه المتغيرات تميل إلى التوازن في الأمد الطويل ، ومن ثم تقدير العلاقة باستعمال نموذج تصحيح الخطأ Error Correction Model .

منهجية الدراسة :

ثانياً: متى تتمتع سلسلة زمنية معينة لمتغير يعبر عن ظاهرة اقتصادية بالسكون، ماهي النتائج المترتبة على عدم سكونها، وما هي انعكاسات ذلك على طبيعة العلاقات بين المتغيرات .

ثالثاً : ماهي أهم خصائص الاقتصاد الليبي ، مع التركيز على إيضاح الأهمية النسبية لقطاع التجارة الخارجية وخاصة الواردات ومساهمتها في إجمالي الطلب المحلي .

رابعاً : ما هو الأسلوب الأفضل لتقدير معادلة الطلب على الواردات في حالة وجود تكامل مشترك بين المتغيرات الموجودة بها ، بحيث تتم المواءمة بين سلوك المتغيرات الاقتصادية في الفترة القصيرة وسلوكها في الفترة الطويلة و يحدث التوازن في الأمد الطويل . مما

لقد اعتمدت منهجية هذه الدراسة في إطارها النظري على استعراض الأسس النظرية لأدبيات التكامل المشترك ، السلاسل الزمنية ، نموذج تصحيح الخطأ ، بالإضافة إلى استعراض بعض خصائص الاقتصاد الليبي مع التركيز على إيضاح الأهمية النسبية لقطاع التجارة الخارجية وخاصة الواردات ومساهمتها في إجمالي الطلب المحلي ، و كذلك تطبيقات عملية للنتائج في كل مرحلة من مراحل الدراسة على دالة الطلب على الواردات في ليبيا ، وذلك في إطار الإجابة عن الآتي :

أولاً : كيف يمكن للباحث التأكد بأن النموذج الذي قام بتقديره هو نموذج انحدار حقيقي ، بمعنى يوجد تكامل مشترك بين عناصره وليس انحداراً زائفاً.

بعضها البعض في حين أن الحقيقة قد لا تكون كذلك. إلا أن العلاقة المشار إليها أعلاه قد تكون علاقة انحدار حقيقي وليست علاقة انحدار زائف ويحدث ذلك إذا كان هناك تصاحب بين السلسلتين ، بحيث تؤدي التقلبات في إحداها إلى إلغاء التقلبات في السلسلة الأخرى بطريقة تجعل النسبة بين قيمهما ثابتة بمرور الزمن . بمعنى أن يكون هناك توازن طويل الأجل ، ويقال في هذه الحالة بأن السلسلتين تتمتعان بخاصية التكامل المشترك Cointgration .

لقد أشار كل من Granger & Newbold⁽⁶⁾ و Holden & Perman وكذلك (6) وكذلك إلى الحالة التي يمكن فيها إجراء تقدير للعلاقة دون الوقوع في فخ الانحدار الزائف ، وذلك عندما يكون هناك تكامل مشترك بين السلسل الزمنية للمتغيرات الاقتصادية موضوع الدراسة ، وفي هذه الحالة سوف تتمتع المعالم المقدره بخاصية أفضل تقدير خطي غير متحيز. ففي نموذج لانحدار الخطي البسيط :

$$C_t = \alpha + \beta Y_t + u_t \dots\dots\dots(1)$$

حيث C_t الاستهلاك و Y_t الدخل المتاح u_t متغير عشوائي α, β المعالم المراد تقديرها ويلاحظ أنه إذا كانت Y_t, C_t ترتيبها على التوالي :

$$(Y_t \rightarrow I(1) , X_t \rightarrow I(1))$$

فإنه من الممكن أن يكون ترتيب المتغير العشوائي هو الآخر $[u_t \rightarrow I(1)]$ ، بمعنى وجود ارتباط ذاتي بين قيم عناصر

يساعد في توجيه أدوات السياسة التجارية مستقبلا بما يحقق أهداف خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

مفهوم التكامل المشترك Cointgration

عند تقدير العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية باستخدام طريقة المربعات الصغرى قد يستنتج أن المعالم المقدره ذات معنوية إحصائية وفقا للمعايير الإحصائية $[t, f, R^2 \dots]$ ، ومعايير الاقتصاد القياسي ((مثل عدم التجانس (Heterosceda sity) ، الارتباط الذاتي (Autocorrelation) ، الاشتراك الخطي (Multicollinearity) ، و التشخيص أو التمييز (I detification)) ، مع توفر الشروط اللازمة لتطبيق طريقة المربعات الصغرى ، ومع ذلك لا يوجد أي تبرير لهذه النتائج من وجهة نظر النظرية الاقتصادية ، ويحدث ذلك عندما يكتشف أن ما تم هو تقدير لعلاقة ارتباط أو انحدار زائف وليس علاقة انحدار حقيقية مبنية على أسس سببية ، ويبرز الانحدار الزائف خاصة عندما تأخذ المتغيرات نفس الاتجاه كما يحدث عادة عند استعمال الأسعار الجارية ، حيث تكون معظم المتغيرات مرتبطة مع بعضها البعض لعدم أخذ عامل التضخم في الاعتبار خاصة في البلاد التي يوجد بها تضخم مكبوت Suppressed Inflation ، حيث تمنع الأسعار من الارتفاع من خلال سياسات تتمثل في وضع ضوابط وقيود تحد من الإنفاق لكي تحول دون ارتفاع الأسعار ، وهذا بدوره سوف يلغى أي علاقة سببية حقيقية مما يؤدي إلى إظهار المتغيرات غير الساكنة أكثر ارتباطا مع

عملية موازنة بين سلوك المتغيرات الاقتصادية في الفترة القصيرة وسلوكها في الفترة الطويلة ، ومن خلال ميكانيكية تصحيح الخطأ فإن جزء من عدم التوازن في فترة معينة يتم تصحيحه في فترة لاحقة بحيث يحدث توازن طويل الأجل.

وإذا ما حاولنا تطبيق هذه الآلية على دالة الواردات في حالة وجود متغيرين هما M_t و Y_t ، وكلاهما متغير داخلي ونرغب في تفسير سلوكهما من خلال نموذج للمعادلات الآتية حسب المعادلتين الآتيتين :

$$M_t = \alpha_1 + \alpha_2 Y_t + \alpha_3 M_{t-1} + \mu_t \dots (2)$$

$$Y_t = \beta_1 + \beta_2 Y_{t-1} + \beta_3 M_{t-1} + v_t \dots (3)$$

حيث تشير المعادلة الأولى إلى أن الواردات في الفترة الحالية تعتمد على كل من الدخل في الفترة الحالية وحجم الواردات في الفترة الماضية ، أما المعادلة الثانية فتشير إلى ما قد تسببه الزيادة في الواردات من زيادة في معدل النمو وبالتالي زيادة في مستوى الدخل .

على أية حال إذا كان الهدف من النموذج هو الاستفادة من المعالم المقدرة في التنبؤ بسلوك المتغيرات الاقتصادية في المستقبل ، فيمكن تطبيق أسلوب متجهات الانحدار الذاتي Vector Autoregressive (VAR) Models على الشكل المختزل

الإزعاج في فترات زمنية مختلفة ، بالإضافة إلى عدم ثبات تبايناتها ، وفي هذه الحالة فإن السلسلة الزمنية للمتغيرين Y_t ، X_t لا تتجه إلى التوازن في الأجل الطويل .

على أية حال من الممكن أن يكون ترتيب μ_t مساوياً للصفر $[I(0) \rightarrow \mu_t]$ وذلك في حالة اتجاه السلسلة الزمنية للمتغيرين للسكون في الأجل الطويل ، بمعنى وجود تكامل مشترك بينهما ، وفي هذه الحالة يطلق على العلاقة أعلاه ، معادلة انحدار التكامل المشترك Co-Integration Regression Equation والمعلمة عبارة عن معلمة التكامل المشترك Co-integration Coefficient أما المتغير العشوائي فهو يعبر عن مدى انحراف العلاقة المقدرة في الأجل القصير عن وضعها التوازني في الأجل الطويل: $[\mu_t = C_t - \beta Y_t]$ ، وبالتالي عادة ما يطلق عليه خطأ التوازن Equilibrium Error . وبالرغم من إمكانية تذبذب العلاقة بين Y_t ، X_t في الأجل القصير فإنها تميل إلى الوضع التوازني لوجود اتجاه عشوائي متماثل بينهما Similar Stochastic Trend (1997)⁽⁸⁾ .C.Hill,W.Griffiths,G.Judge

إذا كانت السلاسل الزمنية للمتغيرات الاقتصادية التي تتكون منها ظاهرة اقتصادية معينة تتصف بخاصية التكامل المشترك فإن أغلب الدراسات تشير إلى أن النموذج الأكثر ملائمة لتقدير مثل هذه العلاقة هو نموذج تصحيح الخطأ Error Correction Model وهو عبارة عن

مباشرة والذي توضحه المعادلتين الآتيتين:

$$M_t = \Pi_{11} + \Pi_{12}M_{t-1} + \Pi_{13}Y_{t-1} + \mu_t \dots(4)$$

$$Y_t = \Pi_{21} + \Pi_{22}M_{t-1} + \Pi_{23}Y_{t-1} + \nu_t \dots(5)$$

المصفوفة توضح حالة التوازن لمتجه البيانات في الأجل الطويل وهناك ثلاث احتمالات فيما يتعلق برتبة المصفوفة Π أو ما يتعلق بالعلاقة طويلة الأجل بين المتغيرات الموجودة في متجه البيانات.⁽⁹⁾ Fayad, M., Holden.

وللتأكد من سكون السلسلة الزمنية للمتغيرين ، يمكن أخذ الفروق الأولى لكل منهما ، وذلك بطرح M_{t-1} من المعادلة الأولى وطرح Y_{t-1} من المعادلة الثانية :

1. رتبة المصفوفة مساوية للصفر $Rank(\Pi) = 0$ ، وفي هذه الحالة العلاقة عبارة عن متجه انحدار ذاتي للشكل ولا يوجد أي تكامل مشترك بين عناصره.

$$\Delta M_t = \Pi_{11} + (\Pi_{12} - 1)M_{t-1} + \Pi_{13}Y_{t-1} + \mu_t \dots(6)$$

$$\Delta Y_t = \Pi_{21} + \Pi_{22}M_{t-1} + (\Pi_{23} - 1)Y_{t-1} + \nu_t \dots(7)$$

2. المصفوفة كاملة الرتبة $Rank(\Pi) \rightarrow r = n$ ، مما يعني وجود عدد متساو من الأعمدة الخطية المستقلة ، وعليه فإنها ساكنة عند المستوى الأصلي ولاداعي لأخذ الفروق الأولى للمتغيرات .

ويمكن إثبات أنه لكي تكون رتبة كل من M_t ، Y_t من الدرجة الأولى $M_t \rightarrow I(1)$ ، $Y_t \rightarrow I(1)$ وبينهما تكامل مشترك فإنه لا بد من تحقق الشرط التالي بين معالم المعادلتين الأخيرتين⁽⁶⁾ C.Hill , W.Griffiths, G.Judge(1997)

$$\Pi_{12} = 1 + \frac{\Pi_{13}\Pi_{22}}{\Pi_{23} - 1} \therefore \Pi_{12} - 1 = \frac{\Pi_{13}\Pi_{22}}{\Pi_{23} - 1} \dots(8)$$

3. من الممكن أن تكون للمصفوفة رتبة مختزلة (Π has a reduced rank) ، مما يعني وجود عدد $r \leq n - 1$ من المتجهات التي يوجد بين عناصرها تكامل مشترك وفي هذه الحالة يمكن تحليل $\Pi = \alpha\beta'$ بحيث تصبح

ويمكن كتابة مصفوفة التوازن للمعادلتين (6)، (7) على النحو التالي :

$$\Pi = \begin{bmatrix} -(1 - \Pi_{12}) & \Pi_{13} \\ \Pi_{22} & -(1 - \Pi_{23}) \end{bmatrix} \dots(9)$$

وبصفة عامة إذا أخذنا في الاعتبار متجه انحدار ذاتي ترتيبه p ، $VAR(p)$ ، يمكن كتابته على النحو التالي :

المصفوفة Π رتبته r حيث $r < n$ وحيث n عدد المعادلات، وحيث عناصر

$$Y_t = A_1 Y_{t-1} + \dots + A_p Y_{t-p} + BX_t + \varepsilon_t \quad \dots(10)$$

بطريقة الأرجحية الكبرى وذلك من خلال استعمال إحصائية معدل الأرجحية Likelihood Ratio (LR) أنه يوجد على الأكثر r من المتجهات التي يوجد بينها تكامل مشترك أطلق عليه اسم Trace Statistic (TRS) ،

حيث Y_t عبارة عن k من المتغيرات ذات الترتيب $I(1)$ غير الساكنة ، X_t عبارة عن d من المتغيرات المحددة سلفاً ، ε_t عبارة عن متجه من المتغيرات العشوائية ، والنموذج أعلاه يمكن كتابته على الصورة التالية:

$$\Delta \gamma_t = \Pi \gamma_{t-1} + \sum_{i=1}^{p-1} \Gamma_i \Delta \gamma_{t-i} + BX_t + \varepsilon_t \quad \dots(11)$$

$$\Pi = \sum_{i=1}^p A_i - 1, \Gamma = \sum_{j=i+1}^p A_j \quad \dots(12)$$

بالإضافة إلى اختبار آخر وهو Maximal Eigenvalue Statistic (MEV) الهدف من الاختبارين هو تحديد المتجهات التي يوجد بينها تكامل مشترك ، وعلى افتراض أنه يوجد على الأكثر r من المتجهات التي بينها تكامل مشترك ، فقد أعد جدول للقيم الحرجة لاختبار الأيجابية لغاية $r=5$ كحد أقصى . وفي الاختبارين تتم مقارنة قيم كل من (MEV) و (TRS) بالقيم الحرجة ، ويقبل فرض وجود التكامل المشترك إذا كانت هذه القيم أكبر من القيم الحرجة ، ويمكن كتابة الاختبارين كالآتي :

وفقاً لنظرية Granger⁽¹⁰⁾ إذا كانت رتبة المصفوفة Π هي r حيث $r < k$ معنى ذلك أنه يوجد عدد من المصفوفات α و β رتبة كل منهما r بحيث $\Pi = \alpha\beta'$. حيث r هي عدد العلاقات التي يوجد بينها تكامل مشترك ، و β عبارة عن مصفوفة تحتوى على عدد r من المتجهات التي يوجد بين عناصرها تكامل مشترك . أما محتويات المتجه α فهي عبارة عن معالم التعديل لنموذج تصحيح الخطأ ، عبارة عن مصفوفة الأوزان وتشير إلى سرعة التعديل Speed Adjustment . ،

ونظراً لأن المصفوفتين α و β غير مميزتين أو غير معرفتين Identified ، وبالتالي لا يمكن تقدير المعالم باستعمال طريقة المربعات الصغرى ، فقد استعان⁽¹¹⁾ (1988,1989)

$$LR_{TRS}(dk) = -T \sum_{i=\tau+1}^{k-1} \text{Log}(1 - \lambda_i) \dots (13)$$

$$LR_{MEV}(\tau + 1) = -T \text{Log}(1 - \lambda_{\tau+1}) \dots (14)$$

هناك تكامل مشترك بين المتغيرات الاقتصادية ، منها على سبيل المثال ، اختبار (13) Stock - Watson (1988) واختبار (14) Engle-Granger (1987) ، واختبار الانحدار التكامل ل كل من (20) Durbin-Watson ، وبالرغم من وجود اختلاف في بعض النواحي بين هذه الاختبارات إلا أنها جميعاً تهدف إلى تحديد التوليفة الخطية الأكثر سكون في متجه السلاسل الزمنية . ومع ذلك فإن معظم الدراسات تشير إلى أن اختبار Johansen يعتبر أكثر شمولية ولذلك تمت الاستعانة به في هذه الدراسة .

التقدير باستخدام نموذج تصحيح الخطأ:

Error Correction Model

تم إعداد دراسات حول مجموعة من نماذج الإبطاء الموزعة تعرف بنماذج تصحيح الأخطاء ، وهي تشير إلى أن هناك دائماً إمكانية لحصول توازن في الأجل الطويل بين المتغيرات الاقتصادية بالرغم من إمكانية عدم حدوث هذا التوازن في الأجل القصير، ومن خلال ميكانيكية تصحيح الأخطاء فإن جزء من التوازن في فترة معينة يتم تصحيحه في الفترة التي تليها ، وتستمر هذه العملية إلى أن يحدث التوازن في الأجل الطويل (Engl, Granger, 1987) ، فمثلاً التغير في الأسعار في فترة معينة يعتمد على فائض الطلب في الفترة السابقة،

حيث τ عدد المتجهات التي يوجد بينها تكامل مشترك ، و k عبارة عن عدد المتغيرات التابعة . مع ملاحظة الآتي:

- في اختبار (Trs) فرض العدم أن عدد المتجهات أقل من أو يساوي r حيث $r = 0, 1, 2$ وفي كل حالة نختبر فرض العدم مقابل الفرض البديل .

- بالنسبة لاختبار MEV فهو مشابه لاختبار (Trs) ولكن الاختلاف في الفرض البديل ، حيث يتم اختبار $r = 0$ مقابل $r = 1$ ثم بعد ذلك $r = 1$ مقابل $r = 2$ وهكذا.

و بالرغم من عدم وجود إجابة شاملة عن التساؤل الخاص بالعدد الأمثل من المتجهات التي ينبغي أن يكون بينها تكامل مشترك ، إلا أن كل من David A.D. & Dennis W. J. & D.Thornton (1991)⁽¹²⁾ أشارا إلى أنه يمكن النظر إلى المتجهات التي بينها تكامل مشترك على أنها تمثل القيود التي يفرضها النظام الاقتصادي على حركة المتغيرات الموجودة به في الأجل الطويل، عليه كلما زاد عدد المتجهات المتكاملة كان ذلك علامة على سكون النموذج .

وتجدر الإشارة إلى أن هناك العديد من الاختبارات التي جرت العادة على الاستعانة بها للتعرف على ما إذا كان

التعديل وتشير إلى مقدار التغير في المتغير التابع نتيجة انحراف قيمة المتغير المستقل في الأجل القصير عن قيمته التوازنية في الأجل الطويل بمقدار وحدة واحدة . ومن المتوقع أن تكون إشارتها سالبة لأنها تشير إلى المعدل الذي تتجه به العلاقة في الأجل القصير إلى تلك طويلة الأجل.

ذكرنا سابقاً بأن نماذج متجهات الانحدار الذاتي تستعمل لإغراض التنبؤ وتأخذ في الاعتبار أكثر من متغير خلال الفترة الزمنية موضوع الدراسة ، وقد بينت الدراسات الحديثة أنه إذا كان الهدف من بناء هذه النماذج هو الاستفادة منها في تقدير المعالم لغرض التنبؤ بسلوك المتغيرات الاقتصادية في المستقبل ، فمن الممكن تحويل نموذج متجه الانحدار الذاتي VAR إلى نموذج تصحيح الخطأ ECM ، وكمثال على ذلك سوف نأخذ نفس المثال السابق الذي تعرضنا له عند مناقشة موضوع التكامل المشترك ، لإيضاح العلاقة بين المتغيرين VAR و ECM . بالعودة إلى الشكل المختزل في المعادلتين (4) ، (5) .

وبالتالي يمكن أن يتم التصحيح على هذا الأساس ويمكن القول بأن تصحيح الأخطاء هو عملية موازنة بين سلوك المتغيرات الاقتصادية في الأجل القصير وسلوكها في الأجل الطويل . ومن الأمثلة على ذلك دالة الاستهلاك والتي يمكن أن تأخذ الشكل التالي :

Ramu Ramanathan(1992) (15)

$$y_t = kx_t \dots\dots(15)$$

حيث k مقدار ثابت .

ويمكن إعطاء أمثلة في الفكر الاقتصادي لهذه العلاقة ، مثل نظرية الدخل الدائم للاقتصادي Friedman ، حيث افترض أن الاستهلاك عبارة عن نسبة من الدخل ، وكذلك نظرية Life cycle للاقتصادي Modigliani ، والتي تشير إلى أن الاستهلاك في الأجل الطويل عبارة عن نسبة ثابتة من الثروة .

ويمكن اشتقاق نموذج تصحيح الخطأ للعلاقة السابقة في أبسط صورة كالآتي :

$$\Delta Y_t = \beta_0 + \beta_1 \Delta X_t + \gamma(X_{t-1} - Y_{t-1}) + v_t \dots\dots\dots(16)$$

وهي تربط العلاقة بين التغير في متغير آخر مضافاً إليها الفجوة بين المتغيرين في فترة سابقة . وتشتمل على التعديل قصير الأجل من خلال إدراج فروق السلسلة الزمنية ، كما أنها تشتمل على التعديل طويل الأجل من خلال احتوائها على متغيرات ذات فجوة زمنية ΔX_t ، أما γ فهي عبارة عن معامل

وإذا ما قمنا بتعريف المعالم كالاتي :

$$\beta_1 = \frac{1 - \Pi_{23}}{\Pi_{22}}, \quad \gamma_1 = \frac{\Pi_{13}\Pi_{22}}{\Pi_{23}}, \quad \gamma_2 = \Pi_{22} \dots \dots (17)$$

$$\Pi^*_{11} = \Pi_{11} + \gamma_1\beta_1, \quad \Pi^*_{21} = \Pi_{21} + \gamma_2\beta_1 \dots \dots (18)$$

وعليه يمكن كتابة المعادلتين أعلاه
كما يلي :

$$\Delta M_t = \Pi^*_{11} + \gamma_1(M_{t-1} - \beta_1 - \beta_2 Y_{t-1}) + \mu_t \dots \dots (19)$$

$$\Delta Y_t = \Pi^*_{21} + \gamma_2(M_{t-1} - \beta_1 - \beta_2 Y_{t-1}) + v_t \dots \dots (20)$$

وينظر إلى هذه الصيغة من متجهات الانحدار الذاتي على أنها إحدى صيغ نموذج تصحيح الخطأ . Error Correction Model ، حيث تشير إلى أن التغير في السوريات والناتج القومي الإجمالي من الفترة t إلى $t-1$ يعتمد على المقدار $t-1$ $[\varepsilon_{t-1} = M_{t-1} - \alpha - \beta Y_{t-1}]$ وهو يعبر عن مدى انحراف المتغير العشوائي ε في الفترة $t-1$ عن الوضع التوازني في الأجل الطويل $(M_t = \alpha + \beta Y_t)$ ، عليه فإن التغير في كل من (أي التصحيح لكل من M_t ، Y_t) يعتمد على مدى ابتعاد النظام عن وضعه التوازني الطويل الأجل في الفترة السابقة ، وبالرغم من إمكانية تذبذب العلاقة بين M_t ، Y_t في الأجل القصير فإنها تميل إلى الوضع التوازني في الأجل الطويل لوجود اتجاه عشوائي متماثل بينهما Similar Stochastic Trend.

سكون السلاسل الزمنية

يقال أن سلسلة زمنية لمتغير ما ساكنة (Stationary) إذا كانت خصائصها لا تتغير بمرور الزمن مما يعني أن ميل المتغير يعود إلى متوسط قيمته ثم يتذبذب حول تلك القيمة .

في حين أن حالة عدم السكون تشير إلى الحالة التي تميل فيها قيم المتغيرات إلى عدم الثبات بمرور الزمن مما يعني أن أوساطها الحسابية تختلف باختلاف الفترة الزمنية . ففي نموذج الانحدار الذاتي التالي :

$$Y = \alpha + \rho Y_{t-1} + \mu_t \dots \dots (21)$$

تتحقق حالة سكون السلسلة الزمنية للمتغير Y_t إذا كانت $|\rho| < 1$ حيث ρ عبارة عن معامل الانحدار للمتغير Y_{t-1} ، وتكون السلسلة غير ساكنة في حالة $|\rho| > 1$.

ويتحقق شرط سكون السلسلة الزمنية للمتغير بمرور الزمن في حالة توفر الآتي:

C.Hill,Griffiths,G.Judge(1993)⁽¹⁶⁾

$$E(Y_t) = \mu_t$$

$$\text{var}(Y_t) = E(Y_t - \mu_t)^2 = \sigma^2 Y$$

$$\text{cov}(Y_t, Y_{t+k}) = E(Y_t - \mu_t)(Y_{t+k} - \mu_t) = \gamma_k$$

2. وإذا كانت السلسلة الزمنية ساكنة بعد الحصول على الفروق الثانية فإن السلسلة الزمنية الأصلية متكاملة من المرتبة الثانية $I(2)$ وهكذا

3. أما إذا كانت السلسلة الزمنية الأصلية ساكنة دون أخذ الفروق الأولى فيقال أنها متكاملة من المرتبة صفر $I(0)$.

وفيما يتعلق بمسألة أخذ الفروق يجدر ذكر الملاحظات التالية :

أ. يجب الأخذ في الاعتبار ما قد يترتب على أخذ الفروق الأولى من نتائج قد تكون غير مناسبة ومنه الأحداث تغيرات جوهرية في طبيعة المتغير الذي تم أخذ الفروق الأولى له ، وبالتالي لا بد من الموازنة بين إيجابيات وسلبيات هذا الإجراء .

ب. أن السلسلة الزمنية تكون ساكنة أو تتجه نحو السكون إذا كان معدل التذبذب قصير الأجل فيها متناقصا بما يضمن تقاربها من وضع التوازن في الأمد الطويل .

وتشير الملاحظة الأخيرة إلى أن التغيرات بين أية قيمتين لنفس المتغير تعتمد على الفجوة الزمنية بين القيمتين وليس على القيمة الفعلية للزمن الذي تحتسب عنده التغيرات أي على الفرق بين t, k وليس على t أو k .

ويمكن تحويل السلسلة الزمنية غير الساكنة إلى سلسلة ساكنة من خلال أخذ الفروق الأولى لأكثر من مرة حسب الحاجة ، وعملية أخذ الفروق الأولى توضح درجة التكامل Integration ، ويرمز لها بالرمز $I(d)$ ، ويطلق على عدد المرات التي يجب أخذ الفروق لها للحصول على سلسلة ساكنة ترتيب التكامل Integration Order.

ويمكن أن تتخذ السلسلة الزمنية أحد الأوضاع التالية .:

1. قد تكون السلسلة الأصلية متكاملة من المرتبة الأولى (1) وذلك عندما تكون سلسلة الفروق الأولى من سلسلة السير العشوائية ساكنة . ويعبر عنها بالرمز $I(1)$.

ثانياً: اختبار دالة الارتباط الذاتي :
Autocorrelation Function

يهدف هذا الاختبار إلى معرفة ما إذا كانت دالة الارتباط الذاتي لمتغير ما تتجه إلى الصفر عندما تزداد فترة التباطؤ ، و ذلك من خلال استعمال اختبار معامل الارتباط الخطى البسيط (وهو عبارة عن مقياس لقوة واتجاه العلاقة الخطية بين أى متغيرين) ، أى دالة الارتباط الذاتي والتي يمكن كتابتها على الصورة التالية
: Ramu Ramanathan

$$\text{Autocorrelation function} = ACF = \frac{\text{COV}(Y_T, Y_{T-K})}{\text{VAR}(Y_T)} \dots \dots \dots (22)$$

$$ACF = \rho = \frac{\sum (Y_T - \mu_T)(Y_{T-K} - \mu_T) / n - k}{\sum (Y_T - \bar{Y})^2 / n - 1} = \frac{\lambda_k}{\lambda_0} \dots \dots \dots (23)$$

حيث فرض العدم والفرض البديل كالآتي:
 $H_0 : \hat{\rho} = 0, H_1 : \hat{\rho} \neq 0$ ، وحيث k طول الفجوة الزمنية n حجم العينة . ويتطلب سكون السلسلة الزمنية قبول فرض العدم ، بمعنى أن كل معاملات الارتباط الذاتي مساوية للصفر ، وبذلك تكون السلسلة الزمنية لدالة الارتباط الذاتي لها توزيع طبيعي وسطه الحسابي صفر وتباينه $1/n$ ، حيث n حجم العينة . ومن ثم فإن حدود فترة الثقة عند مستوى المعنوية 5% لعينة كبيرة الحجم هي:
 $\pm 1.96 \sqrt{1/n}$. فإذا كانت $\hat{\rho}$ تقع داخل هذه الحدود نقبل فرض العدم $H_0 : \hat{\rho} = 0$ وإذا كانت تقع خارج هذه الحدود نرفض العدم ، وتكون $\hat{\rho}$ تختلف جوهرياً عن الصفر .

ج. أن عدد المرات التي ينبغي أخذ الفروق فيها للحصول على سلسلة زمنية ساكنة يعتمد على نتائج اختبارات السكون وهو ما سنناقشه في الجزء التالي.

اختبارات سكون السلسلة الزمنية

هناك العديد من الاختبارات التي يمكن أن تستخدم للتعرف على مدى سكون السلسلة الزمنية من عدمه ، وستتم مناقشة ثلاثة اختبارات أساسية هي : تتبع المسار الزمني للملاحظات ، اختبار

دالة الارتباط الذاتي Autocorrelation Function
The واختبار جذر الوحدة
Unit Root Test For Stationarity:

أولاً : تتبع انتشار البيانات عبر الزمن:

غالبا ما تشير بيانات السلاسل الزمنية إلى وجود عامل الاتجاه Trend والذي يعكس ظروف معينة قد تؤثر على كل المتغيرات ذات العلاقة : ويظهر الملحق رقم (1) الأشكال 1،2،3 والتي تمثل المسار الزمني لبيانات الناتج القومي الإجمالي ، الواردات ، الرقم القياسي للأسعار وجود اتجاه عام يعكس صفة عدم السكون في هذه السلاسل .

أن هذه المعاملات كانت خارج فترة الثقة عند الفجوات 1,2,3,4 ، وهي تتراوح بين 0.868 و 0.443 في هذا المدى مما يشير إلى عدم توفر فرصة سكون السلسلة.

ولاختبار معنوية معاملات الارتباط الذاتي كمجموعة نستخدم إحصائية " Q " والتي تم تقديمها بواسطة (7) Box & Pierce، حيث أن لها توزيع χ^2 وذلك بالنسبة للعينات الكبيرة نسبياً وتتم مقارنة قيم χ^2 الجدولية وقيم " Q " المحسوبة عند مستوى معنوية معين ، فإذا كانت " Q " المحسوبة $< \chi^2$ الجدولية نرفض فرض العدم القائل بأن كل معاملات الارتباط مساوية للصفر ($H_0, \hat{\rho} = 0$) أي سكون السلسلة الزمنية . أما إذا كان العكس نقبل فرض العدم وتكون السلسلة ساكنة . وبالكشف في جداول χ^2 عند درجات حرية 12 درجة ومستوى معنوية 1% نجدها 32.00 في حين أن قيمة المحسوبة تساوي 75.729 . عليه يتم رفض فرض العدم بأن السلسلة الزمنية للناتج القومي الإجمالي ساكنة في الأمد القصير .

وبالتالي يتطلب الأمر أخذ الفروق الأولى لهذه السلسلة ثم دراسة شكل ارتباط العينة Sample Corrogram رقم (5) ملحق (2) حيث يتضح أن هذه المعاملات كانت داخل فترة الثقة مما يشير إلى توفر فرصة سكون السلسلة . ولاختبار معنوية معاملات الارتباط الذاتي كمجموعة نستخدم إحصائية " Q " ،

ويبين الجدول رقم (1) ملحق (1) السلاسل الزمنية لكل من الناتج القومي الإجمالي (Y) ، الواردات (M) والرقم القياسي للأسعار (P) تم الحصول عليها من أعداد مختلفة من الحسابات القومية ، ومن منشورات مصرف ليبيا المركزي ، وسيتم في هذه المرحلة تطبيق اختبار دالة الارتباط الذاتي للتعرف على مدى سكون السلاسل الزمنية لهذه المتغيرات .

التطبيق العملي اختبار دالة الارتباط الذاتي

بتفحص بيانات السلاسل الزمنية الخاصة بمتغيرات الناتج المحلي الإجمالي و الواردات ، والرقم القياسي للأسعار للجماهيرية عن الفترة 1970 إلى 2002 ف للتعرف على ما إذا كانت ساكنة من عدمه وذلك من خلال دراسة سلوك دالة الارتباط الذاتي لكل متغير من هذه المتغيرات والتي تمثلها العلاقة : $\hat{\rho}_k = \lambda_k / \lambda_0$ ، حيث k عبارة عن طول فجوة التباطؤ ، حيث تميل السلسلة للسكون كلما اقتربت قيمة الدالة من الصفر . وذلك برصد كل الصفر . وذلك برصد كل $\hat{\rho}_k$ ، $\hat{\lambda}_k$ في شكل الانتشار عند مختلف الفجوات .

السلسلة الزمنية للناتج القومي الإجمالي (Y)

بالنسبة للناتج القومي الإجمالي (Y) يوضح الشكل (4) ملحق (2) ارتباط العينة Sample Corrogram حدود فترة ثقة 95% لمعامل الارتباط الذاتي ويتبين

يعزز قبول فرض العدم بسكون السلسلة الزمنية.

السلسلة الزمنية للرقم القياسي للأسعار (p)

يلاحظ من الشكل رقم (8) ملحق (2) أن معاملات دالة الارتباط الذاتي كانت خارج حدود الثقة عند الفجوات من 1 إلى 6، وهي تتراوح ما بين 0.931 و 0.469 مما يشير إلى عدم سكون السلسلة الزمنية في الأمد القصير، كما يؤكد ذلك اختبار "Q" حيث $Q = 32.00 > Q = 149.52 = \chi^2$ مما يعزز رفض فرض العدم بسكون السلسلة الزمنية، وعند أخذ الفروق الأولى لهذه السلسلة يلاحظ اختفاء الفجوات بالكامل مما يشير إلى اتجاه السلسلة الزمنية نحو السكون، كما يوضح ذلك الشكل رقم (9) ملحق (2)، وبالكشف في الجداول الخاصة (χ^2) عند درجات حرية 16 درجة ومستوى معنوية 1% نجدها 32.00 في حين أن قيمة Q المحسوبة تساوي 9.963 عليه يتم قبول فرض العدم بأن السلسلة الزمنية للناتج المحلي ساكنة بعد أخذ الفروق الأولى.

ثالثاً : اختبار جذر الوحدة: The Unit Root Test For Stationarity

تبرز هذه المشكلة عندما يكون معامل الانحدار في نموذج الانحدار الذاتي من الدرجة الأولى يساوي واحد. ففي النموذج $Y_t = \alpha + \rho Y_{t-1} + \mu_t$ إذا كانت $\rho = 1$ فإن ذلك يشير إلى وجود

وبالكشف في الجداول الخاصة χ^2 عند درجات حرية 16 درجة ومستوى معنوية 1% نجدها 32.00 في حين أن قيمتها المحسوبة تساوي 10.029 عليه يتم قبول فرض العدم بأن السلسلة الزمنية للناتج المحلي الإجمالي ساكنة بعد أخذ الفروق الأولى.

السلسلة الزمنية للواردات (M)

فيما يتعلق بالواردات نلاحظ في الشكل رقم (6) ملحق (2) أن معاملات الارتباط كانت خارج حدود فترة الثقة عند الفجوات 2,1 وهي تتراوح ما بين 0.757 و 0.504 في هذا المدى مما يشير إلى عدم توفر فرصة السكون لسلسلة الواردات في الأمد القصير، أما فيما يتعلق باختبار معنوية معاملات الارتباط كمجموعة فيتم استخدام إحصائية "Q" كما ذكرنا سابقاً. وحيث أن قيمة "Q" المحسوبة أكبر من χ^2 الجدولية، حيث أن قيمة الأولى 78.589 في حين قيمة الثانية 32.00 عند مستوى المعنوية 1%، عليه يتم رفض فرض العدم بأن السلسلة الزمنية للواردات ساكنة في الأمد القصير.

وللتخلص من مشكلة عدم سكون السلسلة الزمنية لدالة الواردات يتم أخذ الفروق لهذه السلسلة، وكما يتضح من الشكل رقم (7) ملحق (2) فإن جميع معاملات الارتباط تقع داخل حدود الثقة مما يشير إلى توفر فرصة سكون لسلسلة الزمنية للواردات. كما يؤكد ذلك اختبار "Q" حيث $\chi^2 = 8.444 < Q = 32.00$ مما

الاختبار على النموذج وحجم العينة ومستوى المعنوية وهو يستخدم ثلاثة صيغ من علاقات الانحدار وهي :

1- صيغة السير العشوائي البسيطة:
Simple Random Walk

$$\Delta Y_t = \mathcal{N}_{t-1} + \mu_t \dots \dots \dots (27)$$

2- صيغة السير العشوائي مع الحد الثابت:
Random Walk With Drift

$$\Delta Y_t = \alpha + \mathcal{N}_{t-1} + \mu_t \dots \dots \dots (28)$$

3- صيغة السير العشوائي مع حد ثابت واتجاه زمني
Random Walk With Drift And Trend

$$\Delta Y_t = \alpha + \beta T + \rho Y_{t-1} + \mu_t \dots \dots \dots (29)$$

وإذا ما تبين من اختبار Dickey Fuller أن هناك ارتباطاً ذاتياً بين عناصر الإزجاج فيتم استخدام اختبار Dickey-Augmented Fuller الموسع حيث يتم إدراج عدد من الفروق ذات الفجوة الزمنية k ، حتى تختفي مشكلة الارتباط الذاتي وهو يعتمد على نفس العناصر السابقة . فمثلا في حالة صيغة السير العشوائي مع حد ثابت و اتجاه زمني:

اتجاه زمني في البيانات ، وتعرف السلسلة الزمنية في هذه الحالة بسلسلة السير العشوائي Random Walk ، أما عنصر الخطأ فيعرف على أنه White Noise Error ، ويفترض في النموذج السابق أن المتغير العشوائي تتوفر فيه الشروط التالية :

$$E\mu_t = 0 \quad , \quad E(\mu_t^2) = \sigma^2 \quad , \quad E(\mu_s \mu_t) = 0 \quad t \neq s$$

وتتم عملية تحويل النموذج بعد أخذ الفروق الأولى كالآتي :

$$Y_t = \alpha + \rho Y_{t-1} + \mu_t \dots \dots \dots (24)$$

$$Y_t - Y_{t-1} = \rho Y_{t-1} - Y_{t-1} + \mu_t$$

$$\therefore \Delta Y_t = (\rho - 1) Y_{t-1} + \mu_t \dots \dots \dots (25)$$

$$\therefore \Delta Y_t = \mathcal{N}_{t-1} + \mu_t \dots \dots \dots (26)$$

وعادة ما يكتب فرض العدم والفرض البديل :

$$H_0 : \rho = 1 \rightarrow \gamma = 0$$

$$H_1 : \rho \neq 0 \rightarrow \gamma \neq 0$$

وفي حالة تحقق فرض العدم وميل السلسلة الزمنية إلى السكون تصبح العلاقة أعلاه كالتالي: $\Delta Y_t = \mu_t$ وتوجد العديد من الاختبارات التي يمكن استخدامها للتأكد من إمكانية وجود مشكلة جذر الوحدة في حالة أخذ الفروق الأولى ، أي للتأكد من سكون أو عدم سكون السلسلة الزمنية ، ومن أهم هذه الاختبارات ؛ اختبار ديكى- فولار Dickey Fuller⁽¹⁷⁾ ، يعتمد هذا

$$\Delta Y_t = \alpha + \beta T + \gamma Y_{t-1} + \sum_{j=1}^k \rho_j \Delta Y_{t-j} + \mu_t \dots (30)$$

تبيين الجداول 1، 2، 3 نتائج تطبيق الصيغ الثلاث للتعرف على مدى سكون السلاسل الزمنية للمتغيرات الثلاث في المستوى وعند أخذ الفروق الأولى عند تطبيق اختبار Dickey- Fuller ، ويتضح من تحليل البيانات أنه بالرغم من عدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي كما يتضح من قيم $(D - W)$ ، إلا أن (τ^*) المحسوب أصغر من τ الحرجة عند جميع مستويات المعنوية مما يشير إلى قبول فرض عدم بعدم سكون السلسلة الزمنية بالنسبة للصيغ الثلاث ، وننتقل إلى الخطوة الثانية وهي استعمال اختبار Augmented Dickey- Fuller ، حيث تم الحصول على أفضل النتائج عندما اشتملت المعادلة على السير العشوائي والثابت كما يوضح ذلك الجداول ، حيث تشير النتائج إلى أن القيمة المحسوبة أكبر من القيمة الحرجة عند مختلف مستويات المعنوية ، مما يشير إلى أن جميع المتغيرات ساكنة عند أخذ الفروق الأولى .

وقد قام كل من Dickey - Fuller بحساب ما يسمى (τ^*) حسب الصيغة التالية :

$$\tau^* = \frac{\hat{\rho} - 1}{S_{\hat{\rho}}} \dots \dots \dots (31)$$

$$\tau^* = \frac{\hat{\rho}}{S_{\hat{\rho}}}$$

حيث فرض عدم والفرض البديل كما ذكر سابقا:

$$H_0 : \rho = 1 \rightarrow \gamma = 0$$

$$H_1 : \rho \neq 0 \rightarrow \gamma \neq 0$$

كما قاما بإعداد جداول أعدت خصيصا لذلك ، فإذا كانت (τ^*) المحسوب أصغر من τ الموجودة في جداول Dickey - Fuller نرفض فرض عدم $H_0 : \rho = 1$ ونقبل البديل ، وبالتالي تكون السلسلة الزمنية ساكنة والعكس إذا كانت (τ^*) المحسوب أكبر من τ .

نتائج تطبيق اختبارات جذر الوحدة

في هذا الجزء من الدراسة يتم الاستعانة باختبار جذر الوحدة للتأكد من مدى سكون بيانات الناتج القومي الإجمالي ، والواردات ، والرقم القياسي للأسعار .

جدول (1) اختبار جذر الوحدة لسلسلة الناتج المحلي الإجمالي

الصيغ الثلاث لنموذج السير العشوائي A.D.F.	بعد أخذ الفروق		في المستوى		القيم الحرجة		
	τ	D.W	τ	D.W	1%	5%	10%
$\Delta Y_t = \gamma \Delta Y_{t-1} + \mu_t$	-4.59	2.03	1.85	1.90	-2.60	-1.95	-1.61
$\Delta Y_t = \alpha + \gamma \Delta Y_{t-1} + \mu_t$	-5.30	1.99	-0.70	1.93	-3.60	2.96	-2.61
$\Delta Y_t = \alpha + \beta T + \rho Y_{t-1} + \mu_t$	-5.21	1.99	-1.72	1.80	-4.28	-3.56	-3.21

جدول (2) اختبار جذر الوحدة لسلسلة الواردات

الصيغ الثلاث لنموذج السير العشوائي A.D.F.	بعد أخذ الفروق		في المستوى		القيم الحرجة		
	τ	D.W	τ	D.W	1%	5%	10%
$\Delta M_t = \gamma \Delta M_{t-1} + \mu_t$	-4.05	2.03	0.80	1.52	-2.60	-1.95	-1.61
$\Delta M_t = a + \gamma \Delta M_{t-1} + \mu_t$	-4.21	1.99	-1.07	1.45	-3.66	2.96	-2.61
$\Delta Y_t = a + \beta T + \rho \Delta M_{t-1} + \mu_t$	-4.14	2.00	-1.30	1.43	-4.27	-3.19	-2.89

جدول (3) اختبار جذر الوحدة لسلسلة المستوى العام للأسعار

الصيغ الثلاث لنموذج السير العشوائي A.D.F.	بعد أخذ الفروق		في المستوى		القيم الحرجة		
	τ	D.W.	τ	D.W.	1%	5%	10%
$\Delta P_t = \gamma \Delta P_{t-1} + \mu_t$	-4.35	1.90	0.35	1.57	-2.64	-1.95	-1.61
$\Delta P_t = \alpha + \gamma \Delta P_{t-1} + \mu_t$	-4.41	1.89	-1.17	1.60	-3.66	2.96	-2.61
$\Delta P_t = \alpha + \beta T + \rho \Delta P_{t-1} + \mu_t$	-4.41	1.90	-2.65	1.95	-4.28	-3.56	-3.21

$$\mu_t = M_t - \alpha - \beta_1 Y_t - \beta_2 P_t = 0$$

$$\therefore M_t = \alpha + \beta_1 Y_t + \beta_2 P_t$$

وعليه فإن المتغير العشوائي يقيس انحراف العلاقة المقدرة في الأجل القصير عن اتجاهها التوازني في الأجل الطويل. وللتحقق من هذا الافتراض تم تطبيق اختبار Johansen Test وفقاً للخطوات التالية. David A.D. & Dennis W. J. (1991) & D.Thornton⁽¹⁸⁾:

أولاً: تحديد عدد المتجهات التي يوجد بينها تكامل مشترك وذلك من خلال مقارنة القيم المقدرة لكل من Statistic Maximal Eigenvalue Trace Statistic بالقيم الحرجة عند مستويات المعنوية المختلفة. وقد تمت مقارنة النتائج للسلاسل الزمنية للمتغيرات بدون أخذ الفروق الأولى ثم بعد أخذ الفروق الأولى وتبين الجداول رقم (4) و رقم (5) ورقم (6) ورقم (7) القيم المقدرة والقيم الحرجة لكل منها، وكذلك فرض العدم والفرض البديل بالنسبة لعدد المتجهات كما تم توضيحه في السابق.

نتائج تطبيق اختبار التكامل المشترك (Johansen Test)

لقد تبين من نتائج تطبيق اختبار جذر الوحدة أن السلاسل الزمنية لكل من Y, M, P متكاملة من الترتيب الأول لكل منها $(Y \rightarrow I(1), M \rightarrow I(1), P \rightarrow I(1))$ وذلك لأنها أصبحت ساكنة بعد أخذ الفروق الأولى، على أساس أن هذا الاختبار يركز على دراسة حالة السكون لكل متغير (أو سلسلة زمنية على حدة). أما فيما يتعلق باختبار التكامل المشترك فهو يهتم بدراسة العلاقة التوازنية بين هذه المتغيرات في الأجل الطويل، وعليه فبالرغم مما يبدو من تشابه بين الاختبارين، إلا أنهما غير متماثلين، حيث أنهما من الممكن أن تكون السلاسل الزمنية متكاملة من نفس الترتيب كل على حدة، ومع ذلك ليس هناك ما يفيد أن بينها تكامل مشترك عندما يتم اختبارهما كمجموعة. ولكي نضمن وجود تكامل مشترك بين السلاسل الزمنية لهذه المتغيرات مجتمعة للتعرف على إمكانية وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بينها فإن ذلك يتطلب أنه تكون البواقي (Residual) الناجمة عن تقدير العلاقة بينهما متكاملة من الترتيب صفر $(\mu_i \rightarrow I(0))$ معنى ذلك أنه في نموذج الانحدار الخطي المتعدد التالي:

$$M_t = \alpha + \beta_1 Y_t + \beta_2 P_t + \mu_t$$

يتحقق التوازن في الأجل الطويل عندما:

جدول (4) Trace Test

N.H	Alternative H.	Trace statistic	5% Critical value
$r = 0$	$r \geq 1$	21.4	29.7
$r \leq 1$	$r \geq 2$	26.9	15.41
$r \leq 2$	$r = 3$	1.11	3.76

جدول (5) Maximal Eigenvalue Test (6)

N.H	Alternative H.	Maximal eigenvalue statistic	5% Critical value
$r = 0$	$r = 1$	14.5	20.97
$r \leq 1$	$r = 2$	5.9	14.07
$r \leq 2$	$r = 3$	1.11	3.67

جدول (6) Trace Test

N.H	Alternative H.	Trace statistic	5% Critical value
$r = 0$	$r \geq 1$	54.53	34.87
$r \leq 1$	$r \geq 2$	20.04	20.18
$r \leq 2$	$r = 3$	8.59	9.16

جدول (7) Maximal Eigenvalue Test

N.H	Alternative H.	Maximal eigenvalue statistic	5% Critical value
$r = 0$	$r = 1$	34.49	22.04
$r \leq 1$	$r = 2$	11.46	15.87
$r \leq 2$	$r = 3$	8.58	9.16

ثالثا: نتائج التطبيقات على الاقتصاد الليبي :

أ- بعض خصائص الاقتصاد الليبي :

يعانى الاقتصاد في ليبيا من خلل هيكلي بسبب الاعتماد على مصدر رئيسي للدخل وهو النفط، وهذا بدوره أدى إلى عدم تطوير القطاعات الأخرى خاصة الزراعة والصناعة، كما أن تبنى الدولة لسياسات تقوم على دعم مستويات المعيشة مثل سياسة التوظيف في القطاع العام وسياسة الدعم بمختلف أنواعه، وبصفة عامة تنامي الإنفاق العام غير المنتج، كلها عوامل أدت إلى تنامي العجز في الميزانية العامة للدولة سنة بعد أخرى، بالإضافة إلى ذلك فإن عدم قدرة القطاعات الاقتصادية (عدا النفط) على التطور بمعدلات نمو معقولة وتدنى مساهمتها في الناتج المحلى الإجمالى تولد عنه اختلال بين العرض والطلب، مما أدى إلى اللجوء للاستيراد، وبالتالي في توجيه جزء كبير من عائدات النفط في تغطية قيمة الواردات .

في بداية السبعينيات وحتى أوائل الثمانينيات تم تنفيذ المشروعات التنموية التي تضمنتها خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية في تلك الفترة، وما صاحب ذلك من إنفاق تنموي هائل في مختلف القطاعات، وذلك فى ظل ظروف اقتصادية مواتية من حيث تحقق إيرادات إضافية نتيجة لارتفاع أسعار النفط، وكذلك سكون سعر الصرف، بالإضافة إلى الدور الذي كان يقوم به القطاع

ومن الجداول يتضح الآتى :

أ. عند أخذ القيم الأصلية للبيانات تشير نتائج الاختبارين ، Maximal Trace ، Statistic Eigenvalue Statistic إمكانية قبول الافتراض بعدم وجود متجهات بينها تكامل مشترك $(H_0 : r = 0)$ فى مقابل رفض الفرض البديل $H_1 ; r \geq 1$ (يوجد متجه واحد على الأقل يوجد بين عناصره تكامل مشترك) وذلك عند مستوى المعنوية 5 %.

ب . وبعد أخذ الفروق الأولى لهذه المتغيرات تم الحصول على النتائج التالية:

- يشير اختبار Trace Test إلى إمكانية رفض الافتراض بعدم وجود متجهات بينها تكامل مشترك $(H_0 : r = 0)$ فى مقابل الفرض البديل $H_1 ; r \geq 1$ (يوجد متجه واحد على الأقل يوجد بين عناصره تكامل مشترك) وذلك عند مستوى المعنوية 5 %.

- أما اختبار Maximal Eigenvalue Test فيؤكد رفض الافتراض بعدم وجود متجهات بينها تكامل مشترك $(H_0 : r = 0)$ فى مقابل الفرض البديل $(H_1 ; r = 1)$ وجود متجه واحد بين عناصره تكامل مشترك وذلك عند مستوى المعنوية 5 %.

الأهلي ، كل ذلك ساهم في نمو الاقتصاد بمعدل نمو متواضع .

مع بداية الثمانينيات شهدت هذه الفترة قيام الدولة بالإشراف المباشر على مختلف الأنشطة الاقتصادية ، كما شهدت أيضا الانخفاض الكبير في أسعار النفط مما انعكس على الأداء الاقتصادي ودفع الدولة إلى تبني سياسات اقتصادية تهدف إلى الحد من العجز الذي ظهر في الميزانية العامة للدولة وفي ميزان العمليات الخارجية ، وقد شمل ذلك سياسة الموازنات الاستيرادية والتي كانت تهدف إلى توفير السلع الضرورية للسكان مع الأخذ في الاعتبار حصيلة النقد الأجنبي ، بالإضافة إلى قيام الدولة بالرقابة الكمية على الواردات بهدف حماية الإنتاج المحلي من ناحية وتوجيه الواردات بما يتفق ومصالح الدولة الاقتصادية ..

وبالرغم من الجهود التي بذلت من أجل الدفع بعملية التنمية في مختلف المجالات ، والإجراءات التي اتخذت في سبيل تنويع الهيكل الاقتصادي وتخليص الاقتصاد من الاعتماد على مصدر أحادي للدخل ، إلا أن إخفاق السياسات الاقتصادية في تحقيق مستهدفاتها أدى إلى عدم قدرة الاقتصاد على خلق مصادر إضافية للدخل تساهم في رفع مستويات دخول الأفراد وخلق فرص عمل جديدة . ويمكن إيجاز أهم خصائص الاقتصاد الليبي في الآتي :

1. الاعتماد على مصدر رئيسي للعملة الأجنبية وهو النفط مما تسبب في معاناة الاقتصاد من خلل هيكلي ، كما انعكس

ذلك أيضا في عدم تطوير القطاعات الإنتاجية الأخرى خاصة الزراعة والصناعة وأضعف مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي ، وبالتالي ساهمت هي الأخرى في تعميق الخلل الهيكلي في الاقتصاد . أما الدور الذي تلعبه الواردات السلعية في سد العجز في الطلب المحلي فيمكن استنتاجه من بيانات الجدول رقم (1) الذي يوضح مدى مساهمة الواردات السلعية في إجمالي الطلب المحلي ، حيث تشير هذه البيانات إلى أن هذه النسبة بلغت أعلى معدل لها عام 1980 ثم بدأت في الانخفاض بسبب الإجراءات الحمائية التي اتخذت في تلك الفترة.

و يتضح من بيانات الجدول رقم (2) ، مدى أهمية الدور الذي يلعبه قطاع التجارة الخارجية في الاقتصاد الليبي ، حيث تشير هذه البيانات إلى أن نسبة مساهمة هذا القطاع في الناتج المحلي الإجمالي وصلت أعلى معدل لها عام 1980 ، حيث بلغت حوالي 90% ثم بدأ هذا المعدل في الانخفاض نتيجة لما اتخذ من إجراءات حمائية تم التطرق لها ووصلت إلى أدنى معدل عام 1995 ف. ومع بداية رفع القيود الكمية على الواردات وارتفاع أسعار النفط وتثبيت سعر الصرف وما نتج عن ذلك من جهود تنموية وصل هذا المعدل إلى أعلى مستوى له عام 2005 ف .

ولاشك أن هناك العديد من الخطوات قد اتخذت لتقليل الاعتماد على النفط كمصدر رئيسي للمصرف الأجنبي ، ومنها على سبيل المثال لا الحصر إصدار

يمثل 25.6 % الإنفاق على الناتج المحلي الإجمالي 1980 وفي السنة التي تليها سجل أقل نسبة من الإنفاق وهي (9.6% -)، ثم استمرت في التذبذب بين الزيادة والنقصان لغاية سنة 2000 ف حيث بدأت هذه الفجوة تتسع لصالح الصادرات ووصلت إلى حوالي 46 % سنة 2005 .

ب- بتحليل هيكل الاستهلاك الإجمالي إلى شقيه الخاص والعام يتضح بأن الفارق البسيط الذي كان موجوداً بينهما في بداية الفترة ، لصالح الاستهلاك الخاص قد ازداد من 3.3% في بدايتها ليصل إلى 18% سنة 2005 وربما يعكس ذلك تزايداً في القدرة الشرائية للأفراد ، وبالتالي زيادة الطلب على السلع والخدمات .

ج - يلاحظ تزايد الأهمية بالنسبة لإجمالي الاستهلاك وتراجع الأهمية النسبة لفجوة الموارد وإجمالي الاستثمار ، حيث وصلت هذه النسبة في عام 1998 ف إلى أعلى مستوى لها (89.56%) ، ألا أن هذه الأهمية بدأت تنقلص لصالح قطاع التجارة الخارجية بعد سنة 2000 ف كما يتضح من الجدول رقم (2) .

3. تنامي عجز الميزانية حيث أدى اعتماد الاقتصاد على الإيرادات النفطية في تمويل النفقات إلى انعكاسات سلبية على الميزانية العامة فقد تسبب انخفاض أسعار النفط في الثمانينيات في تدني الإيرادات النفطية الذي أدى بدوره إلى انخفاض الإيرادات العامة للدولة

مجموعة من التشريعات المنظمة لمزاولة النشاط الإقتصادي وإعادة هيكلة منشآت القطاع العام ، وتوحيد سعر الصرف وقوانين تحفيز الاستثمار الأجنبي ، إلا أن التطورات الجارية في عالم اليوم واتجاه معظم الدول للانضمام لمنظمة التجارة العالمية أو الفضاءات القريبة منها يؤكد على ضرورة هيكلة الاقتصاد وفقاً لمتطلبات هذا القرن التي تحتم ضرورة إجراء العديد من الإصلاحات الهيكلية بطريقة تنظمه وتأخذ في الاعتبار المتغيرات الاقتصادية الدولية .

2. نتيجة لعدم قدرة القطاعات الاقتصادية على التطور بمعدلات نمو معقولة وتدني مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي تولد اختلال بين العرض والطلب ، مما جعل اللجوء إلى الاستيراد هو المصدر الأساسي لتغطية العجز في الطلب المحلي ، بالإضافة إلى أن التركيز على استيراد السلع الاستهلاكية تسبب في استنزاف جزء كبير من عائدات النفط في تغطية قيمة هذه السلع على حساب السلع الرأسمالية للقطاعات المنتجة ، ويمكن من تحليل بيانات الجدولين المشار إليهما أعلاه استنتاج الآتي :-

أ- لقد تسبب ما اتخذ من إجراءات حمائية في تذبذب حصيلة الواردات وكذلك الإنفاق على الصادرات من سنة لأخرى ، وكذلك الفارق بينهما كنسبة من الإنفاق على الناتج المحلي الإجمالي خاصة خلال الفترة 1980-2005 ف ، فقد كان هذا الفرق (أو ما يسمى بفجوة الموارد)

مصدر غير مستقر ولا يمكن الاعتماد عليه في تمويل الميزانية.

وأحدث ذلك عجزاً في الميزانية العامة ، والذي وصل إلى أعلى مستوى له عام 1984 حيث بلغ 1498 ، مليون دينار واستمر العجز في التذبذب حيث انخفض في عام 1989 حوالي 150 مليون دينار ، بالإضافة إلى العوامل الأخرى التي أثرت على سير الإنفاق العام ومنها تغيير العملة عام 1980 وإلغاء التجارة الخاصة عام 1981 ، حيث أصبحت قنوات التوزيع تتم عبر الأسواق الشعبية والجمعيات التعاونية مما اضطر الدولة في تلك الظروف إلى إعادة بناء الاقتصاد الأمر الذي ترتب عليه ضغوطاً على الميزانية العامة.

إلا أن هذه الجهود كانت لها آثار سلبية هي الأخرى ، حيث أن انخفاض النفقات العامة وخاصة الاستثمارية في ظل عدم وجود دور فعال للقطاع الأهلي أدى إلى انحسار جهود التنمية ، بالإضافة إلى أن استمرار عجز الميزانية أدى إلى زيادة عبء خدمة الدين العام والمساهمة مجدداً في العجز.

وبالرغم من أن البيانات المتوفرة لا توضح بالتفصيل مصادر تمويل الميزانية عند تحقق العجز في السنوات المختلفة ، إلا أنه غالباً ما يكون هناك دور كبير للمصادر الأخرى للإيرادات وكمثال على ذلك في سنة 2000 يلاحظ أن مصادر تمويل الميزانية التشغيلية حسب مصادرها كانت 40% يأتي من الإيرادات النفطية ، وأن مانسبته 33% يأتي من الإيرادات الأخرى والتي تمثل معظمها من فروقات سعر الصرف ، وهذا بالطبع

جدول (1)

مساهمة الواردات السلعية في إجمالي الطلب المحلي لبعض السنوات 1970-2005 ف.

البيان	1970	1980	1985	1990	1995	2000	2005
الناتج الزراعي	33.1	236.4	342.2	482.9	933.4	1437.7	1554.5
الناتج الزراعي	22.5	210.4	421.7	457.6	743.1	889.7	799.1
ناتج التعدين والمحاجر	1.7	48.7	49.6	105.5	132.9	293.9	519.9
إجمالي الناتج المحلي	57.3	495.5	813.5	1046.0	1809.4	2621.3	2873.5
الواردات السلعية	263.0	3070.0	1938.0	2145.0	2149.0	2106.0	14238
الطلب المحلي الإجمالي	320.3	3565.5	2751.5	3191.0	3958.4	4727.3	17111.0
مساهمة الواردات في الطلب المحلي %	82.1	86.1	70.4	67.2	54.3	45.5	83.2
مساهمة الناتج المحلي	17.9	13.9	29.6	32.8	45.7	55.5	16.8
المجموع	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0

المصدر: الزنى ، عبد الباري " خصائص وسمات الاقتصاد الليبي " قدم في ندوة - الاقتصاد الليبي ومنظمة التجارة العالمية
الفرص والتحديات - معهد التخطيط - طرابلس 30-31/1/2007م. ، ص 7.

جدول رقم (2)

هيكل الإنفاق على الناتج المحلي الإجمالي 1980-2005

السنوات	البيان							
	الواردات من الخدمات والصناعات	الواردات من السلع والخدمات	الموارد قوية	العام الاستهلاك	الخاص الاستهلاك	الاستهلاك الإجمالي	الاستثمار الإجمالي	الناتج المحلي الإجمالي
1980	60.1	34.5	25.6	22.4	25.7	48.1	26.3	100.0
1981	44.9	54.5	9.6-	27.2	49.7	76.8	30.8	100.0
1982	43.8	41.8	2.0	26.2	41.7	67.9	30.1	100.0
1983	41.5	37.4	4.1	26.6	40.2	66.8	29.1	100.0
1984	40.1	40.5	0.4-	37.8	36.3	74.1	26.3	100.0
1985	44.6	30.2	14.4	27.1	39.2	66.3	19.3	100.0

تابع جدول رقم (2)
هيكل الإيرادات على الناتج المحلي الإجمالي 2005-1980

النسبة المئوية	البيانات							السنة
	الناتج المحلي الإجمالي	الاستثمار الإجمالي	الاستهلاك الإجمالي	القطر الإجمالي	العام الإجمالي	قوة الموارد	الواردات من السلع والخدمات	
100.0	21.1	71.0	42.2	28.8	7.9	26.6	34.5	1986
100.0	17.2	87.8	61.9	25.9	4.9-	32.1	27.2	1987
100.0	18.7	88.1	55.6	32.5	6.8-	31.2	24.4	1988
100.0	17.1	85.3	51.8	33.5	2.4-	31.8	29.4	1989
100.0	19.0	72.2	47.3	24.9	8.7	31.8	40.5	1990
100.0	13.4	83.5	56.5	27.0	3.1	31.4	34.5	1991
100.0	12.7	81.9	51.7	30.2	5.4	26.6	32.00	1992
100.0	19.0	81.6	65.8	15.8	0.6-	25.0	24.4	1993
100.0	19.2	81.2	65.4	15.8	0.4-	24.6	24.2	1994
100.0	19.1	81.6	65.8	15.8	0.7-	25.1	24.4	1995
100.0	18.1	81.6	66.1	15.5	0.3	26.1	26.4	1996
100.0	12.37	82.70	59.14	23.56	4.96	21.8	26.4	1997
100.0	11.96	89.56	63.35	26.21	1.48	20.88	26.8	1998
100.0	11.18	82.16	60.22	21.94	0.6	17.20	19.4	1999
100.0	13.0	67.0	46.0	21.0	20.0	15.0	35.0	2000
100.0	13.0	67.0	47.0	20.0	20.0	16.0	36.0	2001
100.0	15.0	73.0	57.0	16.0	12.0	36.0	48.0	* 2002
100.0	11.0	59.0	44.0	15.0	30.0	29.0	59.0	* 2003
100.0	10.0	50.0	38.0	12.0	40.0	27.0	67.0	* 2004
100.0	10.0	42.0	30.0	12.0	48.0	26.0	74.0	* 2005

المصدر: مصرف ليبيا المركزي، النشرة الاقتصادية، إعداد مختلفة

(*): مصرف ليبيا المركزي، إدارة البحوث والإحصاء، النشرة الاقتصادية، المجلد 46، الربع الثالث 2006 ف.

ب- متغيرات دالة الطلب على الواردات :

لقد ركزت معظم نظريات التجارة الخارجية اهتمامها في القرن الماضي على معرفة آثار التجارة الخارجية على اقتصاديات الدول النامية ومدى ملاءمة شروط التبادل التجاري لصالح هذه الدول التي غالباً ما تصدر المواد الأولية ، ومن هنا تطورت المفاهيم المختلفة لمعدل التبادل التجاري ، وما صاحب ذلك من نظريات ، حيث أشار بعض الاقتصاديين من أمثال Cairn Cross , Robertson إلى التجارة الخارجية كأداة أو وسيلة للنمو an engine of growth في حين أشار البعض الآخر من أمثال بريش وسنجر إلى دور التجارة الخارجية في التدهور البعيد الأمد في شروط التبادل التجاري الدولي ، وأنها تقود إلى النمو المفقر Immiserising Growth . ومع ذلك هناك اتفاق على أهمية الدور الذي يلعبه هذا القطاع في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدول النامية مع اختلاف الأهمية من بلد لآخر حسب إمكانيات كل بلد .

بالإضافة إلى معدلات التبادل التجاري (وهي في أبسط صورة لها عبارة عن الرقم القياسي لأسعار الواردات على الرقم القياسي لأسعار الصادرات) فإن هناك متغيرات أخرى أكثر أهمية في تأثيرها في الطلب على الواردات لدولة نامية مثل ليبيا ومن أهمها الدخل القومي ، حيث زيادته تؤدي إلى زيادة الطلب على السلع والخدمات المحلية ، ويتم سد العجز عن طريق الاستيراد ، وقد أشرنا سابقاً إلى مدى مساهمة الواردات في إجمالي الطلب

المحلي ، وفي حالة عدم وجود قيود على الاستيراد فإن التغيرات في الأسعار المحلية والنمو السكاني لهما تأثير كبير على حجم الطلب على السلع والخدمات المحلية والمستوردة . كما أن السياسة التجارية التي تتبعها الدولة قد تفرض قيوداً على الواردات من خلال الرسوم الجمركية أو من خلال نظام الحصص ، وفي بعض الأحيان قد تفرض أسعار صرف مختلفة حسب طبيعة السلع المستوردة .

ونظراً لطبيعة الاقتصاد الليبي وما مر به من ظروف مختلفة يتضح أنه أكثر تأثراً بالتغيرات في مستوى الدخل والأسعار المحلية وأقل تأثراً بأسعار الواردات وذلك بسبب القيود الكمية والموازنات الاستيرادية وغيرها من الإجراءات التي كانت مطبقة معظم فترة الدراسة . وعليه سيتم إجراء اختبارات السكون وكذلك التكامل المشترك ومن ثم تقدير دالة الطلب على الواردات أخذين في الاعتبار، كل من الناتج المحلي الإجمالي (Y) ، الواردات (M) ، والأسعار المحلية (P) .

ج- تقدير دالة الواردات باستخدام الصيغة اللوغارتمية :

في المرحلة الأولى من التقدير تم استخدام العلاقات اللوغارتمية للتعرف على مدى تأثير هذه المتغيرات على دالة الطلب على الواردات وبناء على ذلك تم تقدير العلاقات التالية :

$$\ln M_t = -\frac{1.63}{(-1.22)} + \frac{0.42}{(2.4)} \ln Y_t + \frac{0.74}{(11.7)} \ln M_{t-1} \dots \bar{R}^2 = 0.89 \dots (31)$$

$$\ln M_t = \frac{-1.79}{(-1.30)} + \frac{0.45}{(2.40)} \ln Y_t + \frac{0.73}{(10.8)} \ln M_{t-1} - \frac{0.035}{(-0.58)} \ln(P_m/P_c) \dots \bar{R}^2 = 0.88 \dots (32)$$

$$\ln M_t = \frac{0.79}{(1.56)} + \frac{0.29}{(2.4)} \ln Y_t + \frac{0.72}{(7.0)} \ln M_{t-1} - \frac{0.28}{(-2.04)} \ln(P_{m_{t-1}}) \dots \bar{R}^2 = 0.89 \dots (33)$$

تحليل النتائج :

يلاحظ تأثر الواردات في أية سنة بحجم الواردات في السنة السابقة لها ، حيث تشير معلمة المتغير المبطن إلى أن حوالي 70% من التعديل أو التصحيح بين الواردات الفعلية والواردات المستهدفة يتم في السنة الأولى ، مما يؤكد الأهمية الكبرى التي كانت تولى لهذا المتغير عندما كانت تطبق سياسة الموازنات الاستيرادية ، حيث كان يؤخذ في الاعتبار حجمها في السنة السابقة كعامل أساسي .

1. تبين المعادلة رقم (31) اعتماد الواردات على مستوى الدخل ويتضح ذلك من حجم مرونة الطلب الداخلية على الواردات حيث كانت (0.42) في الأمد القصير في حين بلغت قيمتها في الأمد الطويل حوالي (1.33) بمعنى أن أية زيادة في الدخل سيترتب عليها زيادة أكبر في حجم الواردات .

2. تمت مقارنة هذه النتائج بما توصلت إليه بعض الدراسات في دول أخرى جدول رقم (10) ويتبين من البيانات كبر حجم المرونة الداخلية طويلة الأجل للطلب على الواردات بالنسبة لليبيا مقارنة ببقية

تم تقدير المعادلة رقم (31) على أساس أهمية الدور الذي تلعبه الواردات في السنة الماضية والدخل في تقدير الدالة ، وفي المعادلة رقم (32) تم إدخال عدد من المتغيرات والتي عادة ما تشتمل عليها دالة الواردات كمتغيرات مستقلة مثل الأسعار النسبية P_m/P_c (نسبة أسعار الواردات إلى الأسعار المحلية) ، وفي المعادلة رقم (33) تم إدخال الرقم القياسي لأسعار الواردات ، إلا أنه اتضح من خلال التحليل انخفاض المرونة السعرية للطلب على الواردات ، بالإضافة إلى أنها لم تؤد إلى أية زيادة في الجزء المفسر من المتغير التابع ، وربما يرجع ذلك إلى السياسات التجارية التي اتبعت في معظم فترة الدراسة ، مثل سياسة الموازنات الاستيرادية وسياسة دعم السلع الأساسية ، والإجراءات الحمائية الأخرى التي اتبعت ، بالإضافة إلى عدم وجود قطاع أهلى فعال واقتصاد عمليات الاستيراد في معظم تلك الفترة على الجهات العامة ، كلها عوامل ساهمت في إضعاف الدور الذي كان يمكن أن تلعبه هذه المتغيرات في التأثير على الواردات . وعليه تم اختيار المعادلة رقم (31) كأساس للتحليل .

بخاصية التكامل المشترك كمجموعة ، وتوضيح الدور الذي يلعبه الدخل كمحدد رئيسي في دالة الواردات ، وإذا ما رغبتنا الاستفادة من هذه النتائج في التنبؤ بسلوك المتغيرات الاقتصادية في المستقبل فإن النموذج الأكثر ملاءمة لتقدير هذه العلاقة هو نموذج تصحيح الخطأ Error Correction model وهي المرحلة التالية في هذه الدراسة :

الدول ، حيث تتضح أهمية الدخل في تحديد حجم الواردات وأن أية زيادة في الدخل سيترتب عليها زيادة أكبر في حجم الواردات ، كما تبين الدراسات الدور الكبير الذي تلعبه الأسعار المحلية ، وأسعار الواردات في التأثير على حجم الطلب على الواردات في بعض الدول ، أما بالنسبة لليبيا فقد اتضح كما ذكرنا سابقاً محدودية دورها بسبب طبيعة السياسات التجارية التي كانت سائدة .

جدول (10) مقارنة مع نتائج بعض الدراسات الأخرى

الفترة الزمنية	مرونة الدخل		الدراسة / الدولة
	طويلة الأجل	قصيرة الأجل	
2002 - 1970	1.67	.40	الدراسة الحالية
1990 - 1963	1.1	.51	الكويت ، نايف (1999)
1985 - 1970	1.14	.42	السعودية (1990) Asseery, perdikis
1985 - 1970	.88	.62	الإمارات
1085 - 1960	1.13	.75	تايلاند . Koshal et al (1993)
1984 - 1975	1.37	.81	أندونيسيا ، Koshal and Docosta

المصدر: المطيري ، نايف (3)

نتائج تقدير العلاقات باستعمال نموذج تصحيح الخطأ:

بما أن عملية التكامل المشترك عبارة عن عملية تصحيح ، حيث أن الانحراف عن التوازن طويل الأمد يتم تصحيحه تدريجياً من خلال سلسلة من التعديلات الجزئية في الأمد القصير ، من هنا تم اختيار الصيغ التالية من صيغ نماذج تصحيح الخطأ لتقدير العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية التي يوجد بينها تكامل مشترك :

4. يمكن أن نستنتج من تحليل معالم العلاقة أهمية وضع سياسات تجارية تضمن عدم تسرب الموارد المتاحة للخارج في شكل واردات لما يسببه ذلك من آثار سلبية على الميزان التجاري ، خاصة إذا ما عرفنا أن معظم مكونات الدخل الحقيقي تأتي من الإيرادات النفطية.

بعد التأكد من أن التوليفة الخطية للمتجه الذي تتكون عناصره من السلاسل الزمنية لكل من Y, M, P تتصف

الصيغة الأولى:

التفسيرية، بالإضافة إلى المتغير العشوائي (VAR Models)، من ناحية أخرى تعتبر من نماذج تصحيح الخطأ (ECM) لاشتمالها على التعديل في الأجلين القصير والطويل كما ذكرنا سابقاً

وهذه الصيغة لا تختلف عن النماذج الموجودة في المعادلتين (33)، (34) إلا اشتمالها على المتغير P ويمكن كتابتها على الصورة التالية:

$$\Delta M_t = \omega + \phi \varepsilon_{t-1} + v_t \dots (34)$$

$$\text{حيث } (\phi = M_{t-1} - \alpha_0 - \beta_1 Y_{t-1} - \beta_2 P_{t-1})$$

الصيغة الثالثة: من الممكن أن يتضمن نموذج تصحيح الخطأ على سببية جرا نجر Granger Causality، وهي تستخدم في اختبار اتجاه العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية ويمكن كتابتها في حالة فجوة زمنية واحدة) بالشكل التالي:

$$\Delta M_t = \alpha_1 + \lambda_1 \Delta Y_{t-1} + \delta_1 \Delta M_{t-1} + \gamma_1 \Delta P_{t-1} + \phi_1 \varepsilon_{1t-1} + v_{1t} \dots (36)$$

$$\Delta Y_t = \alpha_2 + \delta_2 \Delta M_{t-1} + \lambda_2 \Delta Y_{t-1} + \gamma_2 \Delta P_{t-1} + \phi_2 \varepsilon_{2t-1} + v_{2t} \dots (37)$$

$$\Delta P_t = \alpha_3 + \gamma_3 \Delta P_{t-1} + \lambda_3 \Delta Y_{t-1} + \delta_3 \Delta M_{t-1} + \phi_3 \varepsilon_{3t-1} + v_{3t} \dots (38)$$

لقد تم الاقتصار في هذه الدراسة على تقدير الصيغتين الأولى والثانية، مع الأخذ في الاعتبار الملاحظات التالية:

1. أن معلمة التعديل أو التصحيح (ϕ) تشير إلى المعدل الذي تتجه به العلاقة في الأجل القصير نحو التوازن في الأجل الطويل، بمعنى أنها تشير إلى مقدار التغير في المتغير التابع نتيجة لإنحراف المتغير المستقل (أو المتغيرات المستقلة) في الأجل القصير عن قيمته التوازنية في الأجل الطويل بمقدار وحدة واحدة.

ويلاحظ في هذه العلاقة أن المتغير الوحيد في الجانب الأيمن هو عنصر الخطأ العشوائي في الفترة السابقة وفي حالة تحقق التوازن في الأجل الطويل فإن هذا المقدار سيكون مساوياً للصفر، أما سرعة تعديل المتغير في اتجاهه نحو التوازن فتتم من خلال معلمة سرعة التعديل (ϕ) Coefficient Of Speed Adgustment

الصيغة الثانية: هذه الصيغة من نماذج تصحيح الخطأ تتضمن متجه الانحدار الذاتي وتكتب على الصورة التالية:

$$\Delta M_t = \alpha + \lambda \Delta Y_{t-1} + \delta \Delta M_{t-1} + \lambda \Delta P_{t-1} + \phi \varepsilon_{t-1} + v_t \dots (35)$$

فمن ناحية تشتمل على القيم السابقة للمتغير التابع وبعض المتغيرات

- اختبار *Jarque – Bera* للتأكد من شرط تحقق افتراض التوزيع الطبيعي لعناصر الإزعاج .

- اختبار *LM* للتأكد من عدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي في حالة نماذج الإبطاء الموزعة .

- اختبار *White – Test* للتحقق من افتراض تجانس التباين .

4. ولتحديد الفترة التي يستغرقها المتغير التابع لكي يصل إلى الوضع التوازني تم إجراء ثلاثة اختبارات وفقا للصيغ التالية :

2. إن تحديد الفترة التي يستغرقها المتغير التابع حتى يصل إلى التوازن في الأجل الطويل يعتمد على مدى سكون إشارة معدل سرعة التعديل أو التصحيح (ϕ) وكذلك على معنويتها الإحصائية ، وعليه فإن تحديد عدد الفجوات يتطلب رصد أول معلمة تصحيح سالبة وذات معنوية إحصائية للمعلمة (ϕ) ، وعندها يمكن تحديد الفترة التي يستغرقها المتغير التابع لكي يصل إلى وضع التوازن في الأجل الطويل .

3. للتأكد من خلو النموذج من المشاكل القياسية تمت الاستعانة بالاختبارات التالية:

$$1 - \Delta M_t = f(\varepsilon_{t-1}) \dots \dots \dots (39)$$

$$2 - \Delta M_t = f(\Delta Y_{t-1}, \Delta M_{t-1}, \Delta P_{t-1}, \varepsilon_{t-1}) \dots \dots \dots (40)$$

$$3 - \Delta M_t = f(\Delta Y_{t-1}, \Delta Y_{t-2}, \Delta M_{t-1}, \Delta M_{t-2}, \Delta P_{t-1}, \Delta P_{t-2}, \varepsilon_{t-1}) \dots \dots \dots (41)$$

$$\left\{ \begin{array}{l} \Delta M_t = 17.10 - 0.645 \varepsilon_{t-1} \\ \varepsilon_{t-1} = \left(\Delta M - 0.52 \Delta Y_{t-1} + 1065.8 \Delta P_{t-1} + 103.98 \right) \end{array} \right\} \dots \dots \dots (42)$$

$$\left. \begin{array}{l} \Delta M_t = 21.10 - .01 \Delta Y_{t-1} - .04 \Delta M_{t-1} + 828.6 \Delta P_{t-1} - 0.641 \varepsilon_{t-1} \\ \varepsilon_{t-1} = \left(\Delta M_{t-1} - 0.49 \Delta Y_{t-1} + 2878.5 \Delta P_{t-1} + 47.5 \right) \end{array} \right\} \dots \dots \dots (43)$$

تحليل النتائج :

مستوى المعنوية 95 %.

1. أخيراً تجدر الإشارة إلى أنه من الممكن الاستفادة من هذه المعلومات في التنبؤ بسلوك هذه المتغيرات في الأجل القصير ، وذلك من خلال استخدام نماذج الانحدار الذاتي والمتوسط المتحرك المتكامل *ARIMA Models* ، أو ما يعرف بمنهجية بوكس-جينكز *Box-Jenkins Methodology* ، ومن الممكن أن يكون بحثاً آخر انطلاقة مما توصلت إليه هذه الدراسة .

المراجع :

أولاً : المراجع العربية

1. شيرنيلام ، فرانسيس "الاقتصاد الدولي " ترجمة د.محمد عزيز ، د.محمود الفاخرى ، منشورات جامعة قارونس ، 1991ف.
2. فياض ، محمد و فتحي ، المجبري " النفقات العامة ونمو الناتج المحلي الإجمالي للقطاع غير النفطي: تقويم التجربة الليبية 1980-1999" مجلة البحوث الاقتصادية ، منشورات مركز بحوث العلوم الاقتصادية، المجلد الرابع عشر ، العدد الأول ، يونيو 2003 ف ص36-63 .
3. المطيري ، نايف " تحليل دالة الطلب على الواردات الإجمالية في دولة الكويت "مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية ، مجلس النشر العلمي ، جامعة الكويت ، العدد 94 ، 1999ف. ص19-39
4. مصرف ليبيا المركزي: التقارير السنوية 2003 ، 2004 ، 2005 ، 2006 .
5. الزنى ، عبد الباري " خصائص وسمات الاقتصاد الليبي " قدم في ندوة - الاقتصاد الليبي ومنظمة التجارة العالمية الفرص والتحديات - معهد التخطيط - طرابلس 2007/1/ 31-30م. ، ص 7.

1. يلاحظ أنه بالنسبة للمعادلتين (41)،(42) معنوية حد تصحيح الخطأ عند مستوى المعنوية 95% مع الإشارة السالبة المتوقعة ، كذلك المعلمة (ϕ) حسب المتوقع حيث أن الإشارة سالبة تشير إلى المعدل الذي تتجه به العلاقة في الأجل القصير إلى التوازن في الأجل الطويل ، بمعنى أن الواردات تتعدل نحو قيمتها التوازنية بنسبة 0.64 تقريبا ، وهي تعكس سرعة تعديل مرتفعة نحو التوازن، حيث تستغرق حوالي 1.6 سنة باتجاه قيمتها التوازنية ، وذلك بعد أثر أية صدمة في النموذج نتيجة للتغير في محددات الواردات حسب العلاقة أعلاه .

2. تم استخدام الصيغة اللوغارتمية بعد أخذ الفروق الأولى وتم الحصول على القيمة ($\phi = -0.62$) بالنسبة لمعلمة التعديل (ϕ) ، كما تم الحصول على نتائج متقاربة عند التقدير باستخدام نموذج تصحيح الخطأ غير المقيد (*UECM*) ، حيث يشتمل هذا الأخير على تقدير معالم النموذج على المدى القصير والطويل في معادلة واحدة ، وتم صياغته ضمن إطار نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (*ARDLM*) .

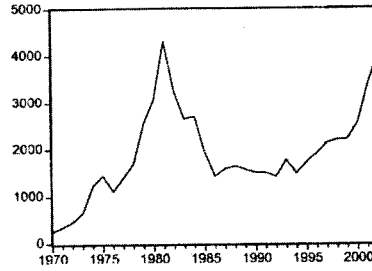
3. تم رصد التصحيح الثالث من خلال أخذ الفجوة الثانية للمعادلة رقم (43) ، وتبين زيادة قيمة معلمة التصحيح مع احتفاظها بنفس الإشارة السالبة ($\phi = -0.89$) ، بالإضافة إلى أنها ذات معنوية إحصائية عند

ثانياً: المراجع الأجنبية

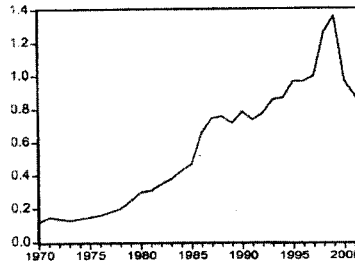
1. C. Granger and P. New bold (1974) , "Spurious Regression in Economics", Journal of Econometrics , 14 ,111-120 .
2. Nelson,C.R.,Plosser,C.I.(1982) ,Trends and Random Walks in Macroeconomic Series :Some Evidence and Implication "Journal of Monetary Economics ,10,139-162.
- 3.C. Granger and P. Newbold (1986) ", Some Recent Development in a Concept of Causality", Journal of Econometrics , 39 ,199-211.
- 4.C. Granger and P. Newbold, Forecasting Economic Time Series (New York: Academic Press, 1977), p. 206.
5. Holden,D., Perman,R.",Unit Root and Co integration for the Economist ",in B. ,Bhaskara ,R. (ed) ",Cointegration For The Applied Economist", The Macmillan Press LTD.
- 6.Griffiths,W.R., Hill R.C.,Judg ,G. (1993) ", Learning and Practicing Econometrics ,New York : John Wiley and Son ,chapters 20 ,21 .
7. Griffiths,W.R., Hill R.C.,Judg ,G. (1997)", Undergraduate Econometrics ", New York : John Wiley and Son , pp.340-343
8. Fayad , M. Holden,K. ", Stationarity , and Co-integration :An Introductory Survey
9. Engle ,R. C. Granger (1987),"cointegration and Error Correction: Representation ,Estimation and Testing ", Econometrica, 35 ,PP.251-276 .
10. Johansson's.(1988) "Statistical Analysis Of Co integration Vectors", Journal of Dynamics and Control , 12 ,231-254.
11. David A. Dickey, Dennis W. Jansen and Daniel L. Thornton; "A Primer On Co integration with an Application to Money and Income", Federal Bank of St Louis, March/April,(1991), pp. 58-78.
12. Stock , J.H. , Watson.M.(1988) ",Testing For Common Trends", Journal of American Statistical Association 83 ,1097-1107.
13. Engle ,R. C. Granger (1987),"cointegration and Error Correction: Representation ,Estimation and Testing ", Econometrica, 35 ,PP.251-276 .
14. Ramanathan, Ramu "Introductory Econometrics With Applications", New York ,Harcourt Brace Jovanovich College Publishers ,S. ED. 1992.
15. Box ,G., D. Pierc (1970) ,"Distribution of Residual Autocorrelation in Autoregressive Moving Average Time Series Models ", Journal of American Statistical Association , 65 , PP.15091526.
16. Dickey, D. ,Fuller, W . (1979) ", Distributions of The Estimators For Autoregressive Time Series With a Unit Root ", Journal of American Statistical Association , 75 ,427-431.
17. Quantitative Micro Software (2000) ",Eviews4 ,User Guide",
- 18.Doroodian K. 1994 "An Examination of Traditional Aggregate Import Demand Function For Saudi Arabia" Applied Economics 26 :909-915
19. Elsamadisy , E. m. 1996 "Changing Oil Prices , Non-Prices Rationing , And The Demand for Total Imports In Kuwait " Gulf And .

ملحق رقم (1)

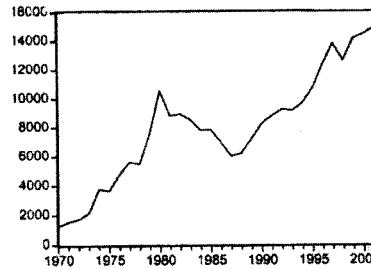
M خط (1)



P خط (2)



Y خط (3)



عرض الكتب

إدارة أنشطة الابتكار والتغيير- دليل انتقادي للمنظمات

المؤلف: فيجل كنج ونيل أندرسون
ترجمة : محمود حسن حسني
دار المريخ للنشر / الرياض
تاريخ النشر : 2004

عرض : أ.د. عبد الجليل آدم المنصوري

وإذا كان الإنسان الحالم هو من تخطر له الأفكار، فإن الإنسان المبتكر هو من يصنعها. فالمبتكر يحلم ثم يتأمل، ثم يقاوم الشكوك، ثم يجرب، ثم يطور إلي أن يصل إلي غايته. لذا، تصبح القدرة علي الصبر والمواظبة، وتحدي اليأس، هي من صفات المبتكر، وهي الصفات ذاتها التي تعطيه الحق بدور أكبر في عمله، وفي المجتمع بشكل عام.

لقد طبعت ابتكارات عصرنا الحاضر، وتعززت مكانتها بوصفها من أهم مصادر الثروة، ويعتبرها البعض هي مصدر الثروة المضمون الوحيد. ولقد أخذت المنظمات الحية تبذل جهوداً كبيرة لتشجيع الأفكار الجديدة والجريئة، وتؤمن المناخ الملائم الذي يضمن لها أسباب النجاح، حتي أصبح الأمر شرطاً لا غني عنه في الصمود أمام المنافسة. وقياساً علي مقولة الفلاسفة: أنا أفكر.. إذا أنا موجود، يمكن القول: أنا أبتكر.. إذا أنا موجود.

يقف الابتكار وراء نصف حجم النمو في الدخل القومي في الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا، وأن المنظمات التي تنجح في تحقيق ابتكار،

يعود تاريخ دراسة الإبداع - كظاهرة مميزة - إلي الفلاسفة الإغريق، وعلي رأسهم "أرسطو". بيد أن مفهوم الإبداع يتداخل مع مفاهيم كانت- ولا تزال- في الأوساط العلمية والثقافية، كالعبقريّة والابتكار والموهبة. وهناك من الباحثين من يميز بين هذه المفاهيم، ومنهم من لا يضع حدوداً واضحة لكل منها، علي اعتبار أن جميع هذه المفاهيم، تمثل أنماطاً تفوق النمط العادي في الشخصية.

وتشبه العملية الإبداعية - إلي حد كبير- عملية نمو الجنين، من تكوين بدائي بسيط، إلي تكوين متكامل حتي الولادة. فالفكرة البسيطة تتحول إلي فكرة جديدة وأصيلة تتخذ شكلاً جديداً، بعد التحقق منها وتطبيقها.

وعلي الرغم من أن الفكرة هي نصف الابتكار، وهذا الأخير هو نصف كل شيء، ورغم إقرار الجميع بأهمية الابتكار في تطوير وسائل العمل وأدواته- وحتى في تطوير الحياة ككل- إلا أنه هناك شيء من الضبابية، لا يزال يكتنف هذا المفهوم عند الكثيرين، وكثيراً ما نتعاطي معه كأنه شأن يخص مجموعة من المتفوقين، هم وحدهم المستفيدون منه.

عارف متعمق، لكي يدرك أهمية التجديد والإبتكار في زيادة المبيعات للمنظمات وأرباحها، وتأثيرها في إتجاه الأسواق. فكلما وجدت منظمة ما نفسها في وضع تراجع، يصبح الإبتكار ملاذها الوحيد، حيث الإبتكار أو الإندثار.

لقد اشتهر خبير الإدارة - ذائع الصيت - مارشال جولدميث (Marshall Goldsmith) بسجله الحافل في مساعدة القادة الإداريين، في بلوغ تغيير معتبر في أنفسهم ومروسيهم، وذلك لحنكته وتمرسه في هذا المضمار. فلا عجب أن أطلقت إحدى الجامعات الأمريكية اسم هذا الخبير على مدرسة الإدارة التابعة لها، تيمناً به، وبدوره المتعاطف في هذا المجال. وفي كتابه المميز الموسوم (What Got You Here Won't Get You There) الذي خصّصه عن التغيير وكيفية إدارته، حدّد هذا الخبير قواعد أساسية لإنجاح وتفعيل التغيير منها؛

- عليك بتحديد الموضع الصحيح لإحداث التغيير المنشود.
- تيقن أن ما تستطيع قياسه، تستطيع تحقيقه.
- لا تنتظر الوقت الذي تكون فيه غير مشغول، لتقوم بعملية التغيير، بل اعرف ان الوقت المناسب للتغيير هو الآن.

إن هذا التقديم الذي وضعناه عن الإبتكار وفسلفة التغيير، جاء بسبب اطلاقنا على الكتاب الموسوم: إدارة أنشطة الإبتكار والتغيير- دليل انتقادي للمنظمات. بهدف إعداد عرض له.

تجني ضعف أرباح المنظمات الأخرى، وتتمتع دائماً بمؤشر نمو عالٍ، والمتفوقة منها تحقق أربعة أضعاف المردود للمساهمين. باختصار، غدا الإبتكار الفرص الذي يضع أي منظمة في الطليعة. لذلك قيل، أن قادة العالم في الإبتكار، هم قادة العالم في كل شيء. وليس في دنيا الإبتكار صغير، ولم يعد الكبير يطغي علي الصغير، بل السريع علي البطيء. لذا، أضحي نشر الروح التجديدية الإبتكاريه، هو الهدف العام من نشر ثقافة الإبتكار في المنظمة. إنه ليس إدخال الإبتكار في هيكل المنظمة، بل إدخال المنظمة في هيكل الإبتكار.

غالباً ما يطلق الإبتكار- بمعناه المحدد- علي تطوير في منتج، أو تجديد في أسلوب الخدمة، أو إنجاز الأعمال. لذلك، يختلف عن الاختراع الذي يكون ثمرة جهد طويل، ويكون اكتشافاً محدداً بالمعنى الكامل للكلمة. والإبتكار- كما الاختراع- ينتج عن حاجة في أغلب الأحيان. لذا، تبقى الحاجة هي نفسها أم الاختراع والإبتكار معاً (أما للثنين معاً). والمبتكر قد يكون أي إنسان تخطر له فكرة ما تجعل أداءه أكثر فاعلية، وسرعة، أو سهولة، أو أقل تكلفة.

وإذا كانت الفكرة هي بداية طيبة ودليل حياة، وإبتكار يولد الإبتكار، والإبتكار يعطي ثمار. فإنه في أي مجتمع اقتصادي تشد فيه المنافسة علي الأسواق، لم تعد أي منظمة تستطيع أن تبقى وتستمر من دون تطوير منتجاتها وخدماتها، بل وأنماط إدارتها لأعمالها في أي مجال من المجالات. وأن الموضوع لا يحتاج إلي

والتغيير، ومستويات التحليل للفرد والجماعة والمنظمة. وأهتم الفصل الثاني بتدعيم الإبداع، والعمل من خلال التعرف على طبيعة الإبداع والأنواع المختلفة لقياسه. والأساليب المختلفة لدعم الإبداع وتوليد الأفكار، علاوة على تبيان مثالب وإيجابيات الاختبار من أجل الإبداع. وعالج الفصل الثالث المناهج النفسية للإبداع، حيث وصف المناهج المختلفة ببحث ابداع الأفراد، والتعرف على الجوانب المتباينة للإبداع، علاوة على تبيان نموذج "ولاس" لعملية الإبداع، الذي أشار إلى وجود أربع مراحل لعملية التفكير الإبداعي والتي أسماها؛ الاعداد والاهتمام والحضانة والاستنارة والتحقق. وكذا، مناقشة النتائج الاجتماعية والنفسية لدراسة الإبداع.

تحدث الفصل الرابع عن الابتكار والحالة النفسية والاجتماعية للجماعات، حيث تمت مناقشة مناهج علم النفس الاجتماعي والتنظيمي، وانعكاسات ذلك على العمل الابتكاري للجماعة. بالإضافة إلى سرد وصفي للعلاقات المحتملة بين خصائص القيادة والجماعات وأهميتها في الابتكار، وبناء فرق العمل كوسيلة لدعم العمل الابتكاري للجماعة. وناقش الفصل الخامس الخبرة السابقة للابتكار في المنظمة بهدف مراجعة العلاقات المحتمل وجودها بين الابتكار التنظيمي والعاملين في المنظمة، والهيكلية، والمناخ والثقافة، والبيئة المحيطة. علاوة على تبيان مدى تأثير الأنواع المختلفة من الهياكل التنظيمية على تيسير أو إعاقة الابتكار، وتوضيح معرفة وكيفية استخدام النماذج الرئيسية للابتكار. كما ناقش الفصل

جاء هذا الكتاب في تسعة فصول، موضحاً الهدف من كل فصل. علاوة على قائمة المحتويات والأشكال. إيضاحية، والجدول، وصناديق المعلومات، ومقدمة لمحرر السلسلة. ولا توجد قائمة للمراجعة والهوامش!! وربما هذا هو المأخذ الوحيد على هذا الكتاب. ونمط الكتابة يعكس الاهتمام بالترميز من حيث فواصل الكلم. ويتناول هذا الكتاب موضوعاً معقداً يتخطى الحدود التقليدية لعلم النفس، والاستعانة كذلك بعلوم أخرى مثل السلوك التنظيمي، وعلم الاجتماع التنظيمي، وعمليات التغيير التي تحدث في المنظمات. لذا، تناول هذا الكتاب مصطلحات هامة تتمثل في الابتكار والتغيير التنظيمي، وهما من المصطلحات التي زاد الاهتمام بها خلال العشرين سنة الماضية. فالابتكار هو عبارة عن منتج غير ملموس، ونقطة بدايته هي الفكرة الجديدة، فالابتكار يمثل شيئاً جديداً للمنظمة وهو - بهذا الحال - شيء مقصود وليس عارضاً، ويهدف إلى تحقيق فائدة. أما التغيير فهذا مصطلح عريض جداً، يتسع تقريباً لجميع قضايا البحث النفسي التنظيمي، حيث التركيز الشديد على التغييرات الإدارية المخططة بشكل رسمي، سيما تلك التغييرات التي ترتبط من خلالها المنظمة بالبيئة التي تعمل فيها، وتلك التي تربط أجزاء المنظمة ببعضها البعض. ويظل الابتكار والتغيير، من أبرز مجالات خبرة البشر في جميع المنظمات الصناعية والتجارية والخدمية، سواء في القطاع العام أو الخاص .

تناول الفصل الأول من هذا الكتاب، مقدمة عامة أهتمت بتعاريف للابتكار

التركيز على مضامينها بالنسبة للمديرين الحاليين- ومن يأتي من مديريين في المستقبل- متمثلة في مستويات التحليل من متابعة ودمج الرؤى المتعددة، وأهمية العلاقات، وحدود التحكم الإداري، وتطبيق المعرفة النفسية. ويختتم هذا الفصل بالقول: " إن التغيير أمر معقد، وظاهرة غير قابلة للتنبؤ بها، ومن النادر جداً أن تستجيب للاستراتيجيات سريعة التجهيز " Quick Fix". ومراجعة وقراءة هذا الكتاب تجعل القارئ في وضع أفضل، يمكنه من مواجهة التحديات الناجمة عن الدخول في عمليات الابتكار والتغيير في المنظمات".

وأخيراً، إنه كتاب أعد بعناية علمية فائقة، وبلغة سلسلة، وترجمة قوية. وناقش مصطلحات معقدة وهامة في دنيا الأعمال، يتسم بها عصرنا الراهن.

السادس عملية الابتكار، حيث وُصفت النماذج الرئيسية لعملية الابتكار، متضمنة المراحل الأساسية والدليل على الصلاحية. علاوة على وصف المرحلة الأساسية التي جاء بها زولتمان "Zaltman" ورفاقه، والنموذج الذي قدمه، والتقويم الانتقادي لهذا النموذج. بالإضافة إلى مناقشة انتقادية للدرجة التي تكون عليها عملية الابتكار قابلة للتعامل معها.

ناقش الفصل السابع تطوير المنظمة، من حيث تعريف المصطلح، ووصف عملية التطوير ومراحلها الرئيسية، والأساليب المتبعة بالخصوص. بالإضافة إلى تقديم للأساليب الأساسية للتدخل في تطوير المنظمة مثل؛ التغذية العكسية للمسح ودوائر الجودة، والاستشارة بخصوص العملية، وبناء فرق العمل، ومنظمة التعلم. وكذا المعايير التي على أساسها تقوم المنظمات باختيار وسطاء التغيير (Change Agents). وبين الكاتب في الفصل الثامن مقاومة التغيير، حيث وضح المناهج التقليدية للتغلب على المقاومة، ومناقشة المسببات المحتملة لحدوث المقاومة بمستوياتها الثلاثة من الفرد إلى مستوى الجماعة إلى مستوى المنظمة. كما بين الكاتب الطرق المحتملة لمواجهة مقاومة التغيير، سواء كانت مستترة أو صريحة. وجاء في هذا الفصل أيضاً، التقييم الانتقادي من خلال مراجعة شاملة من زوايا مختلفة، والمناهج المتباينة لمقاومة التغيير. وناقش الفصل التاسع الاتجاهات المستقبلية للتطبيق والبحث حيث شمل أربعة عناوين عريضة، مع

المخلصات

استقصاء حول ملاءمة محتويات
مناهج التعليم المحاسبي لليبييا
" تحليلات نظرية وتحريات أميريكية"

أ.د. مصطفى بكر محمود
أستاذ المحاسبة ، قسم المحاسبة
كلية الاقتصاد ، جامعة قارونوس

تتكون الدراسة من أربعة أقسام رئيسية ، تم مراجعة أدبيات الدراسة في القسم الأول ، القسم الثاني والثالث على التوالي يبينان منهجية الدراسة وطرق

تجميع البيانات . يستعرض القسم الرابع والخامس الطرق الإحصائية المستخدمة لتحليل البيانات ونتائج التحليلات الإحصائية. وأخيراً عرض النتائج في القسم السادس .

ليبييا دولة نامية تقع في شمال أفريقيا . تفتقر ليبييا من بين أشياء أخرى ، إلى نظام محاسبي لدعم تنميتها الاقتصادية (الكيلاني 1998-2000) (Mahmud and Russell, 2003-2005) . تهدف هذه الدراسة إلى إجراء تحليلات نظرية واستنتاجات عملية للتعرف على آراء عينة من الأكاديميين والمهنيين الليبيين فيما يتعلق بمدى مناسبة محتويات التعليم المحاسبي لليبييا ولاحتياجاتها التنموية .

بينت نتائج الدراسة أن مناهج التعليم المحاسبي ، مرتبة من الأكثر إلى الأقل أهمية وفقاً لاحتياجات ليبييا تكون على النحو التالي : المحاسبة الإدارية ، ومحاسبة التكاليف ، المحاسبة القومية ، المحاسبة المالية ، المراجعة ، المحاسبة الحكومية ، تصميم الأنظمة المحاسبية ، الضرائب ، القانون التجاري والمحاسبة الدولية ، كما بينت نتائج الدراسة أيضاً أنه لا توجد اختلافات جوهرية بين إجابات المستجيبين على معظم أسئلة الاستبيان وأن النتائج العملية التي تحصل عليها الباحث تؤيد استنتاجات النظرية فيما يتعلق بجميع المواضيع التي تم دراستها .

دليل رسائل الماجستير

دليل رسائل الماجستير *

من الفترة 1-1-2007 إلى 31-12-2007

تاريخ المناقشة	القسم	لجنة المناقشة	اسم الطالب	عنوان الرسالة
2007/2/20	المحاسبة	د. بونس محمد هشام د. مسعود عبدالعظيم البدري د. قاسم شرح اليال عزوز د. علي محمد موسى	صلاح فرج العبدلي	مدى قيام المراقب المالي بمهامه الموكلة اليه في أمينات اللجان الشعبية والوحدات المستقلة .
2007 /2 /20	المحاسبة	د. عبدا السلام محمد البدري د. عوض أحمد الروياتي د. بونس محمد هشام د. صلاح ملود خلالط	منصور فرج الفرجاني	دراسة استكشافية للعوامل المحددة للأهمية النسبية من وجهة نظر المراجعين في ليبيا .
2007 /2 /20	المحاسبة	د. الرئيس عبدالسلام اشتوي د. الكيلاني عبدالكريم الكيلاني د. الهادي محمد السعوري	فانيه سعد المنصوري	العوامل المؤثرة على الحكم الشخصي للمراجع الخارجي .
2007/3 /1	المحاسبة	د. عبدالسلام محمد البدري د. أحمد عبدالله بيت المال د. جمعة خايبة الحاسي د. بشير محمد عاشور	معتز عبدالحميد كيلان	مدى توفر النظام المحاسبي المطبق في الشركات الصناعية الليبية - برنساخ المتخصصة .
2007 /3 /1	المحاسبة	د. مصطفى بكار محمود د. سلام اسماعيل الحصادي د. بشير محمد عاشور	هد بونس محمود	مدى تطبيق المصارف التجارية لأساليب وإجراءات الرقابة الداخلية المناسبة لمنع الغش والأخطاء أو اكتشافها .

2007/3/3	إدارة أعمال	د. الصديق منصور بوسنيبة د. عبدالقادر انورجي البردي د. سليمان محمد مرجان	نجوى عبدالحميد عبدالكريم	المسببات الوظيفية للاجسام الوظيفي لدى الممرضات اللبيبات وعلاقتها ببعض المتغيرات الشخصية.
2007/3/25	المحاسبة	د. سالم اسماعيل الحصادي د. عبدالسلام علي كيلان د. ميلود خليفة احمد	سالم محمد كوري	مراعاة مبادئ تصميم الأنظمة المحاسبية من وجهة نظر الممثلين.
2007/4/21	إدارة الأعمال	د. عبدالجليل أمم المنصوري د. عمل الطيب كثرود د. عبدالقادر عياد عامر د. المهدي الطاهر غنية	رمزي فحي بوكر	المناسخ التنظيمي وعلاقته ببعض المتغيرات الديمقراطية والتطوير لدى العاملين في قطاع الاتصالات الهاتفية .
2007/4/21	الاقتصاد	د. خديجة عبدالكريم المجبري د. إبراهيم صالح الأرقادي د. فيصل مفتاح شلوف	غزالة إبراهيم عمر	التغيرات الهيكلية في القطاع الزراعي وعلاقتها بالطاعات الاقتصادية الأخرى في الاقتصاد الليبي .
2007/4/22	إدارة الأعمال	د. عبد الجليل أمم المنصوري د. المهدي الطاهر غنية د. عبدالقادر عياد عامر د. احمد علي بالتمر	اسماء مصطفى المقصبي	إدراك العاملين لفاعلية وموضوعية نظام تقييم الأداء وعلاقته بالمتغيرات الشخصية .
2007/4/26	المحاسبة	د. عبدالسلام محمد البردي د. الكيلاني عبدالكريم الكيلاني د. بشير محمد عاشور	نورمين خليفة النعاس	دراسة وتقييم طرق قياس الدخل المعمول بها في شركات البناء والتشييد الليبية .

2007/4/26	المحاسبة	د. الكيلاني عبدالكريم الكيلاني د. خالد علي كاجيجي د. يونس محمد الحشاد د. بشير محمد عاتور	تعويضه محمد الطمعي	مدى توافق العناصر الأساسية للسياسة الائتمانية بالمصارف التجارية العامة من وجهة نظر العاملين بها.
2007/5/16	الاقتصاد	د. ابراهيم صالح الرقادي د. عيسى حمد الفارسي	ماهر علي عطية	محددات الطلب على النقل الجوي على مسكن الخطوط الجوية العربية الليبية للفترة 1981-2000 .
2007 / 5/ 21	الاقتصاد	د. فحي صالح بوسدره د. علي عطية عبدالسلام د. محمد عبدالكريم الكيلاني	سلى جمعة عيسى	تقدير دالة إنتاج القطاع المالي في الاقتصاد الليبي .
2007 / 6 / 10	العلوم السياسية	د. عمر ابراهيم العفاس د. سالم حسين البرنازي د. مصطفى عبدالله خنينم	إيهاب محمد نجم	السياسة الخارجية الموحدة للاتحاد الأوروبي تجاه القضية الفلسطينية .
2007 / 6 / 23	المحاسبة	د. أحمد عبدالله بيت المال د. عبدالسلام علي الجحاري د. عبدالسلام محمد البدري د. محمد عبدالهادي السجوري	ناصر حسين العرياني	جدوى استخدام العزائبات التقديرية كإداة للتخطيط والرقابة عند تنفيذ المشروعات الإستراتيجية .
2007 / 6 / 23	المحاسبة	د. ابريس عبدالصمد الشريف د. عبدالسلام محمد البدري د. الهادي محمد السجوري	علاء رمضان الفتوري	مدى توافق مومات تطبيق مدخل التكلفة على أساس النشاط في المصارف التجارية العامة الليبية .
2007 / 7/ 8	المحاسبة	د. عوض أحمد الروياتي د. سالم اسماعيل الحصادي د. صالح ميلود خلاط	علي محمد الفطلي	قياس جوهريه الأخطاء التي تحتوي عليها القوائم المالية في مرحلة التقدير عن نتائج المراجعة .

2007/7/8	المحاسبة	د. إريس عبدالسلام اثنتوي د. مسعود عبدالحفيظ البيري د. مصطفى ساسي قزوحه	نخبة الصديق النعمي	المراسل المرسلة على جودة أداء مكاتب المرجعة في ليبيا .
2007/7/9	المحاسبة	د. مسعود عبدالحفيظ البيري د. مسعود محي الدين بادي د. نصر صالح محمد	خالد على أحمد المقصبي	مؤقت تقييم فرض استمرارية المشروع من قبل المراجع الخارجي في ليبيا .
2007/7/9	المحاسبة	د. سلام اسماعيل الحمادي د. جمعة خليفة الحاسي د. مصطفى ساسي قزوحه	فيصل محمد فيصل	دراسة وصفية ومقارنة لشكل ومحتوى التقارير المالية للوحدات الاقتصادية العاملة في مدينة بنغازي .
2007/7/10	العلوم السياسية	د. ميلاد مفتاح العراقي د. علي محمد شمش د. محمد خليفة عراب	هشام عوض عبدالسلام	التسويق والتعاون السياسي والأمني في منطقة غرب المتوسط .
2007/7/10	إدارة الأعمال	د. الصديق منصور بوسينية د. عمر خليفة قنبر د. محمد محمد كعبور د. عبدالقادر عياد عامر	زينب الشريف بوخطرة	إجاهات المبرزين نحو تبني بعض الممارسات والأساليب الإدارية الحديثة التي تساهم في وعلاقتها بالممارسات التخصصية .
2007/7/21	إدارة الأعمال	د. عبدالجليل أمم المنصوري د. عمر الطيب كشرود د. عبدالقادر عياد عامر د. سليمان محمد مرجان	عائشة بالقاسم بو عائشة	أثر العوامل الشخصية على الضغط الوظيفي لدى المراقب الجوي الليبي .
2007/7/21	إدارة الأعمال	د. بن عيسى أحمد حودانه د. عبدالقادر عياد عامر د. الطاهر خليفة زايد	مريم محمد البرغني	جهود القياسات الإدارية العليا بالمصارف التجارية العامة للتكيف مع الخصخصة .

2007 / 9 / 30	المحاسبة	د. مسعود عبدالمعطي البردي د. عبدالعزيز اعبيد ابريكر د. علي محمد موسى	ميرورة عبدالقبي الصامي	اتجاهات المراجع الخارجي نحو أسلوب المراجعة التحليلية .
2007 / 10 / 3	المحاسبة	د. الكيلاني عبدالكريم الكيلاني د. يوش محمد احتشاد د. بشير محمد عاشور	رمضان أحمد عبدالقادر	أثر القوائم المالية المعدة على أساس محاسبة التغييرات في الأسعار في منح الائتمان المصرفي والاستثمار .
2007 / 11 / 4	المحاسبة	د. سالم اسماعيل الحصادي د. قاسم سرح البالك عزوز د. مسعود عبدالمعطي البردي د. الصديق الطاهر الدباغ	ناجي حامد ناجي	مدى توفر المتطلبات اللازمة لتحقيق مبادئ حركة الشركات وقتا لمنظمة التعارون الاقتصادي والتنمية .
2007 / 11 / 4	المحاسبة	د. عوض أحمد الروياتي د. قاسم سرح البالك عزوز د. عبدالسلام علي الجحاري	إخلاص ابراهيم الزحاف	تقييم المنشآت الصناعية اللبينية في ظل المعايير الاقتصادية والاجتماعية لأغراض الفحص
2007 / 11 / 15	المحاسبة	د. مصطفى بكال محمود د. قاسم شرح البالك عزوز د. نصر صالح محمد	أحمد فتحي الفرطاس	مدى استخدام أساليب المحاسبة الإدارية كاترات للتخطيط والرقابة واتخاذ القرارات .
2007 / 11 / 22	إدارة الأعمال	د. عبدالقادر عياد عامر د. عمار الطيب كثرود د. الصديق منصور بوسنيبة د. سليمان محمد مرجان	أمال مفتاح الشاعري	علاقة الاجهاد المهني بالرضا عن العمل لدى مديري الإدارة الوسطى .
2007 / 11 / 22	إدارة الأعمال	د. مصطفى محمد القاتلي د. عبدالقادر عياد عامر د. الصديق منصور بوسنيبة د. سليمان محمد مرجان	بهي عبدالرازق الصمصاع	دراسة واقع تطبيق نظم المعلومات الإدارية في المستشفيات العامة اللبينية .

* المصدر : مكتب الدراسات العليا و التدريب بكلية الاقتصاد .

Time Series Analysis of the Import Function in Libya Some Empirical Applications

Dr. Mahmoud S. el fakhri
Economics dept ,Faculty of Economics,
University of Garyounis

One of the Important Types of Data Used in Empirical Analysis is Time Series Data in Such Cases we Assume that the Under Taking Time Series is Stationary .

Tere fore Tests Should be done in Order to See Whether Time Series are Stationary or not. In this Paper the Stationarity of the Time Series Data is Investigated by Three Methods Namely: graphical, correlogram, and unit root, tests . we found that all the variables are non-stationary at the level , nevertheless , the first differences of the time series of these variables are stationary .

Using Johansson test for co-integration there is a co-integrating relationship amongst the variables, which means that the original regression is not spurious, although all variables are individually non-stationary their linear combination is stationary.

The error correction mechanism is employed to look at short and long run behavior of the independent variables in order to model the contemporaneous interactions between them.

The Estimated coefficient of the speed adjustment mechanism indicated that the dependent variable (import) will tend towards its equilibrium value within 1.6 year.

Policies "Establishing National Relief and Response System"

Dr. Ali Saeid Ali

Political Science dept, Faculty of Economics, University of Garyounis

Mr. Anas A. Buera.

Political Science dept, Faculty of Economics, University of Garyounis

The aim of this paper is to examine the management of Libyan humanitarian policies as part of the growing interest in the study of public policy. It focuses on:

- The definition and principles of humanitarian assistance.
- The legal and institutional Framework related to the Management of humanitarian work in Libya.

- The future of the management of humanitarian work in Libya.

Finally, the paper recommends few steps to improve the management of humanitarian policies in Libya.

**Attitudes of Al Jabel Al
Akhder Region Residents
Towards Tourism**

Dr.Abed Elgader E.Elbadri

*Assistant prof.Management dept,
Faculty of Economics ,
University of Garyounis*

Mr.Ahmed M. Awami

*Assistmant Lecturer,Management dept,
Faculty of Economics,
Omer Al Mokhtar University.*

Many countries seek to develop the tourism sector owing to its considerable contribution in improving the standard of living by way of economic recovery brought about by tourism, provision of hard currency required by countries for the development process , employment opportunities for manpower and for the development of infrastructure etc.

The aim of this study is to measure and evaluate the attitudes of the Libyan residents of Al Jabel Al Akhder towards tourism and to indicate their knowledge of the positive and negative aspects of tourism and their awareness of the importance of availability of the constituents of tourism in their areas as well as to know if there is relation between their attitudes and their personal characteristics.

The study concluded that the local residents in Al Jabel Al Akhder Region have negative attitudes toward tourism .

The study also revealed that there lack of relation between the personal characteristics of the local residents and their attitude towards tourism.

The study has suggested a number of recommendations which contribute in the development and support of tourism sector in Al Jabel Al Akhder Region.

**Expanding the Ownership Base
in the Libyan Economy
" A Proposed Model"**

*Dr. Mohamed Khalil Fayad
Associated prof. Economics Depr, Faculty
of Economics ,University of Garyounis*

Most of the countries have adopted different economic policies to reconstruct their economies, in order to reform their economic status and to improve their performance. Privatization was the most important policy, which was adapted during 1980s of last century.

One of the goals which were focused on within the privatization policy in Libya was expanding the ownership base.

The main end of this theoretical study is to present the principle of the intellectual frame of privatization as a concept, goals, tools, and comparing them with the concept of expanding the ownership base, also to propose a model that can be used to achieve expanding the ownership base objective.

Abstracts

**Table 9 Summary of Statically Significant Differences
Between Groups (Table 8) At 5 Per Cent Level**

Group	AA	SAT	SAD	LPA	Total*
AA		2	1, 3 and 8	2, 3, 5 and 8	8
SAT					
SAD					
LPA					
Aggregate number of statistically significantly differences identified between the group response means at the 5 per cent level.					8

Notes: AA = Accounting Academics; SAT = State accountants; SAD = State Auditors; LPA = Licensed Public Accountants and Auditors; and * = Number of statistically significantly differences identified between the group.

Table 8 Continued

No	Accounting Areas for Teaching	Test of Significance	
		One-Way ANOVA	
		kW	
		P Value	P Value
1	Managerial and Cost Accounting	.0056*	.0250*
2	Social and Macro Accounting	.0006*	.0023*
3	Financial Accounting	.0043*	.0123*
4	Auditing: Financial and Operational	.3570	.4513
5	Governmental Accounting	.0138*	.0258*
6	Accounting Systems and procedures	.0909	.1146
7	Taxation	.1313	.1374
8	Business Law	.0026*	.0048*
9	International Accounting	.3383	.2905

No	Accounting Areas for Teaching	Significant Relations Among Means
		Multiple Range Tests:
		Scheffe Test With Significance Level at 5%
1	Managerial and Cost Accounting	AA > SAD
2	Social and Macro Accounting	AA > SAT; and AA > LPA
3	Financial Accounting	AA > SAD; and AA > LPA
4	Auditing: Financial and Operational	No two groups are significantly different
5	Governmental Accounting	AA > LPA
6	Accounting Systems and procedures	No two groups are significantly different
7	Taxation	No two groups are significantly different
8	Business Law	AA > LPA; and AA > SAD
9	International Accounting	No two groups are significantly different

Table 8 Relevance of Various Accounting Areas for Libya

No	Accounting Areas for Teaching					
		AA	SAT	SAD	LPA	Total
1	Managerial and Cost Accounting	4.45	4.22	3.73	3.86	4.05
2	Social and Macro Accounting	4.24	3.22	3.95	3.48	3.83
3	Financial Accounting	4.11	3.83	3.34	3.38	3.65
4	Auditing: Financial and Operational	3.95	3.56	3.51	3.52	3.65
5	Governmental Accounting	4.03	3.67	3.51	3.14	3.60
6	Accounting Systems and procedures	3.84	3.44	3.22	3.34	3.47
7	Taxation	3.66	3.44	3.07	3.34	3.37
8	Business Law	3.87	3.33	3.07	3.07	3.35
9	International Accounting	3.08	2.44	2.93	2.90	2.90

No	Accounting Areas for Teaching					
		AA	SAT	SAD	LPA	Total
1	Managerial and Cost Accounting	.55	.81	1.18	1.03	.98
2	Social and Macro Accounting	.71	1.06	.92	1.21	1.02
3	Financial Accounting	.80	.71	1.04	1.37	1.07
4	Auditing: Financial and Operational	.101	1.42	1.34	1.12	1.22
5	Governmental Accounting	.97	.84	1.19	1.27	1.14
6	Accounting Systems and procedures	.95	1.20	1.11	1.29	1.14
7	Taxation	1.10	.78	1.08	1.26	1.11
8	Business Law	.88	.84	1.08	1.19	1.07
9	International Accounting	1.36	.70	1.13	1.35	1.21

Table 7 Continued

AAT	Total				
	SDA	DA	N	A	SA
	%	%	%	%	%
1	1.6	7.9	11.9	41.3	37.3
2	2.4	7.9	23.8	36.5	29.4
3	3.2	12.7	23	38.1	23.0
4	7.1	12.7	15.9	36.5	27.8
5	5.6	11.9	23.0	35.7	23.8
6	4.8	16.7	26.2	31.7	20.6
7	6.3	15.1	29.4	34.1	15.1
8	6.3	15.1	27.0	40.5	11.1
9	14.3	23.8	31.7	18.3	11.9

Notes: (a) bold figures denote the highest response percentage for each question by the four groups and their aggregate responses; (b) AAT = Accounting Area for Teaching; SDA = Strongly Disagree; DA = Disagree; N = Neutral; A = Agree; and SA = Strongly Agree; and (c):

Number	AAT
1	Managerial and Cost Accounting
2	Social and Macro Accounting
3	Financial Accounting
4	Auditing: Financial and Operational
5	Governmental Accounting
6	Accounting Systems and procedures
7	Taxation
8	Business Law
9	International Accounting

Table 7 Continued

AAT	State				
	Auditors				
	SDA	DA	N	A	SA
	%	%	%	%	%
1	4.9	14.6	12.2	39.0	29.3
2	0	7.3	22.0	39.0	31.7
3	2.4	22.0	26.8	36.6	12.2
4	9.8	22.0	0	43.9	24.4
5	7.3	14.6	17.1	41.5	19.5
6	4.9	24.4	26.8	31.7	12.2
7	9.8	17.1	36.6	29.3	7.3
8	7.3	26.8	22.0	39.0	4.9
9	9.8	26.8	34.1	19.5	9.8

AAT	Licensed Public				
	Accountants and Auditors				
	SDA	DA	N	A	SA
	%	%	%	%	%
1	0	13.8	17.2	37.9	31.0
2	6.9	13.8	27.6	27.6	24.1
3	10.3	24.1	6.9	34.5	24.1
4	6.9	10.3	24.1	41.4	1.2
5	13.8	17.2	24.1	31.0	13.8
6	10.3	17.2	20.7	31.0	20.7
7	6.9	27.6	6.9	41.4	17.2
8	13.8	17.2	24.1	37.9	6.9
9	20.7	17.2	27.6	20.7	13.8

Table 7 The Response Percent Ages of Four Groups Which Answered the Questionnaire

AAT	Accounting				
	Academics				
	SDA	DA	N	A	SA
	%	%	%	%	%
1	0	0	2.6	50.0	47.4
2	0	0	15.8	44.7	39.5
3	0	0	26.3	36.8	36.8
4	2.6	2.6	28.9	28.9	36.8
5	0	7.9	21.1	31.6	39.5
6	0	7.9	28.9	34.2	28.9
7	5.3	5.3	34.2	28.9	26.3
8	2.6	0	28.9	44.7	23.7
9	18.4	13.2	28.9	21.1	18.4

AAT	State				
	Accountants				
	SDA	DA	N	A	SA
	%	%	%	%	%
1	0	0	22.2	33.3	44.4
2	5.6	16.7	38.9	27.8	11.1
3	0	0	33.3	50.0	16.7
4	11.1	16.7	11.1	27.8	33.3
5	0	5.6	38.9	38.9	16.7
6	5.6	16.7	27.8	27.8	22.2
7	0	11.1	38.9	44.4	5.6
8	0	16.7	38.9	38.9	5.6
9	5.6	50.0	38.9	5.6	0

Table 6 Continued

Number	AAT
1	Managerial and Cost Accounting
2	Social and Macro Accounting
3	Financial Accounting
4	Auditing: Financial and Operational
5	State Accounting
6	Accounting Systems and procedures
7	Taxation
8	Business Law
9	International Accounting

Table 6 Continued

AAT	Licensed Public Accountants and Auditors				
	SDA	DA	N	A	SA
1	0	4	5	11	9
2	2	4	8	8	7
3	3	7	2	10	7
4	2	3	7	12	5
5	4	5	7	9	4
6	3	5	6	9	6
7	2	8	2	12	5
8	4	5	7	11	2
9	6	5	8	6	4

AAT	Total				
	SDA	DA	N	A	SA
1	2	10	15	52	47
2	3	10	30	46	37
3	4	16	29	48	29
4	9	16	20	46	35
5	7	15	29	45	30
6	6	21	33	40	26
7	8	19	37	43	19
8	8	19	34	51	14
9	18	30	40	23	15

Notes:

- I. Bold figures denote the highest response percentage for each question by the four groups and their aggregate responses;
 II. AAT = Accounting Area for Teaching; SDA = Strongly Disagree; DA = Disagree; N = Neutral; A = Agree; and SA = Strongly Agree; and
 III.:

Table 6 The Response Frequencies of the Four Groups Which Answered the Questionnaire

AAT	Accounting Academics				
	SDA	DA	N	A	SA
1	0	0	1	19	18
2	0	0	6	17	15
3	0	0	10	14	14
4	1	1	11	11	14
5	0	3	8	12	15
6	0	3	11	13	11
7	2	2	13	11	10
8	1	0	11	17	9
9	7	5	11	8	7

AAT	State Accountants				
	SDA	DA	N	A	SA
1	0	0	4	6	8
2	1	3	7	5	2
3	0	0	6	9	3
4	2	3	2	5	6
5	0	1	7	7	3
6	1	3	5	5	4
7	0	2	7	8	1
8	0	3	7	7	1
9	1	9	7	1	0

AAT	State Auditors				
	SDA	DA	N	A	SA
1	2	6	5	16	12
2	0	3	9	16	13
3	1	9	11	15	5
4	4	9	0	18	10
5	3	6	7	17	8
6	2	10	11	13	5
7	4	7	15	12	3
8	3	11	9	16	2
9	4	11	14	8	4

Table 5 Continued

Present Occupation	The Latest Place of Education			
	Libya	UK	USA	Other
Accounting Academics (AA) %	3 7.9%	8 21%	21 55.3%	6 15.8%
State Accountants (SAT) %	8 40%	4 20%	5 25%	3 15%
State Auditors (SAD) %	24 57.1%	3 7.1%	14 33.4%	1 2.4%
Licensed Public Accountants and Auditors (LPA) %	13 42%	5 16.1%	10 32.3%	3 9.6%
Total %	48 37%	20 15%	50 38%	13 10%

Present Occupation	Professional Qualifications
Accounting Academics (AA) %	2 5.3%
State Accountants (SAT) %	2
State Auditors (SAD) %	
Licensed Public Accountants and Auditors (LPA) %	18
Total %	22 17%

Table 5 Background Information on Respondents

Present Occupation	Experience in Present Occupation		
	<5 Years	5-10 Years	>10 Years
Accounting Academics (AA) %	9 23.7%	16 42.1%	13 34.2%
State Accountants (SAT) %	3 15%	5 25%	12 60%
State Auditors (SAD) %	4 9.5%	13 31%	25 59.5%
Licensed Public Accountants and Auditors (LPA) %		8 25.8%	23 74.2%
Total %	16 12%	42 32%	73 56%

Present Occupation	Latest Educational Qualifications			
	Bachelor Degree*	Master Degree*	PhD*	Other
Accounting Academics (AA) %		12 31.6%	25 65.8%	1 2.6%
State Accountants (SAT) %	12 60%	6 30%	2 10%	
State Auditors (SAD) %	24 57.1%	12 28.6%	2 4.8%	4 9.5%
Licensed Public Accountants and Auditors (LPA) %	16 51.6%	9 29%	4 12.9%	2 6.5%
Total %	52 40%	39 30%	33 25%	7 5%

Table 4 Continued Graduate Accounting Courses – The New System Faculty of Economics and Commerce – Garyounis University

Compulsory Elective Courses		
Course No.	Name of the Course	No of Hours
202	Commercial Law	3
210	Microeconomics	4
220	Production Management	3
235	Introduction to Computing	3
320	Financial Management	3
322	Operations Research	3
Total Hours		19

Optional Courses		
------------------	--	--

Optional Accounting Courses (Student should choose not less than 6 hours)		
Course No.	Name of the Course	No of Hours
338	Financial Statements Analysis	2
339	Government Accounting	3
435	Design of Accounting System	3
436	Field Study	2
533	Independent Studies	3
Total		13

Optional Non-accounting Courses (Student should choose not less than seven hours)		
211	Macro Economics	3
222	Behavioural Science	3
233	Principles of Marketing	3
224	Advertising	2
225	Personnel Management	3
313	Money and Banking	3
318	Public Finance	3
321	Human Relations	3
324	Management Policy	3
410	Libyan Economy	3
Total		32
Total Compulsory and Optional Hours		152
Number of Courses Required for Graduation		120

Source: Garyounis University, 1985/86, pp.132-167.

Table 4 Continued

Compulsory Major Courses		
Course No.	Name of the Course	No of Hours
230	Intermediate Accounting	3
231	Intermediate Accounting	3
330	Advanced Accounting	2
331	Advanced Accounting	2
333	Cost Accounting	3
334	Cost Accounting	3
335	Taxation Accounting	4
336	Applied Accounting	3
337	Applied Accounting	3
431	Auditing	3
432	Auditing	3
433	Research Methodology	3
Total Hours		38

**Table 4 Accounting Courses - The New System
Faculty Of Economics and Commerce – Garyounis University**

Compulsory Courses		
Compulsory Fundamental Courses		
Course No.	Name of the Course	No of Hours
100	Arabic Language	3
101	Islamic Studies	3
102	Civil Law	4
103	English Language	3
104	English Language	3
110	Economic Principles	3
111	Economic Principles	3
120	Business Administration Principles	4
130	Accounting Principles	3
131	Accounting Principles	3
140	Fundamentals of Statistics	3
141	Fundamentals of Statistics	3
142	Fundamentals of Mathematical Analysis	3
143	Fundamentals of Mathematical Analysis	3
150	Political Science	3
151	Public Administration	3
Total Hours		50

**Table 2 Pure Accounting Courses – The Old System
Faculty Of Economics and Commerce-The Libyan University**

Year	Accounting Curriculum	Number of Hours	Percentage
1	Accounting Principles	5	14.2
2	Partnership and Company Accounting	5	14.2
3	Applied Accounting (branches, co-operative accounts)	3	8.5
3	Cost Accounting	3	8.5
3	Tax Legislation and Taxation Accounting	2	8.5
4	Applied Accounting (banking and insurance)	3	8.5
4	Petroleum Accounting	3	8.5
4	Auditing	3	8.5
4	Managerial Accounting	2	5.8
4	Financial Statements Analysis	2	5.8
4	Governmental Accounting	2	5.8
4	Research Project	2	5.8
Total		35	100

Source: The Libyan University, 1972a, pp.181- 184

**Table3 Students' Performance Points Scale-the Old System
Faculty of Economics and Commerce –the Libyan University**

Grade	Points	Grade	Points
A	4	E	0
B	3	F	Incomplete
C	2	W	Withdrawal
D	1		

Source: The Libyan University, 1972a, pp.181- 184

Table 1Continued Accounting Courses – The Old System
Faculty Of Economics and Commerce – The Libyan University

Course	Lecture and Lab Hours
Third Year - Accounting Major	
Cost Accounting	3
Taxation Accounting	2
Applied Accounting	3
Commercial Law	2
Macroeconomics	2
Public Finance	2
Personnel Management	2
Libyan Economy	2
Total Third Year	18
Fourth Year - Accounting Major	
Accounting for Financial and Insurance Companies	3
Accounting for Oil and Gas	3
Auditing	3
Managerial Accounting	2
Insurance	2
Financial Statement Analysis	2
Government Accounting	2
Financial Management	2
Research Project	2
Total Fourth Year	21
Total Fourth Years	83

Source: The Libyan University, 1972a, pp.181-184.

**Table 1 Accounting Courses – The Old System
Faculty Of Economics and Commerce – The Libyan University**

Course	Lecture and Lab Hours
First Year	
Accounting Principles	5
Economic Principles	3
Management Principles	3
Pure & Financial Mathematics (I)	3
Statistical & Research Methods (I)	2
Geographical Economics	2
English Language	4
Total First Year	22
Second Year	
Corporate Accounting (partnership & financial)	5
Production Management	2
Microeconomics	2
Statistics (II)	2
Pure Mathematics (II)	3
Principles of Civil Law	2
Money and Banking	2
English Language	4
Total Second Year	22

Source: The Libyan University, 1972a, pp.181-184.

- ounting Education and Research; Vol. 18; 1982; (69-88).
- 60.Samuels, J. M.; "International Accounting Standards in the Third World", Research in Third World Accounting, Vol. 2; 1993; (19-25).
- 61.Scott, G.M.; "Private Enterprise Accounting in Developing Nation"; International Journal of Accounting Education and Research; 14; 1968; (51-66).
- 62.Seidler, L. J.; "International Accounting - The Ultimate Theory Course"; Accounting Review; Vol. 4; 1967; (775-781).
- 63.Seidler, L. J.; "Nationalism and the International Transfer of Accounting Skills", The International Journal of Accounting Education and Research, Vol. 5; 1969; (35-46).
- 64.Seidler, L.J.; "Accounting and Economic Development: The Turkish Experience"; Ph.D dissertation; Columbia University; 1966.
- 65.Shashaah, M.H.; Accounting for Social Responsibility: Implementation in Industrial Jordanian Shareholding Companies; a master thesis; (Amman-Jordan: University of Jordan); 1991.
- 66.The Libyan University, Faculty of Economics; "Catalogue"; (Benghazi: The Libyan University); 1972b; (In Arabic).
- 67.The Libyan University; "Catalogue"; (Benghazi: The Libyan University); 1973; (In Arabic).
- 68.The Libyan University; "Prospectus"; (Benghazi: The Libyan University); 1972a; (In Arabic).
- 69.Wallace, R. S. O. and Cooke, T. F.; "Non-Response Bias in Mail Accounting Surveys: A Pedagogical Extension", British Accounting Review, Vol. 22; 1990; (283-288).
- 70.Wallace, R. S. O.; "Accounting in Developing Countries: A Review of the Literature"; Research in Third World Accounting; Vol. 1; 1990; (3-54).
- 71.Wallace, R. S. O.; Disclosure of Accounting Information in Developing Countries: A Case Study of Nigeria; (a doctoral thesis, University of Exeter, U.K.); 1987.
- 72.Wallace, R.S.O.; "Corporate Financial Reporting in Nigeria"; Accounting and Business Research; Vol. 18 (72); 1988; (352-362).
- 73.Wilkinson, T. L.; "United States Accounting as Viewed by Accountants of Other Countries", The International Journal of Accounting Education and Research, Vol. 1; 1965; (3-14).

43. Lee, J.Y.; Management Accounting Changes for the 1980s; (Addison: Wesley Publishing Company); 1987.
44. Mckinnon, J.; "The Accounting Profession in Japan"; The Australian Accountant; July 1983; (406-408).
45. Mein, V.; "Economic, Political and Cultural Influences on National Accounting Systems"; Summary of Proposal Presented in the University of Aberdeen; 15 April 1992.
46. Mephram, M.J.; "The Accountancy Profession in Jamaica"; The Accountant's Magazine; November 1977; (468-470).
47. Mueller, G. G.; "Accounting Principles Generally Accepted in the United States versus Those Generally Accepted Elsewhere"; The International Journal of Accounting Education and Research; Spring 1968; (91-103).
48. Mustafa Bakar Mahmud and Alex Russell; "An empirical investigation of the development of accounting education and accounting practice in Libya, and of strategies for enhancing accounting education and accounting practice in Libya"; Research in Accounting in Emerging Economies; Volume 5, 2003; (pp. 197-236).
49. Mustafa Bakar Mahmud and Alex Russell; "A comparison of perceived problems and of the effectiveness of enhancing strategies for the development of accounting education and practice in Libya and Thailand"; Journal of Economic Research; Vol.16 No. 2; 2005 (pp.1-31).
50. Nobes, C.; "Is Anglo-American Accounting Right for Developing Countries?"; International Accounting Bulletin; May 1987; p.13.
51. Novin, A.M. and Baker, J.C.; "Enhancing Accounting Education and the Accounting Profession in Developing Countries"; Foreign Trade Review; 1990, October-December; (247-257).
52. Parker, L.D.; "Management Accounting Ripe not R.I.P."; Charter; 61 (8); September 1990; (46-49).
53. Parry, M. and Grove, R.; "Does Training More Accountants Raise the Standards of Accounting in Third World Countries? A study of Bangladesh"; Research in Third World Accounting; 1; 1990.
54. Perera, M. H.; "Accounting in Developing Countries: A Case for Localised Uniformity"; British Accounting Review, Vol. 21 (2); 1989; (141-158).
55. Perera, M. H.; Accounting for State Industrial and Commercial Enterprises in a Developing Country; (New York: Arno Press); 1980.
56. Perera, M. H.; The Relevance of International Accounting Standards to Developing Countries. Research Monograph; (School of Financial Studies, University of Glasgow); 1985.
57. Perera, M.H.B. and Mathews, M.R.; "The Cultural Relativity of Accounting and International Patterns of Social Accounting"; in Most, K.S.; Advances in International Accounting; (Greenwich, CT: JAI Press); Volume (3); 1990; (215-251).
58. Radebaugh, L. N.; "Environmental Factors Influencing the Development of Accounting Objectives, Standards, and Practices in Peru"; The International Journal of Accounting Education and Research, Vol. 11; 1975; (39-56).
59. Samuels, J. M. and Oliga, J. C.; "Accounting Standards in Developing Countries"; The International Journal of Acc-

- International Accounting; (Englewood Cliffs, N.J.: Prentice Hall); 1984.
24. DaCosta, R.C., Bourgeois, J.C. and Lawson, W.M.; "A Classification of International Financial Accounting Practices"; International Journal of Accounting Education and Research; 13 (2); 1978; (73-85).
25. Daley, L.A. and Mueller, G.G.; "Accounting in the Area of World Policies: Crosscurrents of International Standard Setting Activities"; Journal of Accountancy; February 1984; (40-50).
26. Dilts, D.M. and Russell, G.W.; "Accounting for the Factory of the Future"; Management Accounting; 66 (10); April 1985; (34-40).
27. Engleman, K.; "Accountancy Problems in Developing Countries"; Journal of Accountancy; 1962; (53-56).
28. Enthoven, A. J. H.; Accounting and Economic Development Policy; (New York, Amsterdam, North Holland, Elsevier); 1973.
29. Enthoven, A. J. H.; Accounting Education in Economic Development Management; (Amsterdam: North-Holland); 1981b.
30. Foo, L.S.; "Accounting Education System in South East Asia: The Indonesian and Singaporean Experiences"; The International Journal of Accounting; Spring 1988; (125-136).
31. Garyounis University; "Guide Book"; (Benghazi: Garyounis University); 1982; (In Arabic).
32. Garyounis University; "Guide Book"; (Benghazi: Garyounis University); 1985/86; (In Arabic).
33. Gibril, W.; the Effect of Accounting Curriculum on the Evaluation of Accounting Knowledge; Journal of Alidari; Issue No. 98; September 2004.
34. Gray, S.J.; "Towards a Theory of Cultural Influence on the Development of Accounting Systems Internationally"; Abacus; 24 (1); March 1988.
35. Hove, M. R.; "Accounting Practices in Developing Countries: Colonialism's Legacy of Inappropriate Technologies"; The International Journal of Accounting Education and Research, Vol. 22; 1986; (81-100).
36. Ireland, A.; "Management Accounting R.I.P.?"; Charter; Vol. 61 (5); June 1990; (42-45).
37. Jagetia, L. C. and Nwadike, E.C.; "Accounting Systems in Developing Countries: The Nigerian Experience"; The International Journal of Accounting Education and Research; 18 (2); Spring 1983; (69-81).
38. Juchau, R. et al.; "Tertiary Education Strategies for Accounting in Developing Societies - The Southwest Pacific as a Case Study"; The International Journal of Accounting; Spring 1986; (145-159).
39. Kaplan, R.S.; "Yesterday's Accounting Undermines Production"; Harvard Business Review; Vol. 62 (4); May-August 1984; (95-101).
40. Kilani, K.; "Accounting Education and its Relation with Libyan Social and Economic Development"; Journal of Economic Research; Vol.11 No. 1&2; 2000.
41. Kilani, K.A.; "The Evolution and Status of Accounting in Libya"; Ph.D. Dissertation; (University of Hull: UK); 1988.
42. Lawrence, S.; International Accounting; (London: International Thomson Business Press); 1996.

5. Al-Mousawi, H.M.; *The Relevance and Use of International accounting Standards in the State of Kuwait*, a doctoral thesis; (UK: University of Birmingham); 1986.
6. Amenkhienan, F. E.; *Accounting in the Developing Countries: A Framework for Standard Setting*; (Ann Arbor, Michigan: UMI Research Press); 1986.
7. American Accounting Association (AAA); "Accounting Education and the Third World, Committee on International Accounting Operations and Education 1976-1978"; (Florida: AAA); 1978.
8. American Accounting Association (AAA); "Report of the 1975-76 Committee on International Accounting Operations and Education", *Accounting Review*; Vol. (52) (Supplement); 1977; (65-132).
9. American Accounting Association; "Special Annual Meeting Views. Revolutionary Changes Ahead in Accounting Education"; *Journal of Accounting*; January 1986; pp.30-31.
10. American Institute of Certified Public Accountants Committee on Education and Experience requirements for CPAs; "Academic Preparation for Professional Accounting Careers; *Journal of Accountancy*; December 1968; pp.57-63.
11. Bait-El-Mall, M.M. et al.; "The Development of Accounting in Libya"; *International Journal of Accounting: education and Research*; Volume (8), Spring; 1973; (83-102).
12. Baydoun, N. and Willett, R.; "Cultural Relevance of Western Accounting Systems to Developing Countries"; *Abacus*; 31 (1); 1995.
13. Belford, M.N.; "The International Flow of accounting Thought"; *The International Journal of Accounting*; Spring 1966; (1-7)
14. Brimson, J.A.; "How Advanced Manufacturing Technologies are Reshaping Cost Management"; *Management Accounting*; 67 (9); March 1986; (25-29).
15. Briston, R.J and Liang, F.S.; "The Evolution of Corporate Reporting in Singapore"; *Research in Third World Accounting*; Volume 1; 1990.
16. Briston, R.J and Wallace, R.S.O.; "Accounting Education and Corporate Disclosure Regulations in Tanzania"; *Research in Third World Accounting*; Volume 1; 1990.
17. Briston, R.J.; "Accounting in Developing Countries: Indonesia and the Solomon Islands as a Case Studies for Regional Co-operation"; *Research in Third World Accounting*; Volume 1; 1990.
18. Briston, R.J.; "The Evolution of Accounting in Developing Countries"; *The International Journal of Accounting Education and Research*; Vol.14, No.1; Fall 1978; (105-120).
19. Briston, R.J.; "UK Methods Are No Aid for Developing Nations"; *Accounting Age*; December, 1985; (30-31).
20. Cassell, M.E.; "Economic Development Accountancy"; *Management Accounting - Journal of the Institute of Cost and Management Accountants*; May 1979; (23-24).
21. Chandler, J. S. and Holzer, H. P.; "Accounting in the Third World", in Holzer, H. P. and others (eds), *International Accounting*; (New York: Harper & Row Publishers); 1984.
22. Chetkovich, M. N.; "An Appeal for Unity in Establishing Financial Accounting Standards", *The International Journal of Accounting Education and Research*, Vol. 8; 1972; (99-107).
23. Choi, F. D. S. and Mueller, G. G.; *Int-*

Interestingly, the results show that the number of significant differences was relatively small (8) between the four different experimental groups, indicating similarity of their perceptions for most of the addressed accounting areas.

The data presented provide an unfavourable portrait of the accounting curriculum in Libya. However, information obtained respondents suggests serious attempts to be made to create more relevant accounting curriculum based on Libya's environmental and users level of sophistication. Importing foreign accounting curriculum, without adapting them to the domestic needs and the local environment is not useful practice. Accounting curriculum must be responsive to the financial information needs of business, managers, state planners, and administrators in the country.

Further, research is strongly recommended for Libya to investigate different dimension of this issue. For example, researchers should investigate vital and basic questions such as "What are the Libyan accounting information needs at both micro and macro

levels? "What type of accounting curriculum best suite Libya's accounting information needs?"

Footnotes:

1. For any student to pass any course, at least 75% of the course must be attained. Student performance throughout the programme was as follow: excellent (85-100%); very good (75-84%); good (65-74%); pass (50-64%); weak (35-49%); and very weak (below 35%) (The Libyan University, 1972b, p.180).
2. For a comprehensive list of British text books being used, see The Libyan University, 1972b, pp. 60-77.

References:

1. Abdeen, A.M. and Yavas, U; "Current Status of Accounting Education in Saudi Arabia"; The International Journal of Accounting; Volume 20 No. 2; Spring 1985; pp.155-173.
2. Agami, A.M. and Alkafaji, Y.A.; "Accounting Education in Selected Middle Eastern Countries"; The International Journal of Accounting; Volume 23, No.1; Fall 1987; (145-168).
3. Akathaporn, P., Novin, A.M. and Abdolmohammadi, M.J.; "Accounting Education and Practice in Thailand: Perceived Problems and Effectiveness of Enhancement Strategies"; The International Journal of Accounting; 28 (3); 1993; (259-272).
4. Al-Amari, S.R.; The Development of Accounting Standards in the Kingdom of Saudi ARIBA; a doctoral thesis; (UK: University of Glasgow); 1989.

systems and procedure, taxation and international accounting) there were no statistically significant differences between the four groups;

- the mean of responses of the AA group are statistically significant greater than the mean of responses of the SAT group for accounting area 2, the SAD group for accounting areas 1, 3 and 8 and the LPA group for accounting areas 2, 3, 5 and 8;
- in all the observed statistically significant differences, the mean of responses of the AA group was higher than those of the other three groups. On the other hand, the mean of responses of the SAD group (for accounting areas 1,3 and 8), the LPA group (for accounting areas 2, 3. 5 and 8) and the SAT group (for accounting area 2) were lower than those of some of the other groups;

The above findings show that the AA group for all the addressed issues expressed stronger opinions. This may come about because the AA group, as mentioned in the previous sections, is the most knowledgeable and qualified group to deal with these issues.

It should be noted that, all the statistically significant differences, which are observed in this section, might not indicate practical differences among the four groups of respondents. All statistically significant differences come about as a result of stronger agreements expressed by the AA group regarding all the addressed issues, whereas the other three groups agree on the same issues.

6. Conclusion

This paper provides evidence on the perceived degrees of necessity of various functional areas of accounting for Libya. The subjects' list assigned the highest to the necessity of "managerial and cost accounting", "social and macro accounting", "financial accounting", "auditing: financial and operational", and "state accounting". The weights assigned to "international accounting", "business law", "taxation", and "accounting systems and procedures" were at the bottom of the subjects' list. The results presented empirical evidence supporting the theoretical evidence deducted by the researcher from the existing literature.

rnment accounting and budgeting, national accounting and economic development accounting. Furthermore, an international dimension should be introduced via courses such as comparative accounting being included in the Libyan accounting curricula.

The results also indicate that the SAT, the SAD, the LPA groups and the aggregate respondents perceive international accounting area as an unimportant accounting area to Libya. In the researcher's point of view this perception is not right for a country like Libya that is rapidly growing and interested in attracting international investment, mainly in the oil and gas upstream activities, and international trade. International accounting should be reasonably covered in modern accounting curriculum (Akathaporn et al., 1993, p.271).

5.2.2 Inferential Statistics

To study the possibility of there being statistically significant differences in responses between groups the one-way ANOVA and KW tests of significance were applied to the mean of responses of the four groups. The results

are presented in Table 8. For the statistically significant results, the significant difference in-group means are identified by marking the significant test results with asterisks.

Multiple range tests (Scheffe method) with significance at the 5 percent level were used to identify significant relations among group mean responses. The results are presented in the final column in Table 8. Furthermore, these results are grouped and summarised in Table 9. The location of significant differences between means in Table 8 are marked by (>) between the two groups which are statistically significantly different at the 5 per cent level. Tables 8 and 9 show that:

- for 5 of the functional accounting areas, a statistically significant difference was observed between group mean responses at the 5 per cent level. These areas were "managerial and cost accounting", "social and macro accounting", "financial accounting", "governmental accounting", and "business law";
- for 4 of the 9 the listed accounting areas (auditing, accounting

top of the accounting areas' list. Governmental accounting was included within the top five accounting areas.

The results above indicate that the Libyan accounting academics and professionals perceive managerial and cost accounting and social and macro accounting to be the most necessary topics to be included in an accounting curriculum. Furthermore, governmental accounting was perceived by all respondents to be an important accounting area to Libya. However, it is arguably that due to an emphasis been placed on financial reporting and auditing at the current accounting education system in Libya, the teaching of managerial and cost accounting, social and macro accounting, and governmental accounting is not given the attention it seems to warrant (Kilani, 1988; &2000). These results seem to support finding of the international accounting literature that developing countries in general need to develop accounting education systems related to their own social and cultural setting and economic systems and not to borrow unthinkingly (as the case in Libya) an accounting system from developed countries like the

USA and the UK (Belford, 1966; Briston, 1978; Enthoven, 1981b; Mckinnon, 1983; Choi and Mueller, 1984; Daley and Mueller, 1984; Briston, 1985; Juchau et al., 1986; Abdeen and Yavas, 1987; Agami and Alkafaji, 1987; Foo, 1988; Gray, 1988; Kilani, 2000; Mahmud and Russell, 2003; &2005).

The present Libyan accounting curriculum, as the case in the UK and the US (Briston, 1985, p.30; AAA, 1986, p.30), takes a very narrow view of accounting (Kilani, 2000). It emphasises financial reporting and external auditing. This curriculum is not appropriate for a developing country like Libya (Briston, 1985; 1992) and may lead on appalling waste of resources (Nobes, 1987, p.13).

Based on the presented results of statistical analysis, if it is wished to improve the overall Libyan accounting education system a curriculum review at all levels of accounting education and training is needed. Less emphasis should be placed on enterprise accounting and more emphasis should be placed on courses designed to meet Libyan environment and national economic development needs such as cost and managerial accounting, internal audit, gove-

response frequency and percentage for accounting area numbered 9 "international accounting" was "neutral". In addition, Tables 6 and 7 indicate that:

- a high percentage of aggregate respondents, excluding accounting area numbered 9 "international accounting", (strongly) agree with the importance of the listed functional accounting areas to Libya. In fact, with the exception of "international accounting" this percentage ranged from 78.6 per cent for "cost and managerial accounting" to 49.2 per cent for "taxation";
- a low majority of aggregate respondents (38.1 per cent) (strongly) disagreed with the importance of "international accounting" to Libya.

The means of the responses are presented in Table 8. These should be interpreted by reference to the observation that the higher the mean score is above 3, the higher is the perceived necessity of the inclusion of the accounting area in the accounting curriculum of Libya. In contrast, the lower the mean score is below 3, the lower is the perceived necessity of the inclusion of the accounting area in the accounting

curriculum of Libya. The overall results indicate that "managerial and cost accounting" with an overall mean ranking of 4.05 was perceived to be the most necessary area of the accounting curriculum. This is followed by "social and macro accounting" with an aggregate mean ranking of 3.83. The next areas were "financial accounting" (mean rank = 3.56) and "auditing: financial and operational" (mean rank = 3.65). Next were "governmental accounting" (overall mean = 3.6) and "accounting system and procedure" (overall mean = 3.47). Taxation with an overall mean ranking of 3.37 and "business law" (overall mean = 3.35), excluding "international accounting", were at the bottom of the accounting area's list. The remaining area "international accounting" with an overall mean ranking of 2.9 was perceived to have the lowest level of necessity. The overall mean of responses show that, excluding "international accounting", all the accounting areas were assigned overall mean ranking over 3.0. These rankings ranged from 4.05 for "cost and managerial accounting" to 3.35 for "business law". Furthermore, "managerial and cost accounting" and "social and macro accounting" were at the

received their degrees from Libya (48 or 37%) and other countries (13 or 10%).

The above findings, therefore, indicate that the participants had advanced Western education backgrounds in accounting and most of them enjoy substantial academic experience as well. Accordingly, they should have special insight on addressed issues.

5.2 Perceptions on Relevant Accounting Curriculum to Libya

Respondents in this study were asked to indicate the importance of each of nine listed functional accounting areas based on their perceptions of the necessity of its inclusion in the accounting curriculum of Libya. This list was developed by earlier researchers (see Novin and Baker, 1990; Akathaporn et al., 1993). Functional accounting areas were listed in a random order in the original questionnaire (as follows: international accounting, social and macro accounting, accounting systems and procedures, taxation, business law, state accounting, financial accounting, managerial and cost accounting, and auditing: financial and operational).

Descriptive and inferential statistical techniques were applied to analyse the data. The response analysis results are presented in the following sections.

5.2.1 Descriptive Statistics

The mean rankings of the responses by the four groups were given for each accounting area, followed by the overall mean rank. The data were organised in all the analytical tables in descending order by the overall mean rankings presented in Table 8. Thus, functional accounting areas were listed from "perceived most important" to "perceived least important" accounting area to Libya. The response frequencies and percentages for the four groups and aggregate respondents are presented in Tables 6 and 7. The bold figures in these tables disclose the highest response frequencies and percentages for each of the listed accounting areas by the four groups and their aggregate responses. In this regard, excluding accounting area number 9, the highest aggregate response frequencies and percentages were agreeing with the importance of each listed accounting area to Libya. However, the highest aggregate

Summary of usable response rates for different groups of respondents

Group	Distributed	Collected	Response Rate
Accounting Academics	42	38	90%
Licensed Public Accountants and Auditors	40	31	84%
State Accountants	50	42	84%
State Auditors	30	20	67%
Total	162	131	81%

4. Data Analysis Technique

Initially, collected data was tested for normality in order to decide which statistical tests were applicable. The result showed that most of the data was normally distributed. Accordingly, descriptive and inferential statistics included general factorial analysis, simple factorial experiment, one-way analysis of variance (ANOVA), multiple comparison tests, and Kruscal-Wallis one-way ANOVA.

5. Results of The Analysis

5.1 Personal and Background Information of Respondents

Table 5 shows that:

- most of respondents had practical experience of more than 10 years (73 or 56%), whereas 42 (32%) had practical experience ranging from 5-10 years and only 16 (12%) had less than 5 years experience;
- (55%) of respondents possessed either PhD degrees (25%) or master degrees (30%) in accounting. Furthermore, 2 had either Chartered Accountant or Certified Public Accountant and 52 (40%) had Bachelor degrees; and
- most of respondents obtained their degrees from the USA or the UK (70 or 53%). The rest

untants and Auditors Association in Tripoli and Benghazi were used as a population frame for this category of respondents; and

- State accountants (SAT) , and state auditors (SAD). State accountants and auditors for the purpose of this study, were defined as all accountants working in the branches of the Auditor General's Offices and the Tax Departments in Tripoli and Benghazi.

These accountants were thought to have familiarity with accounting education and practice in Libya. Furthermore, these categories of respondents were chosen as participants in several survey studies relating to different aspects of accounting in similar developing countries (see for example: Al-Mousawi, 1986; AL-Amari, 1989; Wallace, 1988; Novin and Baker, 1990; Shashaah, 1991; Akathaporn et al., 1993; and Mahmud and Russell, 2003; 2005).

A simple random (probability) sample without replacement was employed by the researcher to select subjects from the population frames of different categories of potential respondents.

The following table presents the number of questionnaires distributed and the responses received. Based on the reasonably good response rate, the researcher did not send follow-up questionnaires. Accordingly, no statement can be made regarding the possibility of a non-response bias for different groups of respondents.

even more rapid development within the shortest possible time span. Second, they have access to more advanced skills and tools such as accounting (Perera, 1990, p.143). Third, time, historical and current factors determine that different countries will experience different forces during their development (Mein, 1992, p.1).

2. Research Methodology

The main objective of this study is to model and test processes, which affect the development relevance of accounting curriculum to Libya. In other words this study is oriented to understand *what* is going on (descriptive research) and *why* it is going on (explanatory research). The development of this description, explanation, and understanding is carried out through examining and building on the existing literature.

3. Data Collection Method

A survey of accounting academics and professionals (both state and public) in Libya was conducted to compile necessary required data for this article. Close and open-ended questions were used in this survey. In the

first section of the questionnaire (general information) a nominal scale was used. In the other sections of the questionnaire a fairly standard five points likert scale (interval scale) was used. The scale ranged from (1) "strongly disagree" to (5) "strongly agree".

The Arabic language was used in the survey questionnaire, which was pilot tested with three accounting academics. The academics possessed PhD degrees in accounting and had practical accounting and auditing experiences in Libya as authorised public accountants and auditors. The total population of this inquiry is defined to include:

- Accounting academics (AA). AA were defined as all full time accounting academics in the accounting departments in the two main and largest Libyan universities, which teach accounting. These universities are Garyounis University and El-Fateh University;
- licensed public accountants and auditors (LPA). In considering the LPA population, the Libyan accounting and auditing offices listed in the 2004 Membership Directory of the branches of the Libyan Acco-

particular environment: "millions of individuals and industrial shareholders, a strong concept of private property and profit, a vast and powerful accounting profession, a hands-off common law system and a tax system decoupled from accounting" (Nobes, 1987, p.13). This environment is quite different from that of most developing countries. In those countries, as seen in the preceding section, there is either a dominance of public sector, or a tax-orientated system, or a weak and ineffective private sector, or an absence of advanced capital and financial markets, or the lack of a substantial accounting profession, or all of these. Furthermore, environmental factors in developing countries are not only different from that of developed countries but also tend to be highly dynamic and fluid (Amenkhienan, 1986, p.2).

As a consequence, Western accounting is dominated by financial accounting, external auditing and taxation which relate to the needs of a private company to account to its shareholders. These narrow activities of accounting may be of relatively little importance for developing countries (Briston, 1990, pp.199-202; Novin

and Baker, 1990, p.254). Western accounting has come under strong criticism in recent years, mainly in the US literature. This criticism is based mainly in the over emphasis placed on short-term financial results (Kaplan, 1984; Dilts and Russel, 1985; Brimson, 1986; Lee, 1987; Ireland, 1990; Parker, 1990; Kilani, 2000; Mahmud and Russell, 2005). These criticisms are attributed, at least partly to the accounting education systems of concerned countries. Developing countries need a combination of business or enterprise accounting (i.e. financial, managerial and cost accounting), governmental accounting, national income accounting (i.e. accounting for national income, assets and debts, balance of payments, etc.) and financial and operational auditing (Enthoven, 1981; Lawrence, 1996). This combination meets Libyan accounting needs at the microlevel (individual enterprise level) and at the macrolevel. In addition, the evolution of accounting in developing countries may have to follow a quite different path and atmosphere from that which is taken by Western developed countries (Samuels, 1993, p.63), at least for three reasons. First, developing countries appear to be willing to achi-

have adopted the accounting systems of other countries (Wallace, 1990, pp.6-7):

- The first is the “void theory”, which suggests that the absence of an organised body of accounting principles in one country leads ultimately to the imitation of the systems of another country (Wilkinson, 1965, p.12);
- The second (the “direct investment theory”) suggests that direct foreign investors impose the accounting requirements of their countries in the recipient country (Ibid.);
- The third explanation is the “dependency theory”, which refers to the fact that most of the countries which were once colonies find themselves attached to the systems of the former colonisers (Seidler, 1967); and
- The fourth explanation is the “bandwagon effect”: this refers to independent countries that have no historical or economic reasons to be led, but choose to follow the lead of another group of countries.

A number of studies have been carried out to assess the impact of Western accounting sys-

tems on developing countries (Nobes, 1987; Perera, 1989; Briston, 1990; Briston and Liang, 1990; Briston and Wallace, 1990; Parry and Grove, 1990). The common factor in the existing literature is that Western or Anglo-American accounting systems are deficient and irrelevant in meeting the needs of users in developing countries (Scott, 1968; 1970; Briston, 1978; Samuels and Oliga, 1982; Perera, 1985; Hove, 1986; Briston, 1990; Wallace, 1990; Mein, 1992; Baydoun and Willett, 1995). Furthermore, Western accounting can have a disproportionately adverse affect on developing countries' enterprise and national economic performance (Lawrence, 1996, p.200; Kilani, 2000, p.10), and accordingly it may be positively harmful to developing countries in the long run (AAA, 1977, p.106; Briston, 1978, p.117; Perera, 1989, p.143; Mahmud and Russell, 2003). Regarding the issue of relevance the literature does not indicate clearly what aspects of Western accounting systems are irrelevant to the needs of developing nations and what the term “relevance” means (Baydoun and Willett, 1995, p.88).

The problem is that Western accounting has developed in a

1.1.3 The Impact of Anglo-American Accounting on Developing Countries

“Accounting is a product of its environment, and a particular environment is unique to its time and locality” (Perera, 1989, p.141). According to Perera each country has its own environmental factors which should play a vital role in framing its accounting system. On the other hand, accounting must respond to the national societal needs and must reflect the social, political, legal and economic conditions within which it operates (Chetkovich, 1972; Hove, 1986). Furthermore, “accounting’s meaningfulness depends upon its ability to mirror these conditions” (Mueller, 1968). Accordingly, what might be a good accounting system for developed countries may not be good and relevant for developing countries and the process of development (Enthoven, 1973). Although such points are not difficult to understand and accept they have had little impact so far on the implementation of better systems in developing countries (Hove, 1986).

The international accounting literature shows that most developing countries, and Libya is no

exception, have directly imported accounting systems from developed Western capitalist countries, mainly the UK and the US (Wilkinson, 1965; Bait-El-Mal et al, 1973; Mephram, 1977; Briston, 1978; Jagetia and Nwadike, 1983; Nobes, 1987; Perera, 1989; Baydoun and Willett, 1995; Kilani, 2000; Mahmud and Russell, 2005).

These Western accounting systems were not introduced into developing countries on the basis of convincing arguments in support of their greater quality in terms of national needs (Wilkinson, 1965, pp.11-12). These systems were either imposed or moved from developed to developing countries through colonial influences, or by powerful Western investors, international accounting firms, Western multinational corporations, international accounting bodies such as the IASC and aid and loan agencies from the industrialised nations (Engleman, 1962; Wilkinson, 1965; Seidler, 1969; Radebaugh, 1975; Briston, 1978; DaCosta et al, 1978; Perera, 1980; Chandler and Holzer, 1984; Wallace, 1990; Baydoun and Willett, 1995).

Four explanations are given to explain why and how countries

American universities, except for a few subjects which were meant to be related to Libya, so that the majority of the topics have no direct relation to Libyan, social, economic, and political environment (Kilani, 1988, p.181). The total content of the accounting programme is 152 credit in-class hours, of which 107 credit hours (Approximately 70 per cent) are compulsory accounting and non-accounting hours, while the remaining 45 credit hours (30 per cent) are optional accounting and non-accounting hours. The student should take at least 13 optional credit hours prior to graduation (Table 4).

The new system has followed the old one in giving a high load to accounting courses (50 credit hours out of 120, approximately 40 per cent) compared with non-accounting courses. Within the 50 credit accounting hours, 44 hours are compulsory, while the remaining 6 hours are to be chosen from a pool of 13 accounting hours (Table 4). A keen examination of the make-up of the new accounting programme reveals that 82 per cent of the accounting programme are topics associated with external reporting, analysis and auditing. Cost and managerial

accounting count only for 12 per cent, and governmental accounting for just 6 per cent. The case of governmental accounting is even more alarming in the new system. It is an optional course, which means that there is a high chance that an accounting student may graduate with no exposure to the requirements of governmental accounting. The private sector orientation of accounting is also emphasised in the non-accounting courses. The accounting courses dealing with private affairs do not allow national income accounts and other public affairs accounting to be studied. The non-accounting courses require students to take microeconomics course, but are not given the chance to take courses in macroeconomics, economic development or public finance.

By the early 1970s, the majority of the accounting academics were Libyan graduated from the US (Kilani, 1988, p.175). Since then, most of the textbooks have been used by faculty members and students are either American books, or Arabic books translated from American books or written by Arabic authors who graduated from US universities.

- Batty, J.; Management Accounting; (London: MacDonald and Evans Ltd).

All of these books had apparently been used in British universities where most of the accounting academics had graduated, and were written to serve the British environment (Kilani, 1988, p.173).

Most of the accounting educators until the early 1970s were mostly Egyptian nationals who had graduated from British Universities while a few were British, Canadian, and American (The Libyan University, 1973, p.90).

1.1.2 The New Libyan Accounting Education System (Since 1976/77):

Since 1976, the Libyan accounting education system has been changed to an American orientated system in all of its elements (curriculum, evaluation, textbooks, faculty members, and the administrative system). The author of Garyounis University's GuideBook stated:

"Hence, by the beginning of its academic year 1976/77 the Faculty has adopted the American education system instead of the British

education system. The new system is based on two sixteen-week semesters instead of a full nine-monthly academic year. Students are evaluated according to earned hours rather than the full academic year. Under the new system students are required to earn at least 120 credit hours in order to be graduated" (Garyounis University, 1982, p.148).

On average, students are expected to graduate after eight semesters. However, the minimum period of study is six semesters, while the maximum is ten semesters. Students are required to attend at least 75 per cent of any course hours. Student performance throughout the programme is evaluated according to a points scale, ranging from F (fail) - zero points, to A (outstanding) - four points (Table 3). For any student to graduate he has to earn at least a D grade, or one point, for each course taken and an overall average of at least C, or two points.

The new programme offers a wide variety of accounting and non-accounting courses for students to choose from. The contents of both accounting and non-accounting courses have been taken directly from similar courses at the

1.1.1 The Old Libyan Accounting Education System (1957-1976):

The UK had influenced the old Libyan accounting education system. The accounting program for the bachelor's degree required four years. The first two years were common for all four departments whereas, the last two years differ for each major (The Libyan University, 1972a).

Students had to take thirty-two courses (including a research project)⁽¹⁾, of which twelve courses were pure accounting courses; six courses were economic courses; three courses were management courses; and eleven courses were divided between Statistics, Mathematics, Law, English Language, and Geography (Table 1). A heavy load was given to accounting courses (40 per cent of total courses or 42.2 per cent of total hours) compared with other related topics (Table 2). This percentage was far higher than the 27 per cent recommended by the American Accounting Association (Enthoven, 1981b, p.83). Furthermore, a close examination of the accounting programme ingredients disclose that most of the weight was given to financial accounting topics dealing with external finan-

cial reporting, external auditing and taxation (approximately 66 per cent). Limited weight was given to cost accounting (8.5 per cent), managerial accounting (5.8 per cent), and governmental accounting (5.8 per cent). However, governmental accounting was introduced into the accounting programme in 1975 for the first time as well as micro and macroeconomics.

Textbooks were mostly British, or were Arabic either translated from English or written by Arabian authors who had graduated from British universities (Bait-El-Mal et al., 1973, p.92; Kilani, 1988, p.170). Also, accounting academics usually used British references for the purpose of initiating course syllabuses and for preparing lectures. Examples of British text books which were listed as references for accounting courses in the Faculty of Economics and Commerce's catalogue were⁽²⁾:

- Bigg, N.W.; Wilson, H.A.R.J.; and Langton; Book keeping and Accounts; (London: H.F.L.);
- Bigg, W.W.; Cost Accounting; (London: MacDonald Evans Ltd);
- Sheldon, H.P.; and Drove, C.B.; The Practice and Law of Banking; (London); and

vations, and technology) that are ideally associated harmoniously and efficiently to meet the educational needs of a given society (Agami and Alkafaji, 1987, p.145). Additionally, the accounting education system itself is a factor of the wider education system of the country it serves. The education system is affected by and also affects the social, economic, political, and cultural environments of the country in which it operates. Consequently, an education system should be designed to meet overall national needs. An effective education system of one country might poorly serve the education needs of another country if the two countries have drastically different economic systems or different social and cultural settings. To date, several accounting scholars have discussed the deficiencies of accounting practices in developing countries and the adverse consequences such practices have on economic development (Kilani, 2000; Gibril, 2004). A widely held belief is that if a country is to experience accelerated economic development and is to be able to deliver a higher standard of living to its citizens, a vitalisation of the accounting profession and a development of qualified accounting talent are necessary (see for exa-

mple Seidler, 1966; and Cassell, 1979). The primary manner to achieve this vitalisation and development is through indigenous formal accounting education (Abdeen and Yavas, 1985, p.156).

The analysis of the education system in Libya is based on the old (1957-1976) and new (since: 1976/77) accounting programme of the Libyan University (currently Garyouns University). Its College of Economics and Commerce was the first to be established in 1957 and currently consists of five departments: Accounting, Business administration, Economics, Statistics and Political Science. The most influential factors impacting upon accounting education in Libya are: (a) the structures and the content of the accounting courses of the College of Economics and Commerce and (b) the education and background of its accounting academics (Kilani, 1988, p.168). The only difference between the old Libyan accounting education system and the new one is that, the old system was British orientated, while the new one is American orientated. A detailed study of the main elements of both systems (curriculum, textbooks and faculty members) will demonstrate this fact.

**Perception On Relevant Accounting
Curriculum to Libya Theoretical
Analysis and Empirical
Investigastion**

Dr. Mustafa Bakar Mahmud

*Prof. of Accountancy, Faculty of Economics,
University of Garyounis*

Abstract:

Libya is an ascent economic nation in North Africa. It faces, among other things, an acute shortage of effective accounting education needed for its economic development (Kilani, 1988 & 2000; Mahmud and Russell, 2003; 2005). The purpose of this article is to present theoretical analysis and empirical evidence relating to the perception of Libyan academics and professionals on the relevance of various functional accounting areas to Libya. The results show that the perceived relevant accounting areas for Libya are in the following order: management and cost accounting, social and macro accounting, financial accounting, auditing, financial and operational, state accounting, accounting system and procedures, taxation, business law and, international accounting. The responses from differrent subject groups are generally similar. As discussed in the paper, the significant statistical differ-ences in most of the investigated variables may not be translated into major practical differences. Further, the empirical evidences obtained, in general, support the researcher's analysis of the literature regarding virtually most of the addressed accounting curriculum areas.

This paper consists of four sections. Section one presents the literature review. Sections two and three show research methodology and data collection method. Sections four and five deal with data analysis technique and the results of the empirical analysis. The last section presents the conclusion.

1. Literature Review

1.1 Accounting Education

Studies involved in investigating accounting curriculum of a country should not be limited to accounting curriculum. They should be

extended to include the entire areas of accounting education, accounting practice, accounting profession and environmental factors (Wallace, 1987, pp. 166-223). An accounting education system consists of students, faculty, curriculum, and resources (library, computers, facilities, financial resources, inno-

ARTICLES

Introduction

It is our pleasure to contribute by this modest effort in the field of scientific research , through publication of Journal of " Dirasat in Economics and Business" volume 26 for the year 2007. This volume includes several researchs , and essayes , which were submitted and accepted for publication during 2008 . These articles are in the area of economics, management ,accounting , finance , political science , and statistics .

In addition to the above this issue includes a list of all master thesis in the faculty of economics during the period of January-December 2007 , for the purpose of facilitating research function by post graduate students in libya .

This journal accepts , theoretical and applied researches in related fields of interest .It also welcomes all scientific criticism , comments and Discussions.

It is our hope that this journal will be ascientific mean for communications between all interestd parties in the field of scientific reseach in the area of economics , business , political science , and applied quantitative methode in libya and abroad .

The Editors

Contents

Introduction

○ Articles

- Perception On Relevant Accounting Curriculum to Libya
Theoretical Analysis and Empirical Investigation1

Dr. Mustafa Bakar Mahmud

○ Abstracts

- Expanding the Ownership Base in the Libyan Economy
" A Proposed Model" 41

Dr . Mohamed Khalil Fayad

- Attitudes of Al Jabel Al Akhder Region Residents
Towards Tourism..... 42

Dr. Abed Elgader E.Elbadri Mr.Ahmed M.Al Awami

- Policies "Establishing National Relief and Response System"..... 43

Dr.. Ali Saeid Ali Mr. Anas A. Buera

- Time Series Analysis of the Import Function in Libya
Some Empirical Applications 44

Dr. Mahmoud S. el fakhri

Journal of

**DIRASAT
IN ECONOMICS
AND BUSINESS**

Managing Editor

Prof. EL Kilani A. EL Kilani ,Ph.D

Editor

Dr. Faisal S. El kikhia, Ph.D

Associate Editors

Prof. Fathi S. Abusedra, Ph.D

Prof. Salem E . Elhossade, Ph.D

Prof. Ali Saeid Ali,Ph.D

Editorial Assistant

Miss. Basma M. Elzawi

Advisory Committee

Prof. Ben Issa A. Hudanah, Ph.D

Prof. Mahmoud M. Baadi, Ph.D

Prof. Ali M. Shembesh,Ph.D

Dr. Ibrahim S. Elrifadi, Ph.D

Volume 26 2007



DIRASAT
IN ECONOMICS AND BUSINESS